



سلوى طحمة طوق

المقدمة:

يُشكل إعداد هذه المجلة جزءاً من التدابير الرامية إلى تعزيز البحث حول سياسات التنمية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وإلى توعية هيئات القرار المحليّة وغيرها حول دور الزراعة الحضرية في تخطيط المدن المستدام. فالزراعة الحضرية، كانت ولا تزال، جزءاً لا يتجزأ من التنمية في منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، منذ قرون، وبقيت كذلك على الرغم من تسارع عمليّة العمران، والتغيّرات التي طرأت على الروابط بين المدينة والقرية.

تمثل الزراعة في المدن دوراً في تحسين الأمن الغذائي للسكان، من خلال الحرص بصورة خاصّة على نفاذ شرائح السكان الأكثر فقراً إلى طعام طازج ومغذٍ، كما تشكل هذه الزراعة قطاعاً اقتصادياً مهماً، فإنّ الزراعة الحضرية تؤدي دوراً أساسياً في "تخصير" المدن، وصيانة المساحات غير المبنية على امتدادها. كما إنّ أهميّة المناطق الزراعيّة، كمساحة تسليّة في وسط المدن الكبرى وفي ضواحيها في تنام مستمر.

فمن المهم أن تدخل الأراضي الزراعيّة في تخطيط المدن، وتطوير السياسات وخطط العمل اللازمة للمناطق الزراعيّة داخل المدن، وفي محيطها، لتستمر هذه المناطق في القيام بوظائفها التي ورثتها، والتي تشكل جزءاً من النظام البيئي والاجتماعي والاقتصادي في المدن ومحيطها.

لقد صدر العددان الأوّل والثاني من هذه المجلة باللغة العربيّة عن "مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأروبا (سيدياري) في مصر، وهما ترجمة للعددتين الأوّل والثامن من المجلة الصادرة بالانكليزية. وكان محور العدد الأوّل: الزراعة الحضرية بمفهومها الشامل، ومحور العدد الثاني: إعادة استخدام المياه العادمة.

تعاود وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت (ESDU) إصدار النسخة

العربية من مجلة "الزراعة الحضرية" بدعم من "شبكة مراكز الزراعة الحضرية والأمن الغذائي" (RUAF، "رواف"). تعمل "رواف" منذ عام ١٩٩٩ كجزء من شبكة شاملة من ٦ منظمات إقليمية (راجع اطار رقم ١)، تتشارك تصوّراً واحداً للتنمية في المدن، وخفض نسبة الفقر، وتطويعاً برنامجاً دولياً يركز على الزراعة في المدن والأمن الغذائي. طبّق الشركاء في الشبكة معاً المرحلة الأولى من برنامج "رواف" (١٩٩٩-٢٠٠٤). أما المرحلة الثانية فهي مشروع الزراعة في المدن للمستقبل (٢٠٠٥-٢٠١٠)، ويحظى بتمويل الإدارة العامة للتعاون الدولي (هولندا)، ومركز الأبحاث والتنمية الدولي (كندا)، ويطبّقه ٦ شركاء إقليميين في برنامج "رواف" (إضافة إلى دولة مرشحة أخرى)، بالتعاون مع مركز التكنولوجيا البيئية (لوسدن، هولندا) (راجع اطار رقم ٢).

تصدر حالياً مجلة "الزراعة الحضرية" بخمس لغات مختلفة (الإنكليزية، الفرنسية، الإسبانية، الصينية والبرتغالية). كما ان المجلة سوف تصدر بمعدل مرتين في السنة. ومن المفترض أن يكون لكل عدد موضوع عام معيّن (محور)، وموحّد، بالتنسيق مع فريق تحرير الطباعات المختلفة.

سيتناول العدد الثالث الحالي من السلسلة الجديدة مواضيع تعدد أدوار الزراعة في المدن، النفاذ الى الارض، وتخطيط المدن، في مقالات مختارة ومعربة من الأعداد ٤، ١١ و ١٥ للطبعة الانكليزية بالإضافة الى مقالات خاصة بمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

يتناول العدد الرابع محور "التدريب والانشطة المتعلقة بالزراعة الحضرية"، كما سيتضمّن عدداً كبيراً من المقالات التي كانت محاضرات القيت في الدورة التدريبية التي جرت في ايلول ٢٠٠٥، وسيحتوي على نتائج المشاريع التمهيدية التي تلت ذلك (راجع اطار رقم ٣). وان هذه المجلة بالإضافة الى الشبكة

الإقليمية للزراعة الحضرية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا من نتائج هذه الدورة. والجدير هنا ان نشكر شكرياً خاصاً الشركاء الاجانب في شبكة الزراعة الحضرية لمساهماتهم الماليّة وذلك من ميزاتيتهم الخاصّة.

نسعى، بجهدكم، إلى إصدار العدد الرابع أواخر سنة ٢٠٠٦ في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا من خلال مشاركتكم بمقالات متعلّقة بالزراعة الحضرية (للمزيد من المعلومات مراجعة الصفحة الاخيرة من المجلة).

وسوف نختار عدداً من المقالات المرسلّة إلينا، ونشرها بلغتها العربيّة، كما سننشر بعضها الآخر مترجماً للنشر في الاعداد التي ستصدر باللغات الاجنبية.

ستعرض هذه النسخة الثالثة من المجلة في "الدورة الثالثة للمتدعي الحضرية العالمي" الذي سيعقد في كندا (راجع اطار رقم ٤).

ونلفت إلى اننا في اعداد المجلة نستخدم مصطلح "الزراعة الحضرية" او "الزراعة المديّة" أيضاً مصطلح "الزراعة في المدن" ونقصد بها كلّها "الزراعة في المدن وضواحيها"، وقد فسّر سميت وآخرون (١٩٩٦) هذه الزراعة بانها نشاط يقوم على "إنتاج مأكولات ومحروقات، وتحويلها وتسويقها، بهدف تلبية حاجات المستهلكين اليومية داخل مدينة أو مدينة كبرى، انطلاقاً من أراض ومساحات مائيّة منتشرة عبر المنطقة الحضرية والمنطقة المتاخمة لها، تتطلب نظم إنتاج كثيفة، واستخدام الموارد الطبيعيّة، والنفايات الحضرية، وإعادة استخدامها بغرض إنتاج جملة منتجات خاصة بالزراعة وبتربية المواشي."

*SMIT J.,RATTA A. et NASR J., 1996, Urban Agriculture: Food, Jobs and Sustainable Cities, New York , United Nations Development Programme.



معلومات حول "رواف" / ملخص قصير

تعمل "رواف" منذ عام ١٩٩٩ كجزء من شبكة شاملة من ٦ منظمات إقليمية، تتشارك تصوراً وحاداً للتنمية في المدن، وخفض نسبة الفقر، وتطبق معاً برنامجاً دولياً يركز على الزراعة في المدن والأمن الغذائي.

طبّق الشركاء في الشبكة معاً المرحلة الأولى من برنامج "رواف" (١٩٩٩-٢٠٠٤) الذي وُضِعَ بطلب من مجموعة الدعم الشامل للزراعة في المدن، وهي تتألف من ٤٠ منظمة دولية تقريباً، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومركز الأبحاث والتنمية الدولي، والجمعية الألمانية للتعاون التقني رداً على حاجة المنظمات الأهلية والحكومات المحلية في الجنوب إلى تبادل البيانات والتجارب المتعلقة بالزراعة في المدن.

في خلال هذه المرحلة الأولى، تم التركيز على زيادة الوعي، وتوثيق التجارب، وبناء الشبكات، وتحفيز التبادل، والنقاش عبر نشر مجلة الزراعة في المدن، وتنظيم ورش العمل الدولية والإقليمية والمؤتمرات الالكترونية، ونشر الكتب وأشرطة الفيديو، وإنشاء قواعد البيانات التي يمكن الاطلاع عليها عبر الإنترنت).

وفي أثناء المرحلة الأولى، ركزت الجهود على تنمية القدرات لدى الشركاء الإقليميين في العديد من نواحي الزراعة في المدن، وصياغة السياسات والنصائح، والتخطيط العملي الخاص بالمعنيين المتعددين، وضم النساء والرجال، والمراقبة والتقييم.

ثم تحولت شبكة "رواف" تدريجياً، ومع القدرة المتزايدة للشركاء الإقليميين، من شبكة خماسية الشكل إلى شبكة شاملة. وكانت الخطوة المنطقية التالية في هذا التطور، وهي وضع إطار رسمي ومؤسسي لشبكة "رواف" يحولها إلى منظمة مستقلة، هي مؤسسة "رواف" التي أنشئت رسمياً في آذار/مارس ٢٠٠٥.

مهمتها:

مهمة مؤسسة "رواف" هي المساهمة في خفض الفقر في المدن، وتأمين فرص العمل والأمن الغذائي، وتحفيز المشاركة في حكم المدينة، وتحسين إدارة البيئة فيها عبر خلق الظروف لجعل المزارعين والمزارعات فيها وفي المناطق المحيطة بها أكثر قدرة، من خلال تسهيل ضم الزراعة المدنية إلى السياسات وبرامج العمل الخاصة بالحكومات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة الناشطة مع المزارعين، وأصحاب المواشي، وغيرهم من المعنيين.

أهداف مؤسسة "رواف" المتوسطة الأمد:

يهدف شركاء مؤسسة "رواف" في أثناء السنوات الخمس المقبلة، إلى ما يلي:

- تقوية مراكز "رواف" الإقليمية، والحصول على الاعتراف الإقليمي والدولي، عبر تأمين المعلومات النوعية، والتدريب، والنصائح الخاصة بسياسات البلديات والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الأطراف المعنية بالزراعة المدنية، في المدن والدول التي يحضر إليها شركاء "رواف" ما يفوق العلاقات التنظيمية الداخلية، والعلاقات الخارجية للمؤسسة المذكورة.

- مواصلة أنشطتنا في مجال إقامة الشبكات، وتعزيز تبادل التجارب، والتوثيق، ونشر المعلومات عن الزراعة المدنية والأمن الغذائي في المدن، مع تحسين استخدام هذه المعلومات بفاعلية عن طريق إيصال المعلومات الهادفة والمحددة إلى أطراف معنية معينة في المدن المختارة.

- تكثيف أنشطتنا في مجال تنمية القدرات، وتسهيل تغيير السياسة والتخطيط العملي المتعلق بالزراعة في المدن.

- التطبيق الناجح لمشروع "الزراعة في المدن للمستقبل" (راجع المعلومات عن رواف- الزراعة في المدن للمستقبل).

- تأمين استمرارية مؤسسة "رواف" في غيرها بتنمية خطة استراتيجية طويلة الأمد، وتقوية التنظيم الداخلي والعلاقات الخارجية، وصياغة البرامج الإضافية، وتنوع مصادر التمويل.

شركاء "رواف"

- CTE المركز التكنولوجي البيئي، هولندا.
- IPES (تعزيز التنمية المستدامة)، البيرو.
- IAGU (المعهد الأفريقي للإدارة المدنية)، السنغال.
- IWMI غانا (المعهد الدولي لإدارة المياه)، غانا.
- MDP-ESA (شراكة التنمية البلدية- أفريقيا الشرقية والجنوبية)، زيمبابواي.
- IWMI الهند (المعهد الدولي لإدارة المياه)، الهند.
- IGSNRR (معهد العلوم الجغرافية وأبحاث الموارد الطبيعية في أكاديمية العلوم الصينية)، الصين.
- AUB-ESDU (وحدة التنمية البيئية والمستدامة، الجامعة الأميركية في بيروت)، لبنان.

يتألف مجلس مؤسسة "رواف" من مدراء شركاء "رواف" السبعة؛ ويحدد هذا المجلس مهمة مؤسسو "رواف"، وتصورها، وسياساتها العامة، والاستراتيجيات المتوسطة الأمد؛ ويوافق على خطة سياستها السنوية، وميزانياتها، وعلى التقرير السنوي، والبيانات المالية السنوية. يُعتبر المدير هانك دي زوي مسؤولاً عن إدارة المؤسسة اليومية، وعن برامجها. وتقدم الهيئة الاستشارية الدولية الاستشارات لمجلس مؤسسة "رواف" حول نقاط التركيز، والاستراتيجيات التنموية الطويلة الأمد.

الثقافة التنظيمية

مؤسسة "رواف" شبكة دولية متعددة الثقافات، تُستغل فيها القوة النسبية لكل شريك حتى أقصى الحدود. وتتوصل المؤسسة إلى قراراتها بالتوافق، وتستعمل طرقاً مختلفة للتواصل (اجتماعات الشركاء السنوية، لائحة البريد الإلكتروني، الزيارات، ورش عمل تنمية القدرات والتبادل). تهدف شبكة "رواف" إلى تأمين النتائج العملية ذات النوعية الفائقة (مقاربة بحسب الطلب والمشاركة)، فيما تبقى مرنة، وتُفسح المجال للتغيير والتحديث. كما تُوزع عمليات القيادة والتنسيق في أنشطة البرنامج بشتى مستوياتها بين الشركاء، ويدعمها بناء القدرات المؤسسية والفردية.

أساسية أو أربع (٢٠ بالإجمال)، وحوالي ١٠ مدن منتشرة (٤٧ بالإجمال).

الأهداف:

- النتيجة الأولى: تم تعزيز ستة مراكز إقليمية لموارد الزراعة في المدن والأمن الغذائي، وقوّيت قدراتها على النجاح بتأمين المعلومات التي تراعي الجنسين، وخدمات التدريب، والاستشارات للسلطات المحلية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المزارعين، وغيرهم من المعنيين لجهة صياغة السياسات، ووضع خطط العمل، وعمليات التطبيق، والمراقبة في حقل الزراعة في المدن.

- النتيجة الثانية: حصلت فئات متعددة من المساهمين المحليين في الزراعة في المدن على قدرة الإطلاع على المعلومات الخاصة بهذا القطاع عبر القنوات المعنية، وبالشكل الذي يتكيف مع حاجتها.

- النتيجة الثالثة: بناء القدرة الإقليمية من خلال تأمين التدريب المراعي للجنسين في الزراعة في المدن، بشكل يلائم جيداً حاجات الفئات المختلفة من المساهمين المحليين المعنيين بصياغة السياسات المحلية، وخطط العمل

الزراعة في المدن للمستقبل

نصائح حول السياسة وتخطيط العمل والتدريب وتبادل المعلومات

يمثل مشروع الزراعة في المدن للمستقبل (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) متابعة للمرحلة الأولى من برنامج مركز موارد الزراعة في المدن والأمن الغذائي الأساسي (رواف)، ويحظى بتمويل الإدارة العامة للتعاون الدولي (هولندا)، ومركز الأبحاث والتنمية الدولي (كندا)، ويطبّقه ٦ شركاء إقليميين في برنامج "رواف" (إضافة إلى دولة مرشحة أخرى)، بالتعاون مع مركز التكنولوجيا البيئية (لوسدن، هولندا).

ويسعى مشروع الزراعة في المدن للمستقبل إلى المساهمة في خفض الفقر في المدن، وتحقيق الأمن الغذائي المدني، وتحسين الإدارة البيئية، وتمكين المزارعين في المدن والهيئة الحاكمة من المشاركة عبر تطوير قدرات المعنيين المحليين في الزراعة في المدن، وتسهيل صياغة سياسة المشاركة، وتعدد المساهمين، والتخطيط العملي في مجال الزراعة في المدن، بما في ذلك إعادة الاستخدام الآمن للنفايات العضوية في المدن ومياه الصرف. وتتم أعمال المشروع في ٦ مناطق، وينصب التركيز في كل منطقة على ثلاث مدن

الزراعية في المدن وتطبيقها. وقد تم تدريب فريق من كبار الموظفين المختارين في أكثر من ٥٠ منظمة في ٢٠ مدينة.

- النتيجة الرابعة: تصوغ وتطبق السلطات المحلية، في ٢٠ مدينة، السياسات المراعية للجنسين، وخطط العمل المتعلقة بالزراعة في المدن، بمشاركة مزارعي المدن الناشطة، وأصحاب المواشي، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات ذات الأساس الاجتماعي، وغيرها من الأطراف المعنية بالزراعة في المدن (مراكز الأبحاث، المنظمات الحكومية، المؤسسات الخاصة). ويتم تطبيق حوالي ٤٠ مشروعاً أولياً.

- النتيجة الخامسة: إن أكثر من ٥٠ منظمة (سلطات محلية، منظمات غير حكومية وغيرها من المنظمات المشاركة في صياغة سياسات الزراعة في المدن وخطط عملها وتطبيقها) تستخدم وسائل المشاركة، ومراعاة الجنسين، والوسائل الموجهة إلى التعليم لمراقبة وتقويم أثر السياسات والمشاريع المماثلة في الدخل، والتغذية، والأمن الغذائي للفقراء في المدن، وإعادة استخدام النفايات العضوية فيها واستعمال مياه الصرف في الزراعة، وخفض المخاطر الصحية والبيئية المرتبطة بهذه الزراعة.

- النتيجة السادسة: إن الشركاء المحليين والإقليميين لمشروع "رواف" يُشركون الرجال والنساء في الزراعة في المدن.

الأنشطة:

إن الأنشطة الأساسية التي يطبقها الشركاء في مشروع (رواف) تتضمن:

- ندوات حول سياسة زيادة الوعي في ما يتعلق بإمكانيات الزراعة في المدن ومخاطرها، وتسهيل الاعتراف بها كأحدى إمكانات التدخل الحكومي .

- تدريب المدربين والموظفين، من المستويين العالي والمتوسط، في الدوائر الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من منظمات الدعم، لتعزيز تنمية القدرة المحلية في ما يتعلق بالزراعة في المدن .

- دعم صياغة السياسات المحلية، ووضع خطط العمل الخاصة بالزراعة في المدن، بتسهيل إنشاء هيئات المعنية بهذه الزراعة والأمن الغذائي على أنواعهم، وتوجيه عمليات المشاركة في صياغة السياسات، ووضع خطط العمل في العديد من المدن . ومن شأن المشروع المقترح أن يدعم هذه العملية لأنه يسهل ويقوّي العمليات المحلية المتعلقة بتحديد المشاركة، وصياغة السياسات، ووضع خطط العمل، والتطبيق والتقييم.

- تنظيم الخبرات، وتحضير مذكرات السياسة، ونشرات الوقائع و"الممارسات الجيدة" والإرشادات والكتيبات .

- إقامة الشبكات، وتوسيع اطلاع المعنيين المحليين على المعلومات، وتوثيق التجارب في شبكة من المواقع الإلكترونية، وصيانة قواعد البيانات، بالإضافة إلى نشر مجلة الزراعة في المدن بسبع لغات (الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية، الصينية، العربية، التركية والبرتغالية).

- المشاركة في تنظيم ورش العمل الإقليمية حول المواضيع الفارقة الأهمية بالتعاون مع مؤسسات شريكة متخصصة. ونذكر، مثلاً على هذه الأحداث، المؤتمر الدولي الذي أقيم في هافانا عام ١٩٩٩ بالاشتراك مع الجمعية البيئية الألمانية، والجمعية الألمانية للتعاون التقني؛ والمؤتمر الإلكتروني الذي كان عنوانه "الزراعة في المدن على جدول أعمال السياسة"، والذي أقيم بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة؛ و"التقارب الزراعي والمدني في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية" الذي أقيم في بيروت عام ٢٠٠١

بالاشتراك مع مركز الدراسات والأبحاث حول الشرق الأوسط المعاصر، والجمعية الأوروبية للبيولوجيا الضوئية؛ وورش العمل الإقليمية حول "إعادة استخدام مياه الصرف في الزراعة المدنية" في أوغادوغو عام ٢٠٠٢، بالتعاون مع المركز التقني للتعاون الزراعي والريفي، ولجنة تنظيم مياه الشرب وتقنياتها؛ ومؤتمر وزراء أفريقيا الجنوبية حول الزراعة في المدن عام ٢٠٠٢ بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، والموارد الغذائية والطبيعية، وشبكة تحليل السياسات وشراكة التنمية المحلية، والمؤتمر الإلكتروني حول "زيادة استخدام الأراضي الزراعية إلى الحد الأقصى في المدينة"، بالاشتراك مع برنامج الإدارة في المدن (برنامج التنمية الدولي/ UN - Habitat)؛ وورش العمل الإقليمية حول الماشية في المدن التي أقيمت في نيروبي عام ٢٠٠٣، بالتعاون مع معهد الموارد الطبيعية، ودائرة التنمية الدولية؛ والمؤتمر الإقليمي حول "الزراعة في المدن والسياحة الزراعية" في بيجينغ في العام ٢٠٠٤، بالتعاون مع المكتب الزراعي في بيجينغ، وورش العمل الإقليمية حول "مخاطر الزراعة المصغرة وفيروس (إتش أي في) ومرض الأيدز" بالتنظيم مع أباييمي بيزيكايا، والمركز التقني للتعاون الزراعي والريفي .

المواضيع الخاصة

- الزراعة في المدن، والتنمية الاقتصادية، المحلية وتخفيف الفقر.

- ضمّ الزراعة في المدن إلى التخطيط الخاص باستخدام الأراضي.

- إعادة استخدام النفايات في المدن، واستعمال مياه الصرف في الزراعة المدنية.

- الزراعة في المدن، والأمن الغذائي والتغذية (لذلك في ما يتعلق بالـ"إتش أي في" والأيدز).

- اشراك النساء والرجال في مجال الزراعة في المدن.

- مراقبة آثار الزراعة في المدن وتقييمها.

المنظمات الممولة

يحظى المشروع بتمويل الإدارة العامة للتعاون الدولي (هولندا) ومركز الأبحاث والتنمية الدولي (كندا)، ودائرة البيئة والتنمية في الإدارة العامة للتعاون الدولي (هولندا)، ومركز الأبحاث والتنمية الدولي (كندا).

يقدم المشاركون في برنامج (رواف) والمدن المشاركة، وغيرها من الأطراف المحلية، مساهمات مهمة في أنشطة المشروع لتعزيز استمراريته الدائمة . وسيتم التقرب من مصادر تمويل محلية ودولية أخرى لتمويل أنشطة المتابعة في كل مدينة، والأنشطة المكتملة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

The Cities Farming for the Future project: مشروع

الزراعة في المدن للمستقبل

RUAF: مركز موارد الزراعة في المدن والأمن الغذائي

DGIS (the Netherlands): الإدارة العامة للتعاون الدولي (هولندا)

IDRC (Canada) : ومركز الأبحاث والتنمية الدولي (كندا)

ETC (Leusden, the Netherlands) : مركز التكنولوجيا

البيئية (لوسدن، هولندا)

التدريب الإقليمي وتشارك المعلومات في مجال الزراعة الحضرية في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ :

مشروع مبادرة "المدن تغذي الناس" لمركز الأبحاث والتنمية الدولي، وتطبيقه وحدة البيئة والتنمية المستدامة في كلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت.

أدت أسباب عديدة إلى الإقرار بأهمية الزراعة في المدن، وتعزيز تطويرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لذلك كان من المنطقي أن يعمد مركز الأبحاث والتنمية الدولي إلى جعلها المنطقة الرابعة التي يركز فيها محاضرات تدريبية في الزراعة الحضرية؛ وقد قضى الهدف الشامل لهذه المحاضرات بالمساهمة في تقوية هذه الزراعة، ومنحها الإطار المؤسسي في مجال التنمية الحضرية المحلية والوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أُلقيت المحاضرات باللغة العربية على مدى ثلاثة أسابيع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وكانت متنقلة بين بيروت ودمشق وعمان. وقد اختيرت فرق متعددة من أطراف معنية، ومختلفة، تنتمي إلى ٨ بلدات أو مدن في المنطقة لحضور هذه المحاضرات. وبفضل سلسلة من ٥ وحدات

تعليمية، امتدت الواحدة منها يومين وبفضل العديد من الجلسات الخاصة الاقصر مدة، إضافة إلى ٦ زيارات ميدانية مع حالات معدة بشكل خاص للدراسة، تم بحث مواضيع الزراعة الحضرية بطريقة معمقة، وطوّرت أبحاث المشاركة واستراتيجيات التدخل. ولا يقتصر المشروع على محاضرات تدريبية، فالأخيرة كانت الأساس مع العديد من الأنشطة الإضافية. وتعتبر المحاضرات، بحد ذاتها، محركاً للأنشطة الأخرى التي سترتبط بها، تُضاف إليها، أو تُستوحى. وقد طُلبت مقترحات الأبحاث العملية والتدخل الملموس من فرق الدول المشاركة بُعيد انتهاء المحاضرات، وعُرضت مبالغ أساسية على ٦ منها للبدء بمشاريع تمهيدية يجري العمل على تنفيذها الآن. سيتضمن العدد التالي من هذه المجلة عدداً كبيراً من المواد المعدة لهذه المحاضرات ونتائج المشاريع التمهيدية التي تبعت ذلك.

للمزيد من التفاصيل الرجاء الاتصال بالسيد جو نصر، منسق المحاضرات، على العنوان التالي: joenasr@compuserve.com أو المهندس زياد موسى منسق أنشطة الزراعة الحضرية، على العنوان التالي: zm13@aub.edu.lb

الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي، من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، فانكوفر- كندا.

مستقبلنا: مدن مستدامة، تحويل الأفكار إلى أفعال.

لقد تم تأسيس المنتدى الحضري العالمي الذي يعقد كل عامين من قبل الأمم المتحدة لاختبار واحدة من أكثر القضايا الملحة التي تواجه العالم اليوم: التحضر السريع في عالم تعيش فيه نصف البشرية في المدن ومن المتوقع خلال الخمسين سنة القادمة بأن تصل هذه النسبة لتشمل ثلثي سكان العالم.

يحتل معظم النمو الحضري مكانة كبيرة في الدول النامية حيث التحدي الرئيسي هو محاربة الفقر وتحقيق وسائل أفضل لتوفير المأوى

والخدمات الأساسية، كالمياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي. تواجه المدن في الأمم الثرية أيضا مشاكل التحضر كإهمار البنية التحتية والتلوث والاقصاء الاجتماعي. إن التحدي الذي يواجه المدن الشمالية والجنوبية هو إيجاد حلول وانتهاز الفرص التي تخفف من الفقر في المدن وتقلل من التلوث وتسهل النمو الحضري والتنمية المستدامة.

سيتم استضافة هذه الدورة من المنتدى الحضري العالمي من قبل الحكومة الكندية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فانكوفر، كندا. وعلى مدى خمسة أيام سيقوم الآلاف من المشاركين من أكثر من ١٥٠ دولة بالمدافعة والتشارك في الخبرات حول كيفية جعل مدننا أماكن أفضل للعيش.

نظرة شاملة إلى الموضوع الرئيسي: تعدد أدوار الزراعة في المدن، النفاذ الى الارض، وتخطيط المدن

المحرر: سلوى طعمة طوق



سلوى طعمة طوق

نظراً إلى الوظائف المتعددة التي تشغلها. فعندما تُحدد الأراضي وتصبح متوافرة للزراعة، لا يتمتع الكل بالنفاذ إليها، وتعتمد الفسحات الحضرية الخاصة بالزراعة على التوافر، والقدرة على الوصول، وإمكانية الاستعمال، فالوصول إلى الأراضي يخضع إلى العديد من السلطات، بالتالي من الحيوي ضمّ الزراعة الى التخطيط، لأن المخططين المُدنيين غالباً ما يُبعدون الزراعة عن أنظارهم. وقد بات عدد متزايد من المدن يقرّ بإمكانيات الزراعة في المدن وضواحيها كما بدأت السلطات في مختلف أنحاء العالم تعي الدور الذي يمكن أن يؤديه المزارعون في الحفاظ على المناطق الخضراء في المدينة.

الاضطرار إلى الابقاء على المتنزهات العامة في المناطق حيث يصعب البناء نسبياً، بما في ذلك المناطق المعرضة للفيضانات الموسمية. وبالتالي فإن من مصلحة أصحاب الأراضي في المدن السماح للمزارعين بالاهتمام بها، ومساعدتهم قليلاً لتأمين "أسباب الراحة" لسكان المدن.

يجعل هذا الأمر المزارعين في المدن يعتمدون على أصحاب الأراضي، ملاكاً ومؤسستين وإضافة إلى مدراء الأراضي المحليين (وكذلك المخططين المدنيين)، كما يمكن التعامل مع المساهمين والسكان: إن أحد الأمور التي على المزارعين المدنيين أخذها في الاعتبار هو إما التركيز على

ما يميلون إلى البناء في هذه السهول المحاذية للأنهر المحلية، ويواجهون مشكلة الفيضانات. ويعرف المزارعون ما الذي ينبغي زراعته، ومتى يمكن الاستفادة من الفيضانات الموسمية بدلاً من المعاناة منها. هذه الوظيفة مذكورة في المقالة المتعلقة بسطيف في الجزائر حيث بعض الممارسات السائدة في عدد من الوديان (قاع الأنهر المؤقتة الخاضعة لظروف مناخية قاحلة)، قد يتحول بسهولة إلى نظام مستدام للبيئنة، مع توفير المروج الطبيعية لتزواج الحيوانات.

تستطيع الأراضي الزراعية، من ناحية أخرى، الحفاظ على قيم الممتلكات المحاذية لها، بدلاً من

تجد المدن المتنامية التي توسع حدودها لتستوعب المناطق الريفية نفسها مضطرة الى التأقلم مع تنوع حاجات المواطنين. وغالباً ما يتم تجاهل الزراعة في المدن، وأحياناً لا تلتفت الانتباه، مع أنها تحتل مساحات واسعة في بعض الحالات. ينبغي أن يعترف المواطنون سواء احتلت الزراعة في المدن مناطق صغيرة أم كبيرة، بأن هذا نشاط مواز للأنشطة الأخرى نظراً إلى الفوائد التي يقدمها إلى المدينة؛ لا يقتصر دور الزراعة على التغذية بل إنه يشمل الاقتصاد لأنه مصدر دخل للعديد من المواطنين، بغض النظر عما إذا كان مصدراً مهماً للمداخيل، أو مصدراً ثانوياً؛ إضافة إلى دورها في الحفاظ على البيئة، إلى جانب دورها الجمالي والتثقيفي. ولا بد من الإقرار بأهمية الزراعة

التعدد الوظيفي للزراعة في المدن:

تخضع الفسحات المفتوحة في المدن، لضغط دائم من المقاولين المحتملين سواء كانت زراعية أو حرجية، غابة أو منطقة طبيعية أو ترفيهية، ولا شك في ان خسارة الأراضي الزراعية تترك وقعا سلبياً على الأمن الغذائي للعديد من سكان المدن ذوي الدخل المحدود. وما قد يساهم في مقاومة الضغوط المماثلة بنجاح هو أن تؤدي المناطق المنبسطة الخضراء أكثر من وظيفة وبالتالي تحظى بأكثر من فئة تحميها بجدية.

يقضي دور الزراعة في المدن بالحفاظ على السهول المهذبة بمياه الفيضانات؛ فالمقاولون في المدن غالباً

الإنتاج، أو الاهتمام بالآثار الجانبية لما يقومون به؛ ويخضع هذا الأمر لنقاش مكثف في مقالة فلوري وأوا. إضافة إلى ذلك، قد تكون منتجات الزراعة المدنية سمعة سيئة بما أنها قد تتأثر بالتلوث المدني: الرواسب المعدنية الثقيلة على طول الطرقات في النفايات المدنية المستخدمة لتحسين التربة وتدفقات الصناعات والمنازل غير المعالجة، وفي الجداول المحلية التي تُستخدم للري. إلا أنه يمكن تغذية آلاف الأشخاص بفضل المنتجات الزراعية المحلية والحصول على معالم طبيعية جميلة في الوقت نفسه. وتصف المقالة المتعلقة بروزاريو في الارجننتين التجارب الخاصة بالمشاركة في التصميم المدني.

توافر الأراضي المناسبة للزراعة في المدن والنفوذ اليها وإمكانية استخدامها:

تبقى الأراضي مصدرًا للقلق بالنسبة إلى المزارعين في المدن لكن هذه الأراضي، أو بالأحرى الاستخدام الملائم لها، بات يشكل قلقًا للمخططين ولصانعي السياسات المحليين المضطربين إلى مراعاة متطلبات الأراضي المختلفة ووظائفها في المدينة وحولها. وطالما شكلت الزراعة في المدن جزءًا من الحياة المدنية لكن لم يُقرّ بدورها المهم هذا، بل اعتُبرت شيئًا من الماضي لا مكان له في التصميم المدني الحديث.

ويطرح هذا الأمر تحديات كبيرة بالنسبة إلى الزراعة المدنية: فالأراضي في المدن إما أنها غير متوافرة، أو أن النفاذ إليها غير ممكن؛ وعندما تتوفر، غالبًا ما تكون غير مناسبة. يشير التوافر إلى وجود الأرض التي يمكن استخدامها في الزراعة المدنية على المدى القصير، والمتوسط، والبعيد. والنفاذ يعني فرصة استخدام أصحاب المنازل والمجموعات الأرض المتوافرة فعليًا وما من دمج رسمي في التخطيط المدني. أما إمكانية استخدام الأرض في الزراعة المدنية فوظيفة الطبوغرافيا، وتركيب التربة، والخصوبة والرطوبة، والميزات البيئية.

نجد في معظم المدن العديد من قطع الأرض الشاغرة (مؤقتًا) التي يمكن استخدامها في الزراعة المدنية. تتم الزراعة المدنية على قطع الأرض (في المناطق المبنية عليها)، وبعيدًا عن قطع الأرض، (على الفسحات الشاسعة في المدينة) وفي ضواحي المدينة (على الأراضي القريبة من الريف)، ويقضي التحدي هنا بتحديد أحجام قطع الأرض المناسبة لمجموعات المداخل المختلفة في التصميم المدني. وكقاعدة عامة وتعتبر الأراضي المحيطة بالمدينة الفئة الأكثر توافرًا.

تظهر قضية سطيف في الجزائر أن الزراعة المدنية تواجه منافسة صلبة من قطاعات "قانونية" أخرى لاستخدام الأراضي وبالتالي ليس مصادفة أن الزراعة المدنية تتم في مناطق هامشية حيث الأنظمة البيئية ضعيفة مثل المستنقعات وسفوح التلال أو انه يتم دفعها إلى حدود المدينة حيث يُسمح بممارستها حتى تطبيق مشاريع تنموية أخرى (كما هي حال الزراعة في المناطق الصناعية في لبنان). ويدعو ذلك إلى وضع سياسات تقرر بالدور المهم الذي تؤديه الزراعة المدنية في الحفاظ على مصادر الرزق، ولا سيما بالنسبة إلى الفقراء، وجعل مدة توافره أكثر أمانًا. لذا فإن النفاذ إلى

الأراضي الآمنة المناسبة والملائمة، ضمن الإطار التشريعي، سيضمن الزراعة المستدامة في المدن. تتوافر الأراضي في المدن للاستخدام الزراعي؛ لكن ملكية الأرض ونقلها، والنفاذ إليها، وحقوق المستخدم، أمور معقدة ديناميكية ويبدو أن من الصعب ادعاء النفاذ الرسمي إلى الأرض بسبب الإجراءات الطويلة وغير الواضحة، أو تردد البلديات في إصدار الإيجارات الطويلة الأمد. يتم إصدار عقود استخدام الأراضي زراعيًا لسنة واحدة، في العديد من المدن مثل عقرة وسطيف وبيروت وما يعني أن المزارعين يعجزون عن وضع الخطط لمدة أطول. وتتمثل نقطة البداية الجيدة بوضع جردة للفسحات الحالية المتوافرة في المدينة (عبر وسائل المشاركة ونظام التحديد الجغرافي)، وتحليل ملائمة الأرض للاستخدام الزراعي.

تحدد عدة عوامل ملائمة الأرض، وإمكانية استخدامها زراعيًا، مثل حجم قطع الأرض، ونوعية التربة، وتوافر المياه، وأمان الملكية، وغير ذلك... وتعطي حالة روزاريو نظرة شاملة إلى المتغيرات المختارة لتحديد مدى ملائمة الأرض، كالنوعية البيئية، والاستعمال الزراعي الممكن، والاستعمال الفعلي (والاستعمال السابق، إذا كانت المنطقة تُستخدم حاليًا كمكب أو نشاط خطير آخر)، والأنظمة الراهنة الخاصة باستخدام الأراضي، والمشايخ المدنية المخطط لها، ومخزون المياه، والملكية والمجموعات السكانية المهتمة بالزراعة.

الضم إلى التخطيط

ازداد الاهتمام العالمي بالزراعة في المدن بشكل لم يسبق له مثيل؛ إلا أن الصورة الشاملة تظهر أن الإقرار الرسمي بهذه الزراعة، وضمها إلى التخطيط المدني وتنمية المدن، لم يتبدلًا كثيرًا. فمعظم أقسام التخطيط لا تتمتع بفسحة للزراعة المدنية التي تترك، لتتنافس مع إمكانيات أخرى لاستخدام الفسحات الأرضية نفسها وثمة حاجة إلى مقاربات مختلفة في عمليات التخطيط المدني لتعزيز تنمية المدن المستدامة والمنصفة.

يتطلب الانتقال من مقاربات المنع إلى مقاربات التسهيل، وضم الزراعة المدنية إلى التخطيط المدني، والتنمية، تغييرًا هيكليًا في وجهات النظر والانظمة المؤسساتية التي تحكم المدن وتديرها، وفي القيم الاجتماعية التي يركز عليها الإنتاج والاستهلاك في المدن (وهو يعتمد على ذلك). بدلًا من ذلك فإن التغييرات الهيكلية (وبالتالي الحاجة إلى ضم الزراعة المدنية إلى تنمية المدينة) ناجمة، جزئيًا، عن أزمة ما في إطار معين. وقد يكون ذلك جفافًا، أو انهيارًا اقتصاديًا (كما هي الحال في أفريقيا الشرقية والجنوبية الآن)، أو تغييرًا سياسيًا واقتصاديًا (كما في بلغاريا)، أو نقص ثقة في الممارسات الزراعية الراهنة (هولندا)، أو مشكلات في التخلص من النفايات (كما في غرب أفريقيا - راجع العدد الثالث من مجلة الزراعة في المدن، النسخة الانكليزية - وفي الفيليبين). وقد يتعلق الأمر كذلك بالأمن الغذائي.

يؤثر التنوع الإقليمي والمحلي في نجاح ضم الزراعة المدنية إلى التخطيط؛ ولكن هناك أشياء إضافية إذ لا يجوز تقديم هذه الأنشطة كقطاعات متناغم وتوقع قبول كامل وضمّ للأنشطة في المدن؛ فليس هذا الأمر واقعيًا ولن ينجح أبدًا. في البداية، يجب أن

تنظر إلى كل نشاط على حدة كإنتاج المحاصيل مقابل تربية المواشي ويمكن المضي إلى أبعد من ذلك كمقارنة الخضار والنبات الحبي، والحيوانات الكبيرة، والدواجن وما إلى ذلك. ثانيًا، ثمة حاجة إلى التفريق بالتركيز على الفسحات؛ والتفكير في الزراعة المدنية في المناطق ذات الأبنية (على قطع الأرض) على الفسحات الأكبر مساحة في المدينة (بعيدًا عن قطع الأرض)، أو في الأماكن الأقرب إلى الأرياف (ضواحي المدن). ثالثًا لا بد من تحديد المستفيدين بوضوح: يجب أن نحدد إن كان النشاط معدلاً للعيش وللفقراء، أو للسوق والتصدير.

يمكن ضم الزراعة في المدن إذا بُدلت جهود أكبر لزيادة مشاركة المجموعات المتنوعة في عملية التخطيط، من أجل ما ينبغي إضافته إلى الخطط، وذلك في القوانين الداخلية مثلًا (دار السلام). وبدلاً من ادعاء ملكية الأراضي للزراعة المدنية يجب البحث عن سبل لمشاركة الفسحات المدنية مع مستخدمين آخرين.

ترسم المقالات في هذا العدد صورة تُظهر الزراعة في المدن هامشية في معظم الحالات بالنسبة إلى التخطيط المدني؛ وهي غير مهمة بنظر قادة المدن، وغير تنافسية مقارنة بالاستخدامات المدنية الأخرى للأراضي كالأسكان. وتتعلق الأسئلة التي تُطرح عادة بما ينبغي على السلطات والمخططين القيام به للحفاظ على الزراعة في المدن. غير أن السبيل للمضي قدماً يتمثل بطرح السؤال في الاتجاه المعاكس "ماذا يمكن أن تقدم الزراعة المدنية للمدن وللسلطات فيها وللمخططين؟" ومن المهم أيضاً فهم عملية التخطيط والقبول والفرص، وكيف يمكن أن تساعد الزراعة في المدن على التحسين. وإن لم تتوصل الزراعة في المدن إلى تحسين أداؤها ومنافسة الأنشطة الأخرى، فإن ضمها إلى التخطيط المدني لن يتحقق.

باختصار:

تتمتع الزراعة ضمن المدن بوظائف مختلفة؛ ويُعتبر تأمين الغذاء ووظيفة كبرى، لكن استمرارية الزراعة في المدن تتعلق بهذا التعدد الوظيفي ويعني ذلك أن على الزراعة في المدن التكيف والتطور مع المدينة استنادًا إلى رغبات المعنيين الذين يمثلون هذه الوظائف المختلفة الأخرى، ومن هنا الحاجة إلى أشكال جديدة من الحكم والمؤسسات والسياسات.



سلوى طعمة طوق

التعدد الوظيفي للزراعة في المدن واستدامتها



إن المدن المتنامية تميل تلقائياً إلى أن تضم إليها مساحات شاغرة أي المناطق التي لا بناء عليها والتي يبدو وجودها غير مبرر. يتم نقل مواقع المناطق الزراعية إلى ضواحي المدن. هذا هو التعبير المكاني عن منطلق تأجير الأراضي الاقتصادي الذي يحقق، على المدى الطويل، توازناً بين الانتاجية الاقتصادية وقيمة الأرض.

André Fleury

ENSP, Versailles, France

e-mail: a.fleury@versailles.ecole-paysage.fr

Awa Ba

INAPG, Paris, France

e-mail: awa.ba@laposte.net

زراعة الازهار تحسن مظهر طريق كامبرين.

هناك مقياسان اجتماعيان واقتصاديان مختلفان يُنظر إليهما هنا: المزرعة بحد ذاتها وعلاقتها بالمنطقة المحاورة، وخصائص المعالم الطبيعية للمساحة المزروعة التي لديها وظائف متعددة. يمكن لعبارة "المعالم الطبيعية" أن تستعمل لتعني التنظيم المكاني كما في "المعالم الطبيعية البيئية"؛ وهذه طريقة أكثر عاطفية للدلالة إلى مساحة يمكن زيارتها مثل المنطقة الريفية، أو يمكن أن يكون لها معنى جمالياً أو فنياً. نتيجة لذلك، تكون قيمة المعلم الطبيعي محددة اجتماعياً، وعلى الفاعلين المعنيين أن يناقشوها. فلطالما رفض المزارعون المدنيون الفرنسيون مثلاً أن يُعتبروا حدائقين مصممين للمعالم الطبيعية. ولكنهم يرحبون بفكرة الدخول في حوار مع سكان المدينة عن دورهم فيها.

الأهمية الاقتصادية للتعدد الوظيفي

اعترفت الاتفاقيات الدولية (اتفاقية المغرب الزراعية) بأن بعض المسائل المهمة لا تتمتع بطابع تجاري مثل تأمين المؤن على مستوى البلاد، أو الأمن الغذائي. هناك قيم أخرى مثل المعالم الطبيعية، وهي ما زالت تعتبر أحياناً حماية مفرطة للزراعة في سياق العولمة. ولكن البلدان الأوروبية متحمسة جداً للتعدد الوظيفي، لأنها تعتبره طريقة للحفاظ على المناطق الريفية، والمعالم الريفية الطبيعية. كما تحسّن فهم مبدأ التعدد الوظيفي أكثر من خلال الاعتراف بأن برامج التعدد الوظيفي تشجع التنمية الريفية في بلدان الجنوب (أكسي، ٢٠٠٢).

يصير سياق المناطق الواقعة عند ضواحي المدينة أكثر تعقيداً إن حللناه من زاوية التنمية الريفية للمساحات المزروعة. فالتعدد الوظيفي للزراعة في المدن هو في إنتاج السلع الزراعية، وإقامة منطقة مفيدة للمدينة، على السواء، حينها، إن تسوّغ صيانة خصائص المساحة من خلال

النمو)، أو إقليمي (توافقاً مع مبدأ الملكية العامة). يستطيع المزارع أن يمنح هذه الأسباب قيمة من خلال إدخالها في استعمال المزرعة. هذا أمر إيجابي إن كانت له قيمة مضافة، أو سلبية حين يكون الاستثمار أو دفع الضرائب ضروريين (مثلاً، التعويض عن الأضرار الناجمة عن إساءة بيئية).

أما التعدد الوظيفي، فيمثل التحولات الإيجابية كنتيجة لغنى معناها في سياق معين. هذا يوصف أولاً من حيث المكان، حين يبدأ صانعو القرارات والمخططون المدنيون العصريون بإدراك أهمية المساحات الشاسعة داخل المدن من خلال إيجاد بيئة مدنية مستدامة. ويتعلق التعدد الوظيفي أيضاً بكافة نشاطات السلسلة الانتاجية: تنمية المواقع والاراضي، والبساتين، وعمليات المعالجة، وسوها، حتى معرفة طريقة القيام بذلك.

يتخذ التعدد الوظيفي معنى خاصاً متعلق بالزراعة في المدن التي تشير إلى التنوع وتعدد النشاطات. إنها نشاطات متنوعة مع معرفة محددة، غالباً ما تشكل رزق عائلة المزارع.

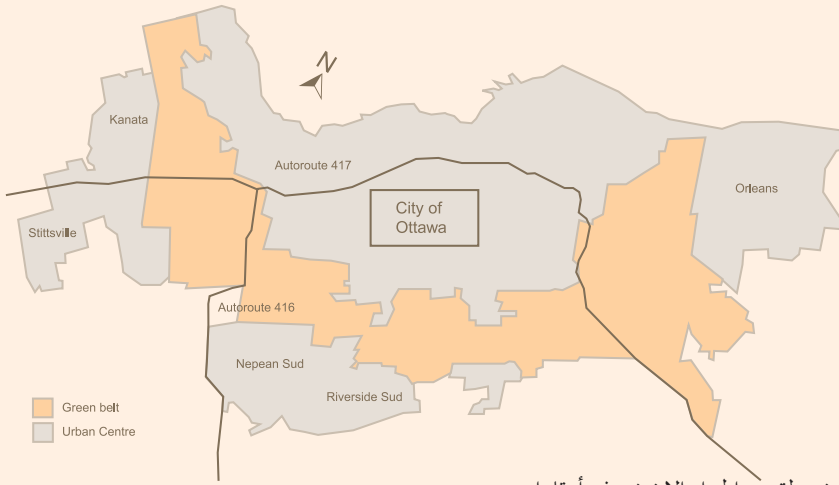
يحسّن تعدد النشاطات العائدات الاقتصادية لعوامل الإنتاج، اليد العاملة. ومع ذلك، ما زال تعدد النشاطات موضوع نقاش، لأن معظم الأشكال التي طوّرها المزارعون في المدن وضواحيها تصطدم بمهن منظمة مسبقاً (لوران، ٢٠٠٢).

تلبى المساحات المزروعة في المدينة حاجات السكان الزراعيين والمدنيين، على السواء، فما زال لكل منهما نظامهما القيمي الخاص. وتصبح هذه المساحات ملكية مشتركة، ما يطرح مشكلة الاستدامة. لذلك، ينتبه المنتجون الابداعيون في المدن وضواحيها إلى الاسواق المثبتة في المدن: نشاطات زراعية جديدة (مشاتل، تربية الحيوونات الليفة)، ونشاطات إستجمامية وثقافية وصحية.

يبدو الحفاظ على الزراعة في المدينة، من هذا المنطلق، غير مُسوَّغ، بما أن قدرتها على تغطية المؤن المحلية لم تتطور. وداكار هي مثال على ذلك. فخلال عدة عقود، تمددت منطقة الحزام الاخضر حرك مناطق ريفية أخرى لتزويد المدينة بالمؤن. ولكن ينبغي أخذ عمليات مكانية أخرى في الاعتبار، حالما تسيطر مناهج أخرى لتقييم الاستعمال الزراعي للأراضي بسبب موقعها الجاور للمدينة (مثل القيم الثقافية والاستجمامية). تتعلق هذه العمليات عموماً، بكافة المساحات الشاسعة في المدن: الانظمة البيئية الطبيعية، والأنظمة الزراعية والاقتصادية أو المساحات الخضراء العامة في المدينة، علماً بأن لكل منها منطقتها الخاص. هناك حاجة إلى الحفاظ على هوية المساحات الجديدة، نظراً إلى قيم التمدين الجديدة هذه، وهي أنها ملكية جماعية، لذا ينبغي حمايتها من التمدين. وبما أن المدينة تتوسع لتغطي المساحات الطبيعية أو الزراعية، ما يؤدي بشكل عام إلى حالة من الفوضى فيها، فهذا الأمر ينطبق، وبشكل خاص، ليس فقط على المستوى النظامي، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات الزراعية: إهمال البنى الاجتماعية المشتركة، استبدال حق امتلاك الأراضي استناداً إلى التخصيص المساحي والفردى. للحفاظ على الزراعة داخل المدن أو في ضواحيها، يتطلب الأمر تنظيمًا مكانيًا جديدًا.

التحولات، التعدد الوظيفي، التنوع وتعدد النشاطات

إن مبدأ التحول نظراً إلى قيم التمدين الجديدة هذه، هو تحولات المحيط الفيزيائي أو الاجتماعي التي يتسبب بها النشاط الزراعي الذي والمتخطي حدود نظامه الانتاجي. ويمكن لهذا النظام أن يكون مباشراً (مثل تلوث الماء والجفاف التربة)، وغير مباشر (الشكل البيئي أو المساهمة في



خريطة عن الحزام الاخضر في أوتاوا.

أو حدائقها العائمة في مكسيكو تمثل جيد على ذلك. لقد طورت خلال الحقبة السابقة للحقبة الكولومبية، وحولت إلى منطقة زراعية، وما زالت مكرسة للزراعة الزينية. مع النمو المدني المعاصر، كانت المستنقعات، في ضواحي مكسيكو، تواجه تهديداً، هو تصريف مياهها (تحويل مصادرها المائية لتموين المدينة)، وتحويلها إلى أراضٍ جافة في التسعينات. ولكن منذ ذلك الحين، أدركت قيمتها. ولقد أصبحت، في تلك الأثناء، عنصراً أساسياً في المجتمع المدني: صارت الملاحة، ذهاباً وإياباً إلى مناطق الأزهار التجارية، على طول القنوات العريضة جزءاً لا يتجزأ من الاحتفالات العائلية والشعبية. كما أقيمت مواقع ترفيهية متعددة على الأرض، وفوق المياه كالمطاعم والحانات. أما الانتاج الحدائقي والزيني فأساسي لمعالها الطبيعية: يتم تأمين المياه من محطات تكرير مياه الصرف الصحي.

الخاتمة

يبدو أن الزراعة في المدينة تناسب ديناميكية التعدد الوظيفي الذي يحافظ على المساحات الشاسعة في المدينة من خلال النشاطات أو المشاريع الزراعية. يكون المنتجون، عامة، أحراراً في اختيار استراتيجياتهم (مع أنهم يواجهون قيوداً متكررة تتعلق بالإساءة التي تسبب بها نشاطاتهم إلى سكان المدينة). وحالما يتم تقدير قيمة المساحات الشاسعة داخل المدن، تلقى الزراعة ترحيباً ولأنها بصورة خاصة، تغطي المناطق الخضراء في المدينة من غير نفقات عامة مرتفعة. ولكن يبرز تناقض: إن كانت استراتيجيات المزارع تفضل الانتقال من الزراعة إلى العمل، أو إن كانت مصاعب الزراعة داخل المدينة مريحة. هناك حاجة إلى السياسات العامة لتشجيع الزراعة. وفي عدد كبير من البلدان، شمالاً وجنوباً، ما زالت السلطات العامة لا تدرك تلك السياسة بوضوح: ما زالت الزراعة في المدن مرادفاً لكل ما هو قديم، وغالباً ما لا يلقى المزارعون قبولاً اجتماعياً. إن المناطق الزراعية في المدن تحتاج إلى إدارة جديدة. وستتمكن السياسات العامة المناسبة من تأمين الوسائل للتوصل إلى زراعة مستدامة ضمن السياق المدني، وستسمح لسكان المدينة بالاستمتاع بوسائل الراحة داخل المدينة.

(لتخفيض اعتماد المنتجين على أسواق داكار)، وإدارة أفضل للموارد المائية (ري محسن من خلال تجنب التمليح)، وتعزيز مناطق رعي المواشي. لم يتم النظر بعد في التعداد الوظيفي للمنطقة. إن الجهود التي بذلتها الخطة الرئيسة لتنمية منطقة الحزام الاخضر ومناطق داكار الخضراء وحمايتها (٢٠٠٤) مركزة على الجانب البيئي، الذي يعتبر المساحة الوحيدة المتوفرة لراحة سكان المدينة، وتحسين ظروفهم المعيشية.

أوتاوا، العاصمة الفدرالية لكندا مثل واضح للحزام الاخضر، والذي هو جزء من مشروع سياسي. كان يمثل، في البدء، تنمية مدينة خضراء بسيطة، حيث انصب التطور المدني باتجاه مدن جديدة تقع ما وراء الحزام الاخضر الذي حماه قانونياً اقتناء الحكومة الفدرالية للأراضي كلها (٢٠٠٠ هكتار). ثم انتقل المشروع، بشكل ملحوظ، إلى التشديد على التعدد الوظيفي للمساحات الشاسعة. ويتوقع من الأنظمة الطبيعية والزراعية المطورة ضمن هذه المساحات أن تحسن، بالإضافة إلى وظيفتها الانتاجية، صورة العاصمة الفدرالية، من خلال إبراز المعالم الطبيعية الرئيسة في كندا. ولهذا الهدف أنشئت غابات ومساحات بيئية (مائية بالأخص)، كُرس ٥٠٠٠ هكتار منها للزراعة وهي تشدد على الدور الأساسي للزراعة والغابات في تاريخ كندا ومستقبلها. كما نجد متحفاً للزراعة ومعهداً للأبحاث الزراعية، وهما يشكلان مساحة خضراء يقصدها السكان بهدف الاسترخاء. الزراعة نشاط خاص جداً، ولكن تأكيد التعدد الوظيفي للمساحة أمر واضح. وفي ظل التمدين أصبح ذلك عنصراً من أرض المدينة العاصمة.

لا تسمح المستنقعات عادةً بقيام أي نشاط بشري ضمنها، بسبب خطر الطفيليات المنقولة مائياً. وحتى مع التنمية الزراعية الحضرية التلقائية، لم يستعمل سكان مدينة ياوندي في الكاميرون هذه المساحات: يتعد سكان المدينة عن زراعة المستنقعات (لوران بارو)؛ وفي أماكن متعددة يكون مصير المستنقعات الاختفاء، كما في أنتاناناريفو في مدغشقر (دزص، ٢٠٠٢). ولكن، جودتها الزراعية (وفرة في المواد العضوية والماء) تجعلها مفيدة جداً لزراعة منتجات السوق، بعد التنمية المائية. إن مستنقعات كوسوميلكو

النشاطات الزراعية التدخلات العامة، مثل التعويضات المالية المباشرة (فكرت الحكومة الفرنسية منذ بضع سنوات في تعويض للإعاقفة المدنية، وهدفها مساعدة المزارع التي تواجه الافلاس على استعادة التوازن الاقتصادي)، أو تدابير خاصة للنشاطات الزراعية في المدن، كالتأمين على الأراضي.

التنوع والاستدامة

من الضروري التمييز بين استدامة المساحة الزراعية والمزرعة بحد ذاتها. يمكن أن يتراوح تطوير نظام من النشاطات من وظيفة واحدة إلى تعدد وظيفي، وإلى وظيفة واحدة جديدة. تم تبيان ذلك في فرنسا، مثلاً، حين ركز منتجو الخضار على التسويق بالجملة بدلاً من الانتاج، وتحول منتجو المزروعات البستانية المتخصصون في المشاتل أو النباتات الزينية إلى هندسة المعالم الطبيعية. إن تأثير تطورات كهذه هو أن التعلق بالأرض معرض للخطر: يبقى المشروع مستداماً اقتصادياً، ولكنه لا يعود معتمداً على الأرض. تعمّدت بعض السياسات العامة للتحويل الاجتماعي في جنوب شرق بعض البلدان الآسيوية التوجه إلى تغيير المزارعين ليصبحوا سكان مدن (من خلال أخذ أراضيهم)، وذلك لتلبية الحاجة إلى قوة عاملة أكبر نتيجة النمو الاقتصادي السريع. إذا، تمثل الزراعة في المدن دوراً أساسياً في مساعدة العائلة على التأقلم مع الحياة في المدينة، ولكنها ليست مستدامة في الجوهر (لا اقتصادياً، ولا في عقول المزارعين أنفسهم).

لا بد من معالجة هذه المسائل بتخطيط المناطق الزراعية المحمية وتنظيمها. إن الحفاظ على المساحات الخضراء في المناطق المدنية الجديدة هو شريان الحياة في تلك المناطق. عبّر عن ذلك مزارع وعضو محلي انتخبته داكار، قال: "إن مساحاتنا المزروعة هي شريان تنفس بالنسبة إليكم".

ثلاث حالات

يمثل برنامج التنمية لحماية منطقة الحزام الاخضر والمساحات الخضراء في داكار، وتمييزها (PASDUNE) رؤية خضراء تتعلق بخطة داكار المدنية للعام ٢٠٢٥ التي تؤخذ فيها المساحات البيئية في الاعتبار (الحفاظ عليها)، وهي تتعلق بالتنمية المدنية. تتعلق هذه المساحات بالمناطق الخضراء والمائية ويمتدحه كامبرين التاريخي، والمنطقة التي تشمل المعالم الطبيعية بمشاريع تنمية كبيرة. من هذا المنطلق، تمثل هذه الخطة صلة الوصل بين داكار وبرنامج دعم تنمية منطقة الحزام الاخضر المستدامة والمشاركة وإدارتها والذي يهدف إلى تخفيف الضغط المدني، والحفاظ البيئة الحية (٢٠٠٤).

ما زالت الزراعة بالرغم من هذه الرؤية الخضراء، تقتصر على النشاط الاقتصادي. ويمكن حماية منطقتها من خلال تحديدها، لكن الخطة الرئيسة لتنمية منطقة الحزام الاخضر ومناطق داكار الخضراء وحمايتها، والتي هي أداة لإدارة برنامج التنمية لحماية منطقة الحزام الاخضر والمساحات الخضراء في داكار وتمييزها تشجع أيضاً على تنمية أسواق محلية بديلة وتعزيزها،

أخيراً، ينبغي التشديد على أهمية التخطيط المدني. فمن الخطأ الظن أن الزراعة قد تحافظ على زخمها من خلال قوتها الاقتصادية فقط، لأن المشروع المدني الفعلي يحتاج إلى أن يقبله السكان: هذه هي الحالة في أوتاوا ومكسيكو، حيث إن اختفاء المساحة الزراعية داخل المدينة قد يُعتبر تعديلاً غير مقبول في المعالم الطبيعية. في داكار، يحمل برنامج دعم تنمية وإدارة منطقة الحزام الأخضر المستديمة والمشاركة مقارنةً تشاركية، إذ يُدرك المسؤولون عن البرنامج أن المشروع لا يستطيع أن يدوم من غير دعم الفاعلين فيه.

تكمّل الأمثلة الثلاثة بعضها، على الرغم من بُعدها عن بعضها في الزمان والمكان، لأنها تظهر أهمية التعدد الوظيفي للمساحات؛ فمثل داكار يغطي التعدد الوظيفي للزراعة من خلال تحديد منطقة. ولكنه بين الحاجة إلى استثمار عام: تعتبر كلفة تنمية أسواق محلية تدخلاً يستحق العناء في مصلحة الزراعة. إن المنافع الاقتصادية لمناطق كسوشيميلكو الرطبة إيجابية، في ما يتعلق باستعمال المياه المكررة، وازدهار النشاط الزراعي، والسياحة، وسواها. ولكن المنفعة الاجتماعية مهمة أيضاً، لأن سكان المدينة لا يسمعون بالقضاء على المستنقع الذي أصبح عنصراً أساسياً في المجتمع.



بدأ سكان المدن يعترفون بأن صيد الأسماك، وزراعة الأشجار، والحداثة التجارية معالم طبيعية قيّمة: منطقة بيكين الريفية.

References

N. Akesbi, 2002. Prospects for the Mediterranean agri-food system in an international context 10ème Congrès de l'Association Européenne des Economistes Agricoles (EAAE), Saragosse, 30 August 2002.
CORUS, 2002. Analyse de la durabilité de l'agriculture péri-urbaine dans l'agglomération d'Antananarivo (Madagascar);
Coordination scientifique : C. Aubry (Inra-SAD Paris), J. Rakotondraibe and J. Ramamonjisoa (Université d'Antananarivo).
ENDA, 2004. Synthèse de la première phase:

Bilan et Perspectives Dalifort Sénégal
Email: pacn@enda.sn
C. Laurent and M-F. Mouriaux, 1999. La multifonctionnalité agricole dans le champ de la pluriactivité, Lettre 59, Centre d'Etudes de l'Emploi, October 1999, Paris.
C. Laurent, 1999, Activité agricole, multifonctionnalité, pluriactivité, Rapport rédigé pour le ministère de l'Agriculture et de la Pêche dans le cadre du comité d'experts sur les contrats territoriaux d'exploitation. French Ministry of Agriculture, Paris.
A. Mollard, 2002. Multifonctionnalité, externalités et territoires, Cahiers de la Multifonctionnalité n°1, pp 37-56. Ed.

Cemagref, Paris.
www.inra.fr/Internet/Directions/SED/multifonction

الشاغرة داخل المدينة. أما تربية الحيوانات، فتتطال أساساً المواشي، والخراف، والماعز، والدواجن.

ويسعى مصنع تكرير النفايات الذي بدأ العمل عام 1996 إلى تزويد الزراعة في المدن بمنتجاته الثانوية، كالمياه المكررة، والرواسب الطينية المحولة إلى أسمدة (حوالي 27000 متر مكعب في العام). ولا تزال المياه تفرغ في خزانات، وتُضخ منها إلى المزارع المجاورة. وهناك نظام توزيع للمياه قيد البناء قد يسمح بري مساحة 800 هكتار خصّصت لزراعة محاصيل تباع في السوق، بالإضافة إلى العلف (وأشجار البساتين أيضاً). ويمكن أن يتألف هذا من 13 عملية زراعية جماعية على مساحة 707 هكتارات، وعملية زراعية فردية واحدة على مساحة 43 هكتاراً، و14 مزارعاً خاصاً على مساحة 50 هكتاراً (EHPNE(1995).

ومع أن الزراعة تمثل دوراً متواضعاً في المناطق الواقعة عند أطراف المدينة في سطيف، فهي تبقى ذات أهمية متزايدة في المدينة، لأنها موجودة أساساً ورسمياً على المقاييس الإقليمية أو الوطنية. وليس الفقر الذي نجده في مدن أفريقية كثيرة، والذي يحث على قيام الزراعة في المدن للاستمرارية، هو الطابع الغالب في سطيف. ولكن قد يكون من المهم السعي أكثر وراء إمكانية قيام سياسة عامة تشجع على إيجاد حدائق منزلية في المناطق المأهولة عند أطراف المدينة، لسد الحاجات الغذائية، بالإضافة إلى النشاطات الترفيهية، والوظائف البيئية، والسيطرة المكانية. بيد أن إدخال الزراعة الصحيح في التخطيط المدني يحتم الاعتراف بدور المساحات، وبالنشاطات الزراعية، وتحديدتها في نظام سطيف المدني، بالإضافة إلى تقوية مؤسساتية. ولا يمكن أن تنشأ سياسات كهذه إلا بعد أن يتم التطرق إلى مشكلات عدم استقرار مجال العقارات بسبب قوانين غير ملائمة، وإلى لامبالاة الدولة، وتصادم السلطة المحلية.

المرجع:

Urban and Periurban Agriculture in Setif, Fleury A. and Boudjenouia A., 2003 in: UA Magazine N° 11 - Availability, Access and Usability of Land for Urban Agriculture

الزراعة في سطيف

يُستعمل 92,6 بالمئة من مناطق سطيف للأغراض الزراعية (899 هكتاراً). والزراعة متنوعة جداً في فئاتها القانونية، وفي مجموعة النشاطات على السواء. والمعيار الرئيس لاختيار الأراضي لأهداف زراعية هو امتلاكها. تملك الدولة ثلاثة أرباع الأراضي الزراعية، بسبب مصادرة الممتلكات بعد زوال الاستعمار في البلاد. وقد أُعيد تنظيم الأراضي التابعة للدولة، ابتداء من العام 1987 إما كعمليات زراعية فردية، وإما كعمليات زراعية جماعية. وتشمل العمليات الزراعية الفردية مساحة متوسطها 13,4 هكتاراً، في حين تغطّي العمليات الزراعية الجماعية مساحة 201 هكتار (حوالي 31 هكتاراً للمزارع الواحد). أما الممتلكات الخاصة فتشكل 23,4 بالمئة من الأراضي الزراعية الباقية حول سطيف.

ومع أن النشاطات الزراعية في الأراضي الخاصة قليلة (تشمل حوالي 6,8 هكتارات) فهي تمثل 87,7 بالمئة من العمليات القانونية، و57,7 بالمئة من عمليات المزارعين. ويبدو أن نسبة تلك النشاطات قد ارتفعت، وفقاً لآخر إحصاء، 1/5، من خلال تقسيم عمليات قائمة، كما ارتفعت نسبة العمليات الزراعية الجماعية نتيجة انقسام غير رسمي للوحدات بين المزارعين الذين لهم حق الانتفاع (وفقاً للإحصاء الزراعي عام 2001).
يطرح وضع الأراضي التي تقوم فيها العمليات الزراعية الفردية أو الجماعية مشكلة سياسية خطيرة؛ ففيما قد يوّد المزارعون تملك تلك الأراضي، نجد الدولة راغبة في الحفاظ على ملكيتها لها (وفقاً لفقرة إعادة تنظيم القطاع الزراعي عام 1987 و1992، القانون 19-87، فهي تدرج ضمن حقوق خاصة قابلة للنقل). إن التحدي الأساسي لدى هؤلاء المزارعين هو أن يحصلوا على حقوق الملكية كاملة تماماً كالمزارعين في القطاع الخاص، وأن يبيعوا الأرض بحرية، أو يتركوها لورثتهم.

وبالنسبة إلى الإنتاج، نجد إنتاج الحبوب يحتل المرتبة الأولى. وقد ارتفعت نسبة المحاصيل من 75,6 بالمئة عام 1985 إلى 93,2 بالمئة عام 2001. كما لوحظت زيادة كبيرة في المحاصيل التي تباع في السوق (ولا سيما البطاطا) بين عامي 1993 و1998 حيث ارتفعت من 2,3 بالمئة إلى 8 بالمئة. أما نسبة العلف، فانخفضت من 22 بالمئة إلى 5,4 بالمئة، في حين اخفت البذور البقلية تماماً. في هذه الأثناء، بدأت المشاتل الزراعية تظهر في المساحات

التعدد الوظيفي للأراضي الشاسعة المحيطة بالمدن في سطيف بالجزائر

الغابة الرثة الخضراء للمدينة، وتمثل دوراً مهماً في الحفاظ على بيئة نظيفة. ولكن هذه الغابة تعاني من انتهاكات المدينة لها، تماماً كالمساحات الخضراء والزراعية، كما تعاني من الأضرار التي يسببها الإنسان، كالحرائق المتكررة. وقد أظهرت دائرة علم الأحياء في جامعة سطيف أن وادي بوسلام المليء بأشجار الحور يتمتع بتنوع كبير في الأزهار والحياة البرية. وتغطي هذه المنطقة، التي حوّلت إلى موقع استجمام، مساحة ١٢ هكتاراً (أورباز، ١٩٩٧)، ويقصدها اليوم سكان المدينة لممارسة نشاطات رياضية مختلفة. ولكن هذا الموقع يخضع لرسوم، ولقطع غير قانوني للأشجار، ولسحب مياه الصرف الصحي إلى وادي بوسلام، كما أن هناك غياباً تاماً لأي نقاش رسمي حول تلك المسألة.

المراعي الطبيعية: بين هندسة المناظر الطبيعية والإنتاج

تمثل المراعي الطبيعية، بالإضافة إلى وظيفتها الانتاجية، دوراً مهماً في هندسة المناظر الطبيعية. في الواقع، تشكل هذه المساحات مكاناً خاصاً للاسترخاء وقضاء وقت مسلي بالنسبة إلى سكان المدينة. وتستقطب هذه المراعي التي تقع على طول وادي بوسلام الزوار طوال أيام السنة.

لقد أهمل وادي بوسلام كمدى جغرافي طويلاً؛ فهو يُستعمل لتصريف مياه الصرف الصحي. ولكن بفضل وعي السلطات السياسية والتمويل المشترك، يتم العمل على تطوير مشروع مدني جديد، بدأ مع عملية تنظيف انطلقت عام ٢٠٠٣، وامتدت من معمل لاهمار شريف للطواحين حتى منطقة الأوريسيا. وتشمل الأشغال عمليات التنظيف (إزالة المواد العالقة، تنظيف ضفاف النهر)، وإصلاح المنشآت، والتعقيم (المعالجة بالكلس)، ونقل النفايات إلى المكب العام.

يغطي المشروع الأساسي الجزء الشمالي من الموقع، وما إن يشمل الموقع بكامله حتى يحصل وادي بوسلام على مكان جديد في هندسة المناظر الطبيعية في المدينة. لهذا السبب كانت التوصية لتغيير وجهة استعماله. وقد تمّ التوصل، إضافة إلى هذا، إلى حل لمشكلة تصريف مياه الصرف الصحي.

تقوم المنطقة المذكورة، بالإضافة إلى وظيفتها في تصريف مياه الصرف الصحي، بوظيفة أخرى تتعلق بالإنتاج الزراعي. فوادي بوسلام يتميز بتربية المواشي وخصوصاً الأبقار. وغالباً ما تشاهد المواشي وهي ترعى على ضفاف النهر، ولا سيما قرب مراكز مدنية ثانوية، كشوف الكيداد، وألباز، وعبيد علي، حيث تربية المواشي أمر شائع جداً. وتسهّل المراعي الطبيعية التي تحتل المنطقة السفلية من النهر تواجد المواشي المذكور، وهي الأكثر عرضة للفيضان. إن لوادي وظائف متعددة، كما أنه يستقطب محبي المناظر

إن الأراضي الشاسعة في المدن عرضة اليوم لنقاش مثير للجدل مرتبط بالتنمية، لذا، هل يُستحسن اعتبارها محمية ضرورية لتوسع المدن أو أنها عامل للتنوع الإقليمي؟

يتم التعامل مع صيانة المساحات الطبيعية وإعادة تأهيلها بطريقة تختلف بين بلد وآخر، وفقاً لتاريخ البلد، وثقافته، وموارده. ونجد أن مدناً كثيرة تفخر بوجود مساحات خضراء قديمة في وسطها، أو في مناطق محيطة بها، كالحديقة النباتية، والمتنزهات، والغابات الترفيهية والاصطناعية، والملاهي وغيرها. وقد منحت المدن التي بدأت مرحلة إعادة إعمار بعد الحرب العالمية الثانية، أو المدن التي تتوسع سكانياً أو مساحةً، نفسها شكلاً جديداً وأكثر انشراحاً، من خلال الطرقات الواسعة، والأبنية المنسرحة، والمساحات العامة الكبيرة، وسوى ذلك. وتبذل هذه المدن الأقدم جهداً أكبر في إعادة تأهيل المساحات البيئية عند أطرافها، من خلال إنشاء مساحات ترفيه واستجمام اصطناعية.



منظر طبيعي من وادي بوسلام

وفي سطيف، يستعمل السكان المساحات الطبيعية، بشكل فاعل، للاستجمام والترفيه. وهذه المناطق تابعة للمدينة، وتخضع لإدارة محددة، ولكن أحياناً لم يعترف باستخدامها، كما أنها غير مؤمّنة في سياق النمو السكاني القوي. وهناك تنوع كبير في المساحات الشاسعة في سطيف: من الساحة العامة، إلى الحديقة العامة الصغيرة والملاهي. إن حركة هذه المساحات بطيئة جداً، بصورة عامة، إذا ما قارناها بنمو المدن، فلم يتم إنشاء أية حديقة في الجزائر منذ الاستقلال. ويبدل مجلس بلدية المدينة جهوداً كبيرة لإدارة هذا الميراث. ويبيّن الوضع الحالي للحدائق العامة والملاهي - وإلى حد أقل اصطفاف الأشجار - الخطوة المتخذة لتطوير الهندسة الطبيعية للمدينة. ولكن حالات الإهمال تظهر في مساحات أخرى، ولا سيما الملاعب وبعض الحدائق العامة. هناك إذاً مشكلة أساسية يعكسها نقص الوكالات المتخصصة في إدارة المحيط الطبيعي للمدينة.

تتميز المساحات المشجرة، أساساً، بتنوع النشاطات الاجتماعية الترفيهية التي تقوم فيها. فغابة زيناديا الواقعة عند أطراف المدينة تمتد على مساحة ١٧٥ هكتاراً، وهي على ارتفاع ١٠٩٠ متراً، وتقع في وسط المدينة الشمالي. وتعتبر هذه

ثمّة ديناميكية جديدة للتنمية المحلية المستدامة، في ظل السوق الاقتصادية القائمة في الجزائر. ولكن لا بد من طرح سؤال مهم: هل يستدعي العمل على التنمية المحلية لسطيف مجدداً إدارة المساحات الشاسعة كعامل جديد للمدن، أو أن هذه المساحات الشاسعة ما زالت تعتبر كمحميات للتمدّن؟ وما دور الزراعة المتعددة الوظائف في إنتاج السلع الزراعية والمساحات النوعية؟ (مراجعة أطار رقم ١: الزراعة في سطيف، ص ٨)

المساحات الشاسعة المشتركة الأساسية

تطورت الحاجة الاجتماعية إلى المساحات الطبيعية في المدن عبر السنين، وحالياً، يتوقع من تلك المساحات أن تحمل طابعاً بيئياً وطبيعياً في هندستها، وأن تؤمّن خدمات اجتماعية: الحفاظ على التنوع الأحيائي، والاستجمام، والترفيه...

عبد المالك بودجنويا^(١)، اندرية فلوري^(٢)،

عبد المالك تشاريف^(٣)

(١) جامعة فرحات عباس مختبر المشروع الحضري، السطيف، الجزائر؛

(٢) المدرسة العليا الوطنية للمناظر الطبيعية،

فرساى-فرنسا والمعهد الوطني للبحث الزراعي، باريس، فرنسا.

e-mail: aboudjenouia@yahoo.fr



زراعة التفاح على طول وادي بوسلام

References

D U C., 1995. Model of development of the towns of Setif, El Eulma and Ain Amat. Department of Urbanism and Construction of Setif (Algeria).

Cote M., 1999. La ville, la terre et l'eau en Algérie. Anthology of presentations from the International SIGV Seminar on City management (SIGV 99), M'sila (Algeria).

URBASE, 1979. Urbanism and City Development Master Plan of the district of Setif (PDAU): Reglement. Realisation and Urbanism Study Centre - Setif, 90 pages.

وادي بوسلام المعرضة للفيضانات على مساحة ٣٩٦ هكتاراً، بالإضافة إلى صيانة غابة أشجار الحور، وإعادة تأهيلها (أورباز، ١٩٩٧). يُفترض في خطة خضراء كهذه أن تطمح إلى أبعد من هذا؛ فإن كان الوادي يقدم غنى حقيقياً حتى الآن، يظهر في غابة الحور، والمراعي الطبيعية التي تشكل أساس التعدد الوظيفي الزراعي والاستجمامي والثقافي، فلا بد من أن يشمل هذا أيضاً المساحة الزراعية عند أطراف المدينة، وخصوصاً الأراضي التي تفصل المدينة عن مناطق الأقمار الاصطناعية وشبكة الطرقات الجديدة. ستكون بلدة سطيف مكاناً أجمل لعيش سكانها، بفضل هذا المشروع لهندسة المناظر

الطبيعية الذين يبحثون عن الحضرة والسلام، وخصوصاً في عطلات نهاية الأسبوع وفي الأعياد الرسمية .

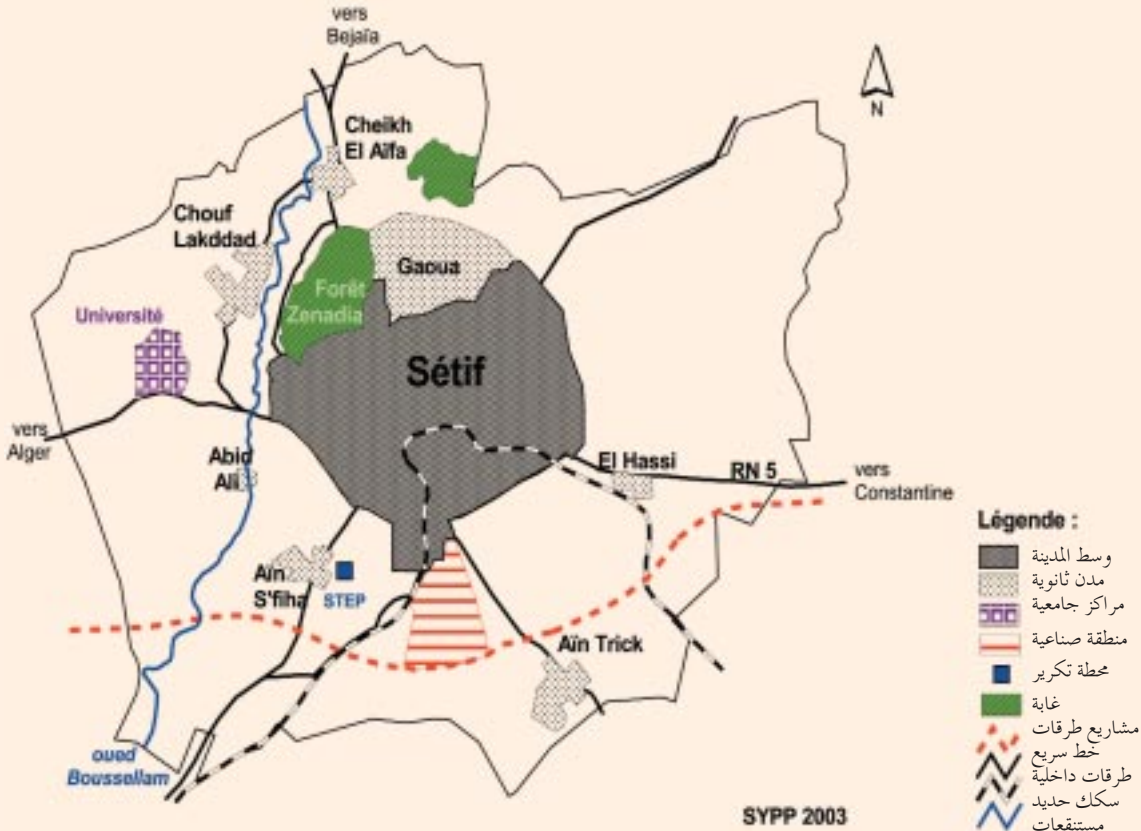
يستعمل المزارعون العاملون قرب الوادي مياهه لري محاصيلهم، ولا سيما في زراعة البطاطا التي تُباع في الأسواق، وهذا أمر شائع في شيخ لايقا وشوف الكيداد. ويستعمل آخرون هذه المياه للحيوب. ولكن نوعية المياه لا تزال تطرح مشكلة كبيرة، لأن مياه الصرف الصحي تصل إلى الوادي من المراكز المدنية الثانوية المجاورة، ومن الجامعة وأطرافها (فهي غير موصولة بشبكة الصرف الصحي)، هذا بالإضافة إلى النفايات الصادرة عن معمل لاهمار شريف للطواحين.

وقد منعت السلطات المحلية استعمال هذه المياه لري المزروعات. وتتألف، كل عام، لجنة مشتركة تضم الخدمات العامة المختلفة، مهمتها الإشراف على تطبيق هذا القرار. ولكن يبدو أن هذا لم يقنع الناس بعدم استعمال المياه (٢).

عموماً، إن استقرار هذه السوق المتخصصة بالمزروعات وعلف الماشية والمواشي على طول الوادي لأمر جدير بالملاحظة. فهذه الحاجات "الاجتماعية" مهمة جداً. وإن مُنعت هنا، فلا بد من السماح بها في مكان آخر. وعلى الرغم من ذلك، لا تملك المدينة موارد مائية أخرى، من هنا الحاجة إلى تأمين سياسة موجهة نحو التعدد الوظيفي لهذا النوع من الأراضي.

تحريك أو تعبئة موارد مكانية جديدة

يمكننا إضافة وظيفة جديدة إلى وادي بوسلام، بالإضافة إلى التنوع الحالي في وظائفه (استحمام، هندسة مناظر طبيعية، إنتاج وري، إلخ)، هي أنه حزام أخضر. لقد أوصى مشروع تخطيط المدينة في مقاطعة سطيف بإيجاد حزام أخضر غربها في حقول



التنسيق المتعلق باستعمال الأرض، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، بدلاً من معارضة الاستعمال الزراعي للأرض كما هي الحال الآن .

ملاحظات:

(١) راجعوا أعمال ت. لامري و ل. الكولي، الحائزين على شهادة ماجستير من دائرة علم الأحياء، كلية العلوم في جامعة سطيف .
(٢) إن قرار الوالي (المجلس المحلي) بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠١ يمنع في المادة الأولى ري المحاصيل الزراعية بمياه الصرف الصحي والمياه الملوثة، بما في ذلك منتجات الحدائق، والفاكهة التي تباع في الأسواق.

ولكن هناك تناقضاً رئيساً بين هذا المشروع والواقع. فهذه المناطق تستعمل عفويًا؛ وهي عرضة للتلف التدريجي. ويظهر التناقض في عمليات اتخاذ القرارات في المدينة. إن التحرك والإدارة الجماعيين ضروريان. ويجب أن يكون التحرك بموافقة السلطات.

يحتاج مستقبل هذه المناطق الطبيعية في المدينة، وعند أطرافها، إلى مقارنة أخرى لتنميتها، وإلى هدف عام، وهو التوفيق بين النمو الاقتصادي المحلي والحفاظ على الطبيعة جزئياً من خلال النشاط الزراعي. وهذا نداء واضح لتعدد وظيفي جديد للزراعة. من واجب السياسة المحلية أن تفكر في الجانب الشمولي لهذه المساحة، أي المساحات المغطاة بالمباني، والمساحات الشاسعة على السواء؛ ولذلك من الضروري تحسين

الطبيعية، ولا سيما التداخل الواضح للمدينة في الأراضي الطبيعية أو الزراعية الشاسعة، ولكنها أيضاً ستكون أكثر استقطاباً للمستثمرين. وهاتان نقطتان أساسيتان للتنمية المستدامة. فستعيد الخطة الخضراء إلى هندسة المناظر الطبيعية المكانة التي تستحقها في التنمية الاجتماعية الجزائرية .

الخاتمة

يتمتع وادي بوسلام الواقع على طرف المدينة بوظيفة استجمامية وإنتاجية واضحة. فالمشروع المدني الذي وصفناه طموحٌ وخلاق، لأنه يعتبر النشاط الزراعي أحد مبادئ الحفاظ على الأراضي الشاسعة، وهو يجعل هذه المبادئ عناصر بنيوية في تصميم الشكل المستقبلي لسطيف المدينة .



سلوى طعمية طوق

ري الأراضي الزراعية عبر قناة من نهر بردى - دمشق



سلوى طعمية طوق

كروم الزيتون في وسط المدينة - دمشق

المؤتمر الإلكتروني

الاستفادة إلى أقصى حد من استعمال الأراضي الزراعية في المدينة:

حق الولوج إلى الأرض والمياه، القواعد والانظمة الملائمة،

الدمج في تخطيط استخدام الأراضي

يستطيع المصرف البلدي للأراضي الزراعية أن يؤمن الاتصال بين المالكين الذين يحتاجون إلى مستعملين مؤقتين، أو دائمين، ومن يحتاجون إلى الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، إن لصياغة قانون مدني ينظم الاستعمال المؤقت للأراضي الشاغرة في المدن أهمية بالغة. ومن المهم جداً تأمين رخص الاستعمال المؤقت للأراضي الصالحة للزراعة لأنه يؤمن للمستعملين المؤقتين وضعاً قانونياً وضمانة.

كما انكشف الدور المهم الذي يستطيع أصحاب الأرض المؤسستيون، والمنظمات التابعة للدولة، أن يمثلوه في تأجير الأراضي غير المستعملة مؤقتاً للفقراء والمعوزين في المدينة. كما ظهرت أهمية المنظمات المستقلة (كالمنظمات غير الحكومية) في الوساطة للتوصل إلى حالة تعادل أرباح الطرفين. ويبقى من الضروري جداً تدريب المزارعين على الممارسات الإدارية الملائمة.

ولكن تأمين الأراضي ليس كافياً: فالحصول على مياه مقبولة بنوعيتها مهم جداً. وبما أن المزارعين الفقراء في المناطق الحافة من المدينة غالباً ما يعتمدون على مياه الصرف الصحي، فلا بد من وضع معايير وإرشادات ملائمة تتعلق بالاستعمال الآمن لمياه الصرف الصحي (يمكنكم في مجلة UA Magazine العدد ٨، نوفمبر ٢٠٠٢).

خصخصة الزراعة

هناك استراتيجية أخرى هي إنشاء حدائق ضمن أراض خاصة تقوم جمعيات فقراء المدينة بتأجيرها. وتُشير الخبرات التي قدمت في المؤتمر الإلكتروني إلى أن من المهم أولاً وجود فهم جيد للعلاقات الاجتماعية المحلية، قبل اختيار المشاركين وتشكيل المجموعات. فمشاركة البلدية الفاعلة مهمة، وكذلك توفر كيان (دائرة بلدية، أو منظمة غير حكومية، أو مشروع) يمثل دوراً مسهلاً ومسئلاً. ومن الضروري تحديد شروط واضحة لإدارة الأراضي (مثلاً، خيار المحاصيل، عدم البناء إدارة النفايات)، ومساعدة الحدائقين في تعلم النشاطات المطلوبة وتطبيقها. كما من الممكن أن تسهّل ذلك زيادة الضريبة البلدية على الأراضي غير المستعملة في المدينة، أو تخفيضها على المالكين.

تقسيم الزراعة في المدينة إلى مناطق

تمت مناقشة استراتيجية ثالثة، هي قبول الزراعة في المدينة كاستعمال دائم، ودمجها في تخطيط استعمال الأراضي في المدينة. إن السياسات التقيدية العامة المتعلقة بالزراعة في المدينة وأطرافها لا تفعل فعلها، بفعل استمرار الزراعة في المدينة في إطار السياسات البيئية كلها؛

يهتم عدد متزايد من المدن والبلدان بضم الزراعة في المدن إلى استراتيجياتها وبرامجها لتخفيض نسبة الفقر، وتحسين الأمن الغذائي في المدينة. ويهدف تسهيل تلك العملية، عقد برنامج الإدارة المدني (برنامج الامم المتحدة للتنمية / UN-Habitat)، والمركز التقني البيئي، ومركز موارد الزراعة المدنية والغابات، مؤتمراً إلكترونياً من ٣ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٣ تناول الاستفادة الفقراء في المدينة إلى أقصى حد من حقهم بالوصول إلى الأراضي لممارسة النشاطات الزراعية.

وكان من المقرر، أساساً، أن يستمر المؤتمر الإلكتروني ثلاثة أسابيع. ولكن تقرر أن يستمر أسبوعاً إضافياً بسبب عدة إسهامات متحمسة.

التشارك في الخبرات

شارك ٤٠٠ شخص من ٨٢ بلداً في المؤتمر، وتابع المحادثات عدد أكبر من الناس عبر موقع مركز موارد الزراعة المدنية والغابات على الانترنت. وكانت نسبة المشاركة ٣٦ بالمائة للنساء و ٦٤ بالمائة للرجال. وقد جاء ٣٣ بالمائة من المشاركين من معاهد أبحاث وجامعات، و ١٣ بالمائة من بلديات ومنظمات حكومية، و ٢٦ بالمائة من منظمات غير حكومية، أو منظمات ذات أسس اجتماعية؛ وكان ١٠,٥ بالمائة منهم طلاباً، و ١٧,٥ بالمائة من خلفية أخرى. وكانت مشاركة واضعي السياسات وأصحاب المهن في هذا المؤتمر أكبر مما كانت عليه في المؤتمر الإلكتروني السابق الذي عقده مركز موارد الزراعة المدنية والغابات. وقد تم تلقي أكثر من ٤٥٠ مساهمة في المحادثات، وأضيفت ٣٠ ورقة إلى قسم "الأوراق الخلفية" لموقع المؤتمر على الانترنت. وهذه الأرقام مشجعة، تشير إلى اهتمام بالغ بتشارك الخبرات في موضوع تنمية السياسة المحلية، والتخطيط المدني، والمشاريع الزراعية المدنية المستقبلية.

حق وولوج الفقراء في المدينة إلى الأراضي

تبين الخبرات التي قدمت في المؤتمر الإلكتروني الطرق المتعددة التي يسعى من خلالها الفقراء في المدينة إلى تأمين حق وصولهم إلى الأراضي والمياه: استثمارات في علاقات اجتماعية؛ تنمية شراكات استراتيجية بين العائلات أو بالتعرف إلى أشخاص لديهم حق الوصول إلى الأراضي؛ التعاون الفردي مع المعتنين بالأراضي، أو التعاون الجماعي مع مؤسسات خاصة تملك أراضي، أو مع السلطة المحلية، للوصول إلى الأرض؛ بالإضافة إلى شغل الأراضي الشاغرة، وقطع أنابيب مياه الصرف الصحي. وتشير الخبرات إلى أهمية تنمية فهم شامل لطرق الناس في إيجاد وسائل للوصول إلى الأرض وتأمينها، وطريقة تفاعل حقوق الحصول على الأراضي قبل تنمية أي أنظمة أو تخطيط لاستعمالها.

مايكل بومايستر
هنك دي زوي
ETC-RUAF

سبق أن أشرنا إلى نقص في الوعي والمعلومات الملائمة لدى واضعي السياسات المحليين. وهذا يصح فعلاً في التقسيم الواقعي للأخطار الصحية والبيئية التي تترافق الزراعة في المدن، والاستراتيجيات المتوفرة لتخفيف تلك الأضرار. وغالباً ما لا تكون مساهمة الزراعة في المدن واضحة تماماً في تحقيق أولويات البلدية.

يعيق النقص في الأمثلة الجيدة تنمية سياسات بلدية ملائمة، وقوانين محلية، ومعايير وأنظمة تتعلق بالزراعة في المدن. فأحياناً، تكون للبلديات قدرة محدودة على صياغة السياسات المتعلقة بالزراعة في المدن وبرامج الدعم المتعلقة بها، وأو السيطرة على القوانين المحلية والأنظمة وتطبيقها. وغالباً ما يحول نقص معرفة طرق العمل العملية دون إدخال الزراعة المدنية إلى خطط تنمية المدن واستعمال الأراضي فيها. وأخيراً، تستخف حكومات محلية كثيرة بأهمية الحفاظ على المناطق الخضراء الشاسعة في المدن.

كما أشار عدد من المشاركين إلى ضرورة اعتماد قوانين وطنية للتمكن من تحقيق مشاريع تنمية جديدة على المستوى المحلي.

ونوقشت مواضيع أخرى، مثل إعادة استعمال مياه الصرف الصحي، واستعمال الأسمدة للزراعة في المدن، كما نوقشت المسألة الساخنة المطروحة: المواشي داخل المدينة، والأنظمة المتكررة فيها وفي أطرافها، والمتعلقة بالشروط التقييدية، وقطع الأرض الصغيرة، واستعمال نظام المعلومات الجغرافي لمسائل الزراعة في المدن. وللاطلاع أكثر على مجريات النقاش زوروا موقعنا على الإنترنت www.ruaf.org/E-conferences.

الزراعة في المدن على إرشادات فاعلة في الممارسات الإدارية، بالإضافة إلى الشروط التي تكون فيها هذه الأصناف من الزراعة مقبولة في بعض المواقع.

التمييز الجنسي في الحق باستعمال الأراضي والمياه

أدى موضوع التمييز الجنسي وحق استعمال الأراضي إلى مناقشات وملاحظات مثيرة للاهتمام. فيجدر بكل من التمييز الجنسي، في ما يتعلق بحق استعمال الموارد الانتاجية، والانقسام الجنسي في اليد العاملة الزراعية، أن يخضعاً لتحليل في كل مدينة، وفي كل نظام زراعي مديني ليتم تحديد القيود والفرص للرجال والنساء والأولاد. وهنا من الضروري التنبيه في نقل المعرفة عن الجنس في الزراعة الريفية إلى الزراعة في المدن، بما أن السياق والشروط في المدينة قد يؤديان إلى تغيرات مهمة في تحديد الأدوار الثقافي، وانقسام اليد العاملة، وحق استعمال الموارد الانتاجية. وقد أوصى المشاركون بأن تستهدف مشاريع الزراعة في المدن النساء بشكل خاص، لتخطي مشكلة التمييز الجنسي المتعلقة بحق استعمال الأراضي، ولا سيما بالنسبة إلى النساء المسؤولات عن الأسرة. كما لا بد من إيلاء اهتمام خاص لبيع المنتجات ومعالجتها، والقيام بمزيد من الأبحاث المتعلقة بمسألة التمييز الجنسي في حق استعمال الموارد الانتاجية في الزراعة المدنية.

المشكلات التي واجهتها البلديات

ذكر عدد من المشكلات التي واجهتها البلديات في عملية الاستفادة القصوى من الاستعمال الزراعي للأراضي في المدن. وقد

فالمشكلات المرتبطة بالزراعة في المدن تبقى بلا حل، ففي ظل السياسات التقييدية، في حين تكون إمكاناتها غير مستنفدة. لذا يدعو كثير من أصحاب المهن بالحاح إلى تشريع الزراعة في المدن، وتحديد مناطق خاصة لها. ستجعل الحماية القانونية للزراعة في المدينة، في بعض الأجزاء، أكثر استدامة، وستضمن صيانة المناطق المدنية الخضراء. ولكن عملية تقسيم المناطق نفسها لن تكون كافية: فالصيانة تعتمد اعتماداً كبيراً على الإرادة السلطات المحلية السياسية، وعلى القدرة العملية والتقنية والمالية للبلدية. وثمة شرط آخر هو توفير خدمات ملائمة للمزارعين في المدينة، وأفضل ما يكون هذا من خلال تنمية برامج دعم تتكون من معينين متعددين.

يحتاج إدخال الزراعة في المدن إلى خطط استعمال الأراضي عملية تفاعلية تشمل أنواعاً مختلفة من المعينين تكون لهم مصالح ووجهات نظر وأدوار مختلفة. ولتتمكن حصول عملية كهذه، فإن الموافقة على طريقة عمل للمعينين تشمل الزراعة في المدن، والأمن الغذائي، والبيئة - بما في ذلك الدوائر البلدية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الزراعية، والجامعات، ومعينين آخرين - لأداة مهمة. لقد كان تأسيس مكتب بلدي مركزي واحد للتنسيق كبير القيمة في غير حالة، بالإضافة إلى تدخل عدد من الدوائر البلدية وتعاونها. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المشاركون في المؤتمر الإلكتروني أهمية مساعدة الحدائق والمزارعين في المدن وأطرافها لتنظيم أمورهم، وإظهار مصالحهم، والتحاور مع معينين آخرين. وفي الواقع، فإن من الضروري أن يتأمن للمخططين البلديين فهم أعمق لأخطار كل صنف زراعي مدني وفوائده، كأساس للتنمية، بمشاركة الفلاح الفاعلة. ويجب أن يعتمد كل ضرب من

كانت أهداف المؤتمر الإلكتروني:

- 1- مشاركة الخبرات المحلية، ومناقشتها في ما يتعلق باستراتيجيات بديلة لتعزيز حق فقراء المدن في استعمال الأراضي الواقعة ضمن حدود المدينة وضمانه، بهدف إنتاج الطعام.
- 2- مشاركة الخبرات المحلية ومناقشتها في ما يتعلق بتنمية القوانين البلدية المحلية والمعايير والأنظمة المتعلقة بحق استعمال الأراضي للزراعة في المدن وتطبيقها.

وقد تم التمييز بين حالتين أو مجموعتين مستهدفتين:

- أ- عائلات المدن الفقيرة التي سبق أن اتخذت الزراعة كجزء من استراتيجيتها للاستمرارية.
- ب- سكان المدينة الفقراء الذين لا يتمتعون بحق استعمال الأراضي، والذين يحتاجون إلى مصادر عيش ودخل بديلة.

المؤتمرات الإلكترونية لمركز موارد الزراعة المدنية والغابات تُعقد المؤتمرات الإلكترونية لمركز موارد الزراعة المدنية والغابات لتسهيل تبادل الخبرات، وللتناقص في مسألة الزراعة المدنية بين مجموعة كبيرة من المعينين والأشخاص المهتمين بالمسألة. ويمكنكم، في موقع www.ruaf.org، أن تجدوا معلومات عن هذا المؤتمر، وعن المؤتمرات الإلكترونية الثلاثة التي عقدت سابقاً:

٢٠٠٣: الاستعمال الزراعي لمياه الصرف الصحي غير المعالجة في البلدان ذات الدخل المنخفض (مع المؤسسة الوطنية لإدارة المياه).

٢٠٠٢: مناهج العمل الملائمة للزراعة في المدن (مع المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية - برنامج الحصاد المدني).

٢٠٠١: التخطيط الصحي، وتخطيط استعمال الأراضي والأمن الغذائي (مع منظمة التغذية والزراعة).

الزراعة الحضرية في قطاع غزة، فلسطين



الفلسطينيين تربية الحيوانات الأليفة، وقد توارثوا هذه العادة، حتى أصبحت جزءاً من الثقافة الفلسطينية. كان من الصعب العثور على منزل في الخيميات أو القرى خالياً من مكان لتربية الحيوانات، كالدجاج، والأرانب، والحمام، والبط، والخراف، والماعز، وأحياناً الأبقار" (شنتي، ١٩٩٩).

لقد أدت المنافع الاقتصادية المحدودة، وفرص العمل في قطاعات أخرى، والبناء غير المدروس، إلى انحسار تقليد إنتاج الغذاء المدني. غير أن الاهتمام بهذا الأمر برز مجددًا مع الصعوبات الاقتصادية، وحظر التجول الطويل الأمد في ظل الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩١). ودفع عدم الاستقرار الغذائي الفلسطيني إلى العودة إلى الممارسات الزراعية المحلية السابقة. فقد بدأ الناس الذين لم يعملوا في الزراعة قط بزراعة حدائقهم وأراضيهم، كما انتشرت تربية حيوانات المزارع الصغيرة؛ "فقد كان السكان المحليون، حتى عند فرض حصار طويل، أو حظر تجول طويل الأمد على أحد الخيميات، يؤمنون لسكان الخيم الخضر والحليب وسوى هذا" (لحم، ١٩٩٩). كما أظهرت الأبحاث، عام ١٩٩٧، أن تربية الحيوانات المحلية في غزة بقيت ذات أهمية في المرحلة الفاصلة بين الانتفاضتين (شنتي، ١٩٩٩). وترى المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في قطاع الزراعة أن الزراعة في المدن تحمل الآن إمكانات مهمة لمستقبل الزراعة في غزة.

هكذا، نجمت عن ورشة العمل نتيجة كبرى: استراتيجية شاملة لترويج ممارسات الزراعة المدنية وتسهيلها. أما الإطار التشريعي الداعم، وزيادة السلطات للاستثمارات من أجل تأمين الموارد الآمنة، وبناء القدرات، والمساعدة التقنية من جانب المزارعين والنقابات، بالإضافة إلى الأبحاث، والمساعدة العملية واللوجستية،

يزداد عدد السكان في قطاع غزة بشكل سريع مع استمرار توسع المدن ومخيمات اللاجئين. وقد بلغ الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير حده الأقصى، وبات عاجزاً عن تلبية الحاجة المتنامية إلى الأمن الغذائي وتوليد المداخيل. إلا أن معظم الزراعات في قطاع غزة قد تعتبر مدنيّة، وتمتّع بإمكانات كبيرة.

الممارسات الزراعية المكثفة وغير المستدامة التي غالباً ما تفوق قدرة التربة والموارد المائية. وبالتالي، فإن النتيجة المحتومة هي تدهور التربة، وتضرر الموارد المائية الموجودة.

الزراعة الحضرية في فلسطين

يشرح عاشور اللحم، أحد مزارعي غزة، كيف تشكل النباتات والحيوانات تقليدياً جزءاً من مجتمع المدن في فلسطين، يقول: "إن برك الأسماك، ومزارع الدجاج، وأقفاص الحمام، والسبانخ، والملوخية، والفلفل الأخضر، والنعناع، وأشجار النخيل، والزيتون، والكرمة، وأشجار الليمون، تمثل كلها استمراراً للتقاليد الموروثة" (لحم، ١٩٩٩).

لطالما تمتعت الحدائق المنزلية بوظيفة تزيينية: هي إضفاء الظلال والجمال على المنازل، بالإضافة إلى تأمين الغذاء. يشير الدكتور حاتم الشنتي من جامعة الأزهر في غزة إلى تربية الحيوانات بالطريقة عينها، يقول: "شهدت حياة

التشارك في الخبرات

إن هذا القطاع عبارة عن قطعة أرض صغيرة بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، يبلغ طولها ٤٦ كيلومتراً، وعرضها بين ٦ و ١٠ كيلومترات. وقد شهد عدد السكان في هذه البقعة التي تبلغ مساحتها ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً ازدياداً كبيراً في السنوات الخمسين الماضية، فارتفع من ٥٠ ألفاً عام ١٩٤٨ إلى حوالي مليون و ٣٠٠ ألف نسمة. وتراوح الكثافة السكانية بين ٢٠ ألف نسمة ومئة ألف في الكيلومتر المربع، وتعتبر غزة من أكثر المناطق المأهولة في العالم (كاثرين، ٢٠٠٢). ولكن تساقط الأمطار، على الرغم من صغر مساحتها، يختلف من مكان إلى آخر، علماً بأنه يكثر في أشهر الشتاء.

وضع الزراعة

يتمتع قطاع الزراعة في غزة بأهمية في مجتمعها المحلي، لأنه يؤمن الغذاء لمعظم السكان المحليين، ويقدم مساهمة كبيرة في الاقتصاد كمصدر للعملة الأجنبية (مع نسبة من إجمالي الناتج المحلي تصل إلى ٩ : وكالة الاستخبارات المركزية، ٢٠٠٢). وهذا القطاع يستوعب، في الأوقات التي تعصف به الصعوبات السياسية والاقتصادية، كحاله في الانتفاضة الراهنة، أعداداً كبيرة من العاطلين عن العمل الذين خسروا وظائفهم في إسرائيل، أو في قطاعات أخرى من الاقتصاد المتقلص. وقد حصل تحول مهم في الزراعة المروية، خلال السنوات الثلاثين الماضية، من الأشجار المثمرة إلى المحاصيل المدرة للمال (الخضار والأزهار). أما في الزراعات التي تعتمد على الأقطار فقد تحولوا من محاصيل الحبوب إلى الزيتون.

لقد اعتمد المزارعون، عندما تحولوا من الأسواق المحلية إلى الأسواق الأجنبية، تقنيات وممارسات زراعية جديدة، كزراعات البيوت البلاستيكية. فصارت غزة، نتيجة لذلك، تستورد محاصيل الحبوب وبعض أنواع الفاكهة والخضار. وأدت هذه التحولات إلى زيادة استخدام الأسمدة والمبيدات. وقد كشف تحول الإنتاج نحو أسواق التصدير، في الأراضي الفلسطينية، العوائق التي اعترضت له في السنوات القليلة الماضية. وقد بات الأمن الغذائي، منذ فشل عملية السلام وانطلاق الانتفاضة الثانية (في العام ٢٠٠٠) واحداً من أكثر المسائل إلحاحاً في المجتمع الفلسطيني. كما ازدادت أهمية برنامج الغذاء الدولي (بلغ ٢٢٠ ألف أسرة في الأراضي الفلسطينية)، فيما يعاني حوالي ربع الأولاد الفلسطينيين سوء التغذية الحاد، أو المزمن (هانسن، ٢٠٠٣).

تعتبر نصف مساحة غزة، تقريباً (١٧٠ ألف ديم والديم يساوي ١٠ هكتار)، صالحة للزراعة. وتزرع معظم الأراضي المتوفرة، في حين أن مناطق أخرى تبقى خاضعة للاستيطان. ويمكن أن نتوقع تضائل الأراضي الصالحة للزراعة (أبو قرش، ١٩٩٩) بسبب زيادة معدل السكان الذي يصل سنوياً إلى أكثر من ٣٠ (وكالة الاستخبارات المركزية، ٢٠٠٢)، ومعدل التمدن الذي وصل إلى ٦ على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية تشكل موارد الأراضي المحدودة، والظروف الاقتصادية القاسية، الحوافز المطلوبة لاعتماد

لوك لايرمانز،

Luc Laeremans

Free University of Brussels, Belgium

أحمد سوراني

Ahmed Sourani

Paestinian Agricultural Relief Committees,

Gaza, Palestine

e-mail: admind@painet.com

إضافة إلى ٢٤ موقعاً عاماً لتسليم الأشجار والنباتات والبذور. وتلقت ١٥٠ عائلة أخرى ١٠ عدداً من الحمام الأليف. وتضمن المشروع تقنيات لجمع مياه الأمطار، وحسن الإفادة من المياه المستعملة في المنازل.

تهدف اللجنة الزراعية الحضرية في غزة إلى وضع استراتيجية واسعة النطاق، تطبقها بمشاركة المساهمين الناشطة على كل مستويات المجتمع. وتعتبر سياسات الدعم، وزيادة الوعي، والتدريب العلمي، والتنمية المؤسسية، أدوات مهمة من بين أخرى لتعزيز الزراعة الحضرية وتسهيلها كاستراتيجية هادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي، وتشكيل المداخل.

References

Abu Karsh, Ata (Assistant deputy, Ministry of Agriculture).1999. "Urban Agriculture in Palestine".

Lahm, Ashour al- (Palestinian Farmers Union). 1999. "Urban Agriculture and the Interest of Urban Farmers in Gaza".

Shanti, Hatim al- (Al-Azhar University of Gaza). 1999.

"Urban Agriculture and Animal Production in Gaza."

In: Said I. Abdelwahed. Future of Urban Agriculture in Gaza; proceedings of workshop held in Gaza City on 13-15 September.

Catherine, Lucas. 2002. Palestina: De Laatste kolonie? Berchem, Belgium: EPO.

CIA. 2002. The World Fact Book 2002. Langley, VA, USA: Central Intelligence Agency.

Hansen, Peter (Commissioner General of UNWRA). 2003. "Hungry in Gaza." The Guardian, March 5.

Sourani, Ahmed. 2003. "Supporting and Encouraging Initiatives of Urban Agriculture in Gaza Refugee Camps". Working paper. Gaza, Palestine: Palestinian Agricultural Relief Committees.



إرشادات عامة لتوليد المزيد من خطط العمل السنوية.

لقد كان فرع لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية في غزة (PARC) - وهي المنظمة الفلسطينية غير الحكومية الرائدة في مجال التنمية الزراعية والريفية - القوة المحركة وراء إنشاء اللجنة الزراعية الحضرية في القطاع ودعمها. وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٠، قدمت لجان الإغاثة الزراعية أول مشروع بعنوان "الأنشطة الزراعية الحضرية في غزة". وقد قدم إنتاج ٧ أنواع من الخضار والفاكهة، والحمام والدجاج، وهي حيوانات سترتبي على السطوح.

أسهم هذا المشروع في زراعة مواقع مختلفة، وزيادة الأمن الغذائي، وتشكيل المداخل على نطاق صغير، ولا سيما بالنسبة إلى النساء. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٣، تم اقتراح مشروع جديد عنوانه "دعم مبادرات الزراعة الحضرية وتشجيعها" في مخيمات اللاجئين بغزة، حظي بالتمويل كمشروع أساسي. وبموجب هذا المشروع تم اختيار ١٥٠ عائلة تستطيع الوصول إلى سطح أو حديقة (٥٠ - ١٥٠ متراً مربعاً)،

وزيادة الوعي عن طريق الجامعات والمنظمات غير الحكومية، فقد اعتُبرت أدوات مهمة لتوفير بيئة تشجع تطبيق ممارسات الزراعة الحضرية.

أقيمت، في مدينة غزة، ورشة عمل حول "مستقبل الزراعة الحضرية فيها" في نهاية العام ١٩٩٨. نتيجة لهذا، تم إنشاء لجنة الزراعة الحضرية في المدينة، وأقرّ العديد من المشاركين بالإمكانات التي تتمتع بها الزراعة الحضرية لتعزيز الأمن الغذائي، وتأمين العمل، وتطوير المؤسسات الصغيرة، وإدارة البيئة عبر الاستخدام المفيد للنفايات الحضرية. ومنذ ذلك الحين، أظهر المزارعون، مع النقابات الزراعية، وممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية، والسلطات المحلية، والباحثين، والأكاديميين، اهتمامهم ونيّتهم في تطوير الزراعة الحضرية في غزة (سوراني، ٢٠٠٣).

منذ العام ١٩٩٨، شكلت اللجنة الزراعية المدنية في غزة (GUAC) الهيئة الاستشارية المركزية. وتعتبر الاستراتيجية الموضوعية بمنزلة



دمج الزراعة في تنمية المدن في دار السلام

أدت عوامل متعددة إلى ازدهار الزراعة في المدن، وتربية المواشي في دار السلام، وهي تشمل الفقر، وانخفاض العمالة الرسمية، والقرب من السوق، وتوافر الخدمات، وسياسة الحكومة، والثقافة، والاحتفاظ بالمواشي كجزء من الثقافة، وعدم تطبيق القوانين والأنظمة والقوانين الداخلية .

مهماً، يقدم مساهمة بالغة الأهمية للمواطنين. وقد أسهم الإقرار بالزراعة في المدن، بشكل كبير، في تعزيز نوعية الأغذية المدنية وكميتها، ما خفض الأسعار، وعزز بدوره القدرة الشرائية لأكثر سكان المدن. لكن الأثر السلبي للزراعة في المدينة هو النمو الخارج عن السيطرة الذي يُعيق جهود تطوير الأراضي بطريقة تفيد العديد من المواطنين، مع تضائل فرص العمل في القطاعين العام والخاص. وتحتاج الزراعة ضمن المدن وحولها إلى جهود قوية لتعزيز هذا النشاط، وينعكس الإقرار في العديد من القوانين والأنظمة، من ضمنها سياسة الزراعة والمواشي (١٩٩٧)، وسياسة تنمية المستوطنات البشرية الوطنية.

النفاد إلى الأراضي

طالما كان الحصول على الأراضي في مدينة دار السلام صعباً، وكان الفقراء في المدينة يبيعون دائماً أرضهم للأغنياء، بحجة عدم امتلاك الأموال الكافية لتطويرها بأنفسهم. ولكن المجتمعات باتت تدرك، عبر عملية الإدارة البيئية والتخطيط، أنها إذا مُنحت خطة أفضل، وأدارت بيئتها بشكل أكثر تسليماً، فإنها قادرة على احتواء العديد من المشكلات التي تواجهها. لتعزيز النفاذ إلى الأراضي، تشجع سلطات المدينة التوسع العمودي للمباني، من أجل تحرير بعض الفسحات في المناطق المبنية عليها، وفي المناطق المناسبة للتوسع.

الخلاصة والتوصيات

ما من طريقة وحيدة لتنظيم الزراعة في المدن، والنجاح يعتمد على التكيف مع الظروف المحلية إلى حد كبير. ويظهر في دار السلام أن من الممكن ضمّ الزراعة بشكل فاعل إلى خطط استخدام الأراضي في المدينة. لقد ضُمَّت المدينة الزراعة إلى التخطيط المدني بمقاربة شاملة بناءً على عملية الإدارة البيئية والتخطيط. وتعتبر الزراعة في المدينة إحدى طرق استخدام الأراضي، وفرصة مهمة، غير رسمية، للعاملين عن العمل. وهناك توصية بإجراء دراسة عميقة لتأكيد الإمكانيات

طبقت مجموعة العمل الخطوات

التالية (كجزء من المقاربة):

- توضيح المسائل المعالجة.
- ضم الأطراف التي يعتبر تعاونها ضرورياً.
- وضع الأولويات.
- الاتفاق على المسائل ذات الأولوية.
- إطلاق وتطبيق المشاريع بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
- مراقبة التقدم وتقييمه وإدخال التعديلات الدورية على المقترحات.
- تأمين الدعم لخطة التنمية الاستراتيجية في المدن.

الأنشطة الزراعية .
– ستواصل عمليات التنظيم والأبحاث الخاصة بالزراعة في المدن، وستحرص على عدم إعاقتها التنمية المدنية في المستقبل.
– ستراجع القوانين القائمة لتسهيل الزراعة المرتقبة في المدينة.
– ستسهل إنشاء البنية التحتية الملائمة للحؤول دون تآكل الأرض، وتلوث المياه، والمخاطر على الصحة والسلامة في الأماكن التي يسمح فيها بممارسة الزراعة.

تضمّنت مجموعة العمل ممثلين مختلف فئات السكان في المدينة (الفقراء، والرجال، والشباب، والنساء) والهيئات الحاكمة القروية (خصوصاً في المناطق المحيطة بالمدينة)، كما شملت العديد من الوزارات الحكومية، ومؤسسات التعليم العالي، ومجموعات من مجلس مدينة دار السلام، ومنظمات غير حكومية وذات أساس اجتماعي (ضمن المدينة، وفي القرى المجاورة لها). وكان حجم المجموعة يتسع أو يتقلص وفقاً للمسألة المطروحة للنقاش. كما كان مجلس مدينة دار السلام بمنزلة مؤسسة تنسيق يتولى توجيه العمليات في الإطار المدني، في حين أمن أعضاء آخرون معلومات، وطرحوا أفكاراً في مناطقهم. وكان تضارب المصالح ضئيلاً، والأعضاء يعرفون أن الفشل في مواجهة مصالح فئة من سكان المدينة ستكون عواقبه وخيمة. وقد تمت إدارة الاختلافات في الرأي بطريقة مشتركة. وجاءت نتائج العملية كلها جيدة، من تحضير خطة العمل، إلى تطبيق المشاريع الأساسية، وضمّ الزراعة أكثر إلى المناطق في المدن. ويعتبر مشروع ميبوتو الزراعي أحد الأمثلة الناجحة. وقد شملت الاكتشافات التي قامت بها مجموعة العمل نتائج هذه المشاريع، وكانت أساساً لاتخاذ قرارات حول وسيلة ممارسة الزراعة في المدينة وحجمها، كما يظهر في خطة التنمية الاستراتيجية في المدن، التي، بموجبها، حُدّدت بقع الأرض الخاصة للزراعة (راجع الخريطة)، كما عمل على الأفكار الضرورية لمراجعة القوانين الداخلية والأنظمة المحلية، وجرى إنشاء هيئة للتعاون وتعزيزها.

تلقت الزراعة في المدن، بدار السلام، الاهتمام على غير صعيد، وتمّ القبول بها كطريقة استخدام لأراضي المدينة. وفصلت خطة التنمية، عمداً، بعض المناطق لاستخدامها في الزراعة المدنية الواسعة النطاق والمتوسطة في المستقبل، وحددت ظروف التنمية الملائمة لها. ويتعارض ذلك مع طريقة تصنيف المناطق السابقة، إذ كانت منطقة ما تعتمد الأنشطة الزراعية، في وقت تنتظر تخصيصها لاستخدامات أخرى، كمنطقة سكنية أو صناعية. إن الفارق المهم هو أن الخطة الكبرى اعتبرت الزراعة في المدن طريقة انتقالية لاستخدام الأراضي، في حين أنّ خطة التنمية تعتبرها نشاطاً

توصف الزراعة في المدن، في النطاق التانزاني، بأنها "نشاط زراعي في المناطق المبنية عليها، حيث تقوم أمكنة شاسعة، إضافة إلى تربية المواشي في المناطق المبنية عليها والأماكن المحيطة بالمدن".
وتتم أنشطة الزراعة وتربية المواشي في مدينة دار السلام إما في البساتين الخلفية، أو قرب المنازل، على أجزاء الأرض الشاغرة حول المدينة، وفي المناطق المحيطة بها. وتجري أعمال زراعية كبيرة في العديد من الوديان ومناطق المستنقعات. ويزداد حجم أجزاء الأرض عندما ننتقل من الوسط إلى المناطق المحيطة، في وقت تظهر الكثافة في الاتجاه المعاكس. وتشمل المحاصيل الحضر (السيانخ، والملفوف، والطماطم وما إلى ذلك)، والفاكهة (البابايا، والبرتقال)، والأرز، والذرة، والنبهوت، والبطاطا الحلوة، والموز. ويظهر الجدول الأول نمو الحيوانات التي تربى في المدينة. على الرغم من النمو الكبير، كان تقدير السلطات للزراعة في المدن ضئيلاً في السنوات العشر الماضية. لكن المتخصصين والسياسيين أدركوا مؤخراً أن الزراعة في المدن، في حال أخذت على محمل الجد، وجرى تنظيمها، قد تشكل طريقة فاعلة لإدارة الأراضي. وتحتاج مدينة دار السلام إلى تطوير استراتيجيات تعزيز الزراعة في المدن لضمان التنمية البشرية المستدامة، دعماً لجدول الأعمال المحلي ٢١، وجدول أعمال المساكن الطبيعية.

ضمّ الزراعة في المدن إلى التخطيط المدني

اعتمدت مدينة دار السلام، عام ١٩٩٢، مقاربة الإدارة البيئية والتخطيط. وقد شكلت هذه المقاربة الجديدة محركاً للتغيير في مجموعة نواح من بين أخرى متعلقة بالزراعة في المدن، وهي تشجّع الحوار والمشاركة في التخطيط المدني. وأقامت المدينة، بناءً على هذه المقاربة، استشارات مصغرة عام ١٩٩٣ للتشاور في شؤون الزراعة؛ فاتفق المعنيون خلالها على أن الزراعة في المدينة تسهم بشكل كبير (٣٠ بالمائة تقريباً) في تأمين الأغذية للمنازل، وعلى أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات الحياة المدنية. وتمّ تشكيل مجموعة عمل لوضع الاستراتيجيات الهادفة إلى إدراج الزراعة في المدن على جدول أعمال المدينة.

تنص سياسة المستوطنات البشرية الوطنية على أن الحكومة:

– ستخصص المناطق المحددة في أماكن التخطيط، حيث يمنح الناس الحقوق القانونية للمشاركة في

مارتين د. كيتيلا

Martin D. Kitilla, Sustainable Cities Programme, Urban Authorities Support Unit (UASU) of the Presidents Office, e-mail: kitilla@scp.or.tz

أنستريا ملامبو
Anasteria Mlambo, Sustainable Dar es Salaam Project, Dar Es Salaam City Council

الجدول الاول: الحيوانات التي تربي في مدينة دار السلام

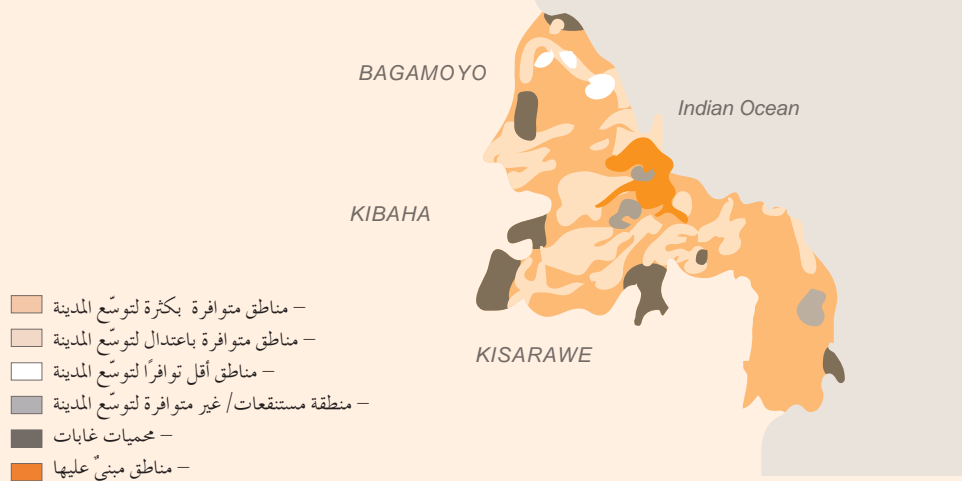
السنة	المواشي المنتجة للحليب	الدجاجات التي تبيض	الفراريج	الطيور اخلية	البط	الخنزير	الماعز
١٩٨٥	٣,٣١٨	٢٢١,٩٢٠	١٢٦,٢٠٥	٨٨,٧٢٠	٤,٩٠٠	٦,٧٩٥	١,٣٦١
١٩٨٦	٤,٢٠٠	٢٩٢,٠٠٠	١٨٠,٥٠٠	٩٣,٣٨٩	٦,٨٠٠	٨,٦٠١	٢,٦١٧
١٩٨٧	٥,٢٧٨	٣٩٠,٠٠٠	١٩٤,٥٠٠	٩٨,٣٠٤	٨,١٠٠	١٠,٤٥٤	٣,٨٢٠
١٩٨٨	٧,١٠٥	٤٤٥,٠٠٠	٢٣٧,٠٠٠	١٠٣,٣٤١	١٠,٤٤٩	١٣,٢٨٣	٥,٧٦٤
١٩٨٩	٨,٥٩٧	٥٥١,٨٠٠	٢٨٢,٠٨٣	١٠٨,٥٠٨	١٣,٤٧٩	١٥,٦٥٨	٨,٥٣١
١٩٩٠	١٠,٤٠٢	٦٦٤,٢٣٢	٣٣٥,٦٢٤	١١٣,٩٣٣	١٧,٣٨٨	١٨,٩٤٦	١٢,٦٢٦
١٩٩١	١٢,٥٨٦	٨٢٤,٤٤٨	٣٩٩,٣٩٣	١١٩,٦٣٠	٢٢,٤٣١	٢٢,٩٢٥	١٨,٦٨٦
١٩٩٢	١٥,٢٢٩	١,٠٢٧,٢٧٥	٤٧٥,٢٧٦	١٢٥,٦١١	٢٨,٩٣٦	٢٧,٧٣٩	٢٧,٦٥٥
١٩٩٣	١٨,٢٨٦	١,٢٢٥,٣٩٢	٥٦٥,٥٧٩	١٣١,٨٩١	٣٧,٣٢٧	٣٣,٥٦٤	٤٠,٩٣٠

ورشة عمل حول الزراعة في المدن

دار السلام ١١ - ١٣ حزيران/يونيو
٢٠٠١

كانت ورشة العمل هذه من تنظيم مشروع ترويج الخضار في المدن، برعاية وزارة الزراعة، والأمن الغذائي، وجامعة دار السلام، بالتعاون مع مشروع التنمية البلدية في زيمبابواي، وبرعاية برنامج "رواف". وقد تطرقت إلى مسائل التخطيط، والسياسة الخاصة بالزراعة في المدن، والأنشطة الموجودة، والمبادرات، بالإضافة إلى الاتصالات، والمعلومات، وحاجات المعنيين التدريبيّة. وكان أحد أهداف ورشة العمل المهمة سدّ الثغرة بين صانعي السياسات والممارسين على مستوى الزراعة. ودُعِيَ ممثلون لأبرز المعنيين إلى ورشة العمل، بما في ذلك وزارة الزراعة، ووزارة الأراضي، ومنظمة العمل الدولية، ومشروع ترويج الخضار في المدن، وجامعة دار السلام، وجامعة سوكونين للزراعة في موروغورو، وكلية دراسات الأراضي والهندسة المعمارية الجامعية. إضافة إلى ذلك، قُدِّمت العروض ومجموعات العمل في مواضيع خاصة، ولا سيما تلك المتعلقة بضمّ الزراعة في المدن، وتحديد مكتب تنسيق محتمل لها. كما تمّ تنظيم سوق صغيرة عرض فيها بعض المزارعين منتجاتهم. وكان الاستنتاج الأول المهم ضرورة النظر إلى الزراعة في المدن كأداة إدارة مدينية، والاستنتاج الآخر المهم هو أن تقنيات المشاركة كانت أساسية لترويج الزراعة المستدامة في المدن. (يمكن الحصول على معلومات إضافية، والاطلاع على مجريات ورشة العمل على موقع uvpp@africaonline.co.tz أو على موقع ruaf@etcnl.nl)

خريطة: إطار خطة التنمية الاستراتيجية في المدن في دار السلام



والقيود المتعلقة بالزراعة في المدن. وستشكل نتائج هذا الإحصاء أساساً لعملية صنع القرارات المستمرة، الداعية للحؤول دون الآثار المضرة على السكان والبيئة. كما لا بدّ من العناية المناسبة بوسائل النقل غير المكلفة، والموثوق بها؛ فمن الضروري أن تتضمن جهود تسهيل الزراعة في المدن عناصر تعزيز التنقل المنخفض الكلفة، كالسيارات، ما يسهّل توزيع المنتجات. وقد حظيت المقاربة المعتمدة، في مدينة دار السلام، بقبول واسع من الوزارة المعنية بتطوير الأراضي، واستمرت المسيرة فيها لوضع خطط تنمية مدينية استراتيجية أخرى في البلديات التسع، استناداً إلى عملية الإدارة البيئية والتخطيط، قادرة على أن تعطي أدلة على أهمية دمجها على المستوى السياسي الوطني. وستولي خطط التنمية الاستراتيجية في المدن الاهتمام المناسب بالزراعة المدينية.

REFERENCES

- Ministry of Lands and Human Settlements Development, Government Notices, Orders, Technical Instructions and Circulars Commonly Referred To in Pursuance of Human Settlements Development - Compiled by Human Settlements Division, Ministry of Lands and Human Settlements Development

- Dongus, Stefan. Vegetable Production on Open Spaces in Dar Es Salaam - Spatial Changes from 1992 to 1999, Albert Lewis University of Freiburg / Germany Institute of Physical Geography Section of Applied Physiogeography in Tropics and Sub-tropics (APT0 with assistance of Ibrahim Nyika, Ministry of Agriculture & Cooperatives, Tanzania.

- Sawio, Camilus L. Proposition Paper Managing Urban Agriculture in Dar Es Salaam Department of Geography, University of Dar Es Salaam in Collaboration with SDP Urban Agriculture Working Group.

الاستفادة إلى الحد الأقصى من الأراضي الخالية في روزاريو

يشكل مشروع "الاستفادة إلى أقصى حد من الأراضي الخالية في بلدية روزاريو" جزءاً من البرنامج البلدي "الزراعة في المدن"، وقد بدأ في أيلول/سبتمبر من العام ٢٠٠٢. وتشارك ١٠ آلاف أسرة في هذا البرنامج حالياً، وتحتل أكثر من ٦٠ هكتاراً من الأراضي الخاصة، وتلك التابعة للمؤسسات وللبلدية. وهذا المشروع من تطبيق أمانة سُرُ الترويج الاجتماعي لبلدية روزاريو، جامعة روزاريو الوطنية (١)، والمؤسسات ذات الأسس الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية (٢). وقد أدى إلى صياغة إطار تنظيمي وقانوني، ما يسهل النفاذ إلى الأرض لتعزيز الزراعة في المدن.



لاستخدامها استخداماً مؤقتاً لسنتين يعفى المالك خلالها من دفع الضرائب. إلا أن العديد من قطع الأراضي الخالية هذه قد لا تكون مناسبة للزراعة بعد أن ساءت حالها بسبب العديد من الأنشطة في المدن، أو لوجودها في مكان يجعل الاستفادة من الأرض متعذراً، في المدى القريب على الأقل. هكذا، فإن من المهم تحليل وضع الأراضي الخالية الواقعة داخل المدن وحولها، وتحديد إمكانية استخدامها زراعياً.

تشخيص استخدام الأرض والتخطيط له

أمنت دراسات المشاركة الرئيسية، خلال المرحلة الأولى من المشروع، المعلومات التي سمحت بتطوير خطة عمل تقوم على تحديد استراتيجيات الاستفادة القصوى من الأراضي الزراعية. وتمت مناقشة المفهومين النظريين والمنهجيين المتعلقين "بالملاءمة" و"إمكانية النفاذ"، كما جرى الاتفاق عليهما في ورش عمل مع خبراء الحدائق والمسؤولين في البلدية.

وقد اختيرت المتغيرات التالية لتحديد "ملائمة" الأرض: النوعية البيئية، وإمكانية الاستخدام الزراعي، والاستخدام الفعلي (أو الاستخدام السابق، إذا كانت المنطقة تستخدم كمكب أو كمركز لأنشطة خطيرة أخرى)، والقوانين الراهنة لاستخدام الأراضي، والمشاريع المخطط لها في المدينة: مخزون المياه والملكية.

أما المتغيرات التي اعتمدت في تحديد إمكانية النفاذ إلى الأرض لتطبيق الزراعة في المدن فكانت: الوضع القانوني، والتنظيمات الراهنة حول النفاذ والملكية، والديون الضريبية، والسياسات العامة، وقيمة الأرض. وقد يتبدل الوضع القانوني لقطع الأرض: ذلك لأن جزءاً

ملخص من إعداد مارييل دوبلينغ،
(IPES / PGU- ALC) استناداً إلى وثائق
مشروع وضعها إيليو دي بيرناردو، لورا
براكالنتي، لورا لاغوريو، فيرجينيا لاماس،
ومارينا رودريغيز (CEAH) جامعة روزاريو
الوطنية، الارجننتين) وراوول تيريل وأطونيو
لاتورا (CEPAR)،
البريد الإلكتروني: gunther@pgu-ecu.org

الأراضي الخالية واستخدامها البناء

في المدينة نسبة عالية من الأراضي الخالية كلياً أو جزئياً (بالإجمال ٣٥ من المنطقة البلدية)، يحظى معظمها بإمكانيات الاستعمال الزراعي في المدن، نظراً إلى قربها من المستوطنات الهامشية والمشاريع الإسكانية القائمة. وفي الواقع، فإن نسبة عالية من الحدائق في المدن - سواء أكانت خاضعة لمبادرات طوعية، أم لبرنامج الزراعة في المدن البلدي - تتمركز في هذه المناطق، ويديرها أشخاص يعيشون في مستوطنات غير منتظمة، أو في أكواخ.

لقد أخذ الناس معظم مساحات الأراضي المستخدمة حالياً في الزراعة سلمياً، أو أخذوها من الهيئات العامة أو البلدية بموجب أمر بلدي يعزز تخصيص الوقت للأراضي، عامة وخاصة، بهدف الاستخدام الاجتماعي والبناء (٣)، ويسمح هذا الأمر بإنشاء الحدائق على كل الأراضي. ويمكن الحصول على الرخص الموقفة من السلطات المعنية بالنسبة إلى الأراضي العامة، في حين أن أصحاب الأراضي الخاصة مدعوون إلى تقديم أرضهم مجاناً لبلدية روزاريو

الإطار

تقع مدينة روزاريو - ومساحتها ١٧٨٦٩ هكتاراً - في قلب المنطقة المدنية في الأرجنتين. ويبلغ عدد السكان فيها، استناداً إلى إحصاء السكان الوطني للعام ٢٠٠١، ١١٦٤٨٠٠ نسمة. وقد أدى التطبيق المنتظم للسياسات النيوليبرالية، وفتح الأسواق، خلال السنوات الثلاثين الماضية، إلى فشل اقتصادي لمعظم الصناعات المدعومة في المنطقة، بالإضافة إلى اختفاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي كانت عبر الزمن مصدرراً مهماً للعمالة.

وقد نمت المنطقة المحيطة بروزاريو، ومع الوقت، لتستقبل مستوطنات غير منتظمة تقطنها بالإجمال مجموعات من الأسر الفقيرة، بسبب البطالة في المنطقة، والنزوح الكبير من الريف ومن المدن في مقاطعات في شمال البلاد. لقد دفعت البطالة ونقص التغطية الاجتماعية لمجموعات السكان المتنامية المنظمات الأهلية إلى أن تمثل، تدريجياً، دوراً أكبر في برامج التنمية الاجتماعية، وشكلت الزراعة في المدن جزءاً مهماً من عملها.

كما حوّلت البلدية، شيئاً فشيئاً، أنشطتها التنموية إلى برامج اجتماعية، وسياسات تهدف إلى معالجة أوضاع هذه المجموعات المستثناة من سوق العمل الرسمية. إن نقطة القوة الأساسية التي تتمتع بها المدينة، لجهة تطوير الأنشطة البناءة في المدن، هي وجود العديد من مساحات الأراضي الخاصة والعامة الخالية التي يمكن تحويلها إلى مناطق إنتاجية لمجموعات الأسر الفقيرة. ويعتبر، في هذا الإطار، أن تسهيل نفاذ المجموعات ذات الدخل المنخفض إلى هذه المساحات المنتجة أساساً لدمجهم في المجتمع.

المتنزهات والحدائق في الأماكن العامة، أو على طول ضفاف الجداول في المدن، وتصميم الحدائق استناداً إلى خصائص الأرض والتربة. وطوّرت العديد من المقترحات لضم الزراعة في المدن تدريجياً إلى السياسات البلدية، واعتبارها استراتيجية ضمن الخطة الكبرى. والهدف الأساسي هو استخدام نظام المعلومات الجغرافي والمسح لتحديد قطع الأرض الخالية المناسبة للزراعة في المدن، وضمها شيئاً فشيئاً إلى بنك الأراضي البلدية في مدينة روزاريو.

تتمركز إدارة الأراضي الخالية المناسبة للاستخدام الزراعي في أمانة سر الترويج الاجتماعي (التي تدير برنامج الزراعة في المدن البلدي). وتنسق أمانة السر أنشطتها مع سجل الأراضي المسوحة، ومكتب التخطيط، ومكتب المتنزهات والزهايات. أما طلبات استخدام قطع الأرض الشاغرة (موقتاً) فيتم اختيارها وفرزها بحسب الأولوية، وذلك بفضل معايير عديدة محددة في ورش العمل، كالالتزام الاجتماعي، وتاريخ مجموعة خبراء الحدائق، وقدراتهم الإدارية، وما إلى ذلك.

وقد أمّنت ١٠ آلاف أسرة، اليوم، النفاذ إلى الأراضي بهذه الممارسة، وهي تستفيد من الأمن الغذائي المحسن والاعتراف الاجتماعي وتوليد المداخيل.

ملاحظات:

١- بشكل خاص مركز دراسات الإنتاج الزراعي - البيئي (CEPAR) ومركز الدراسات البيئية البشرية (CEAH) في كلية الهندسة المعمارية/ التخطيط والتصميم.

٢- شاركت منظمة ناسيمينتو الأهلية بفاعلية في تطوير دراسة المشاركة الرئيسية، والاستشارات الخاصة بها، وانضمت بدورها إلى هذه المبادرة.

٣- الأمر البلدي رقم ٤٧١٣. برنامج الحدائق العامة البلدي (بإدارة أمانة سر الترويج الاجتماعي).

الاستشارات الخاصة بالمشاركة

ضمت عملية التشخيص غير مقارنة من مقاربات المشاركة التي ترتبط بالبحث عن المعلومات الأساسية وتنظيمها. وتم تحضير خرائط الأراضي غير المبني عليها وتحديد أنواع الأراضي ذات إمكانيات النفاذ الأفضل.

وقد قام كثير من ورش العمل الخاصة بالمشاركة، في إطار هذه العملية. وحملت ورشة العمل الأولى عنوان "تقديم مشروع الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام الأراضي". وكانت الغاية منها تقديم محتوى المشروع وأهدافه، ومشاركة المعلومات المتعلقة بالمناطق الخاضعة للدراسة.

وحضرت الخرائط لإظهار المعلومات العامة عن قوانين استخدام الأراضي والملكية والاستعمال، واستخدامها المشاركون كذلك لتحديد مواقع الحدائق في المدن والمناطق الخالية المناسبة للزراعة. كما جمعت معلومات إضافية لتحديد مقدار ملاءمة القطع الشاغرة المعينة، ومعدل النفاذ إليها. أما ورشة العمل الثالثة فعنوانها "تطوير المقترحات"، وقد ذهبت إلى أبعد من هذا لتصل إلى فهم المشكلات البارزة في تأمين النفاذ الآمن إلى الأراضي، كما حددت هذا النفاذ، ومتطلبات المزارعين، ووضعت التزامات البلدية الضرورية. ومكنت ورش العمل الاجتماعية أيضاً من تحديد الحاجة إلى تطوير ملاءمة الأراضي للزراعة؛ فتُعدت، بالتالي، دراسة محددة أسفرت عن صدور كتيب تناول تقنيات إدارة أنواع متعددة من التربة واستعادتها، مع قيود زراعية معينة.

خطة العمل

تضم خطة العمل التي وضعت في روزاريو أنشطة هدفها تصميم الفسحات الخالية للاستعمال البناء، وتحسين نوعية التربة لتسهيل استعمالها زراعياً، وصياغة السياسات العامة ومنحها الإطار المؤسساتي. وفي تموز/يوليو ٢٠٠٣، نظمت "ورش عمل تصميمية شاملة" لتحديد إرشادات البرنامج المتعلقة بتصميم فسحات الزراعة في المدن. وقد أمّنت ورش العمل المقامة مجالاً للنقاش ولتطوير المقترحات، كما أدت إلى اقتراح خرائط تشكل أدوات مفيدة في تخطيط الأراضي، وتصميم

كبيراً من العقارات في المدينة خاضع للنزاع القانوني (الإفلاس، المالك المجهول الهوية...)، فيما تشكل مساحات الأراضي الأخرى جزءاً من الأراضي العامة (هبات، مصادرة للملكية)، أو يتم بيعها، أو تأجيرها، أو منحها لمؤسسات أخرى أو لأشخاص آخرين. نتيجة لهذا، فإن وجود نطاق الأوامر البلدية المنظمة التي تشجع وتضع إطاراً رسمياً لتشخيص الأرض للمؤسسات المنتجة البناء، كالزراعة في المدن، هو عنصر آخر مهم لتحديد إمكانيات النفاذ؛ هذا بالإضافة إلى كون قيمة الأرض مؤشراً إلى أهميتها في سوق العقارات، لذلك من الضروري تحديدها لتفترج في التخطيط عمليات المصادرة للأراضي المفيدة في إنشاء مؤسسات استراتيجية اجتماعية بناءة، كتلك المتعلقة بالزراعة في المدن.

تحديد وتصنيف الأراضي البلدية غير المبني عليها صنفت الأراضي غير المبني عليها في روزاريو بحسب نوع الملكية والفسحات الشاغرة، ويتطلب كل منهما نوعاً مختلفاً من التدخل. وأنواع الملكية المستخدمة في هذا التحليل هي: الخاصة، والعامة البلدية، والعامة الخاصة بالمقاطعة، والعامة الوطنية، وشركة السكك الحديدية، وشركة الطرقات وغيرها.

أماكن معالجة النفايات : المكبات الصحية.

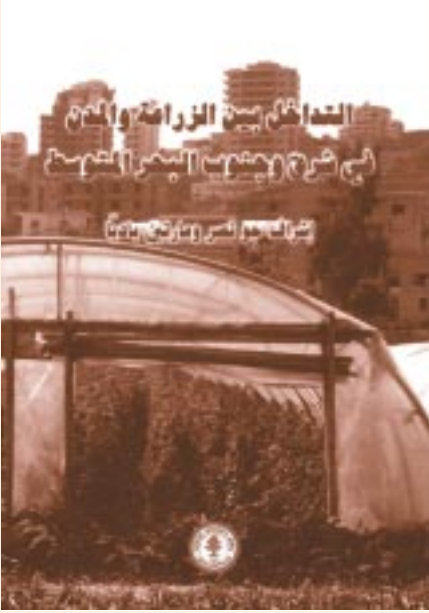
للقطع المحددة مساحة ٥٠٠٠ متر مربع، أو أكثر، في المناطق المحيطة بالمدينة، و ٢٥٠٠ متر مربع، أو أكثر، في المناطق الواقعة ضمن نطاق المدينة. وحددت مساحة الـ ٥٠٠٠ متر مربع بناءً على الحسابات التالية: المنطقة المزروعة بشكل جماعي، وتؤمن إمكانيات الإنتاج الزراعي التجاري، ومنطقة الـ ٢٥٠٠ متر مربع، هي إجمالي الوحدات الأساسية في المناطق الواقعة ضمن المدن لإقامة حدائق عامة (١٠ عائلات). وحددت قطع الأرض غير المبني عليها من خلال تفسير الخرائط الجوية الرقمية. بهذه الطريقة طوّرت خريطة أساسية لها مراجع جغرافية (في نظام المعلومات الجغرافي)، وهي تستخدم في تخطيط الزراعة في المدن في بلدية روزاريو ومراقبتها.

الجدول الأول: صنفت المناطق الشاغرة ذات الإمكانيات المناسبة للزراعة في المدن بأنها تستخدم الأنواع التالية:

١ - خاصة شاغرة.	- الفسحات الخاصة :
٢ - خاصة ذات ديون ضريبية.	
١ - الساحات.	- المناطق الخضراء:
٢ - المتنزهات في المدن والترفيهية.	
المستشفيات، المدارس، السجون المباني العامة.	- الفسحات المؤسساتية:
الأملاك البلدية العامة.	- الفسحات العامة:
١ - السكك الحديدية.	- المناطق غير الصالحة للبناء:
٢ - ضفاف الأنهر، الجداول.	
٣ - الأرصفة، الطرقات، المقالع.	
٤ - الأماكن المحاذية للطرقات السريعة، الطرق المطوّقة.	
٥ - المناطق المعرضة للفيضانات.	
١ - المحميات البيئية.	- المحميات البيئية / المناطق المحمية :
٢ - المتنزهات والغابات.	
١ - المطامر الصحية.	- مساحات المعالجة.

دور السياسات والتخطيط في استمرارية الزراعة الحضرية: حالة الساحل اللبناني

إعداد سلوى طعمه طوق استناداً إلى كتاب "التداخل بين الزراعة والمدن في شرق وجنوب البحر المتوسط".



مختلفتين ومتعارضتين في الصناعة والسكن، ويبيّن أن الزراعة تُشغل الأراضي المهملة صناعية كانت أم سكنية، وتستمر بشكل عام، أقله في المدى المتوسط المنظور.

أخيراً في الاطار رقم ٣، يتناول جمال عبد العوامل المؤثرة على الزراعة الحضرية في منطقة سهل الشويفات الواقعة جنوب العاصمة بيروت. نذكر منها تأثير الفعاليات المحلية وغير المحلية، والعقود المؤقتة للزراعة، ومساعي المزارعين لاستخدام المساحات لنشاطهم على المدى القريب والبعيد.

أي آلية تم اقتراحها لإحاطة المنطقة بحماية فعالة؟ يقترح إيكوشار التقسيم إلى قطع أقل حجماً لا تتجاوز مساحتها الهكتار مع منح رخص بناء لا تتعدى ٢ من المساحة وقال بمنع الفرز. وعليه، إن الآلية التي يقترحها جدّ متطلبة لدرجة أن الخطّة لم تُطبّق كما هي. حافظ مرسوم العام ١٩٦٢ على مبدأ قيام منطقة زراعية ولكنه لحظ نسب بناء أعلى بأشواط. ولكن هذا لا ينفي قيام سياسية حمائية حتّى الثمانينات عندما بوشر بإعادة تفكيك هذه المنطقة بفعل الديناميكية الحضرية التي حفزت عليها الحرب مما أثمر انفتاحاً على التحضر.

أمّا مثل جونية كما خطط له إيكوشار عام ١٩٥٩ فهو مختلف عن هذا النموذج: ففي هذا السهل الزراعي في قلب الخليج الذي يحده سفح في غاية الانحدار، اتخذ القرار بتغليب تحضر يتبع خطط ضمّ الأراضي لتسهيل استغلالها. أمّا تطبيق النموذج وتحوّل المدينة إلى موقع سيّاحي ومن ثمّ إلى ملجأ في خلال مرحلة الحرب فأدى إلى تحضر كثيف. في هذه الحال، لم تعتبر القدرة الزراعية كافية لتبرير سياسية حمائية نظراً لمقتضيات إنماء المنطقة وهي مسقط رأس الرئيس شهاب الحريص على تنظيمها.

المنطقة المركزية للشاطئ.

ولكن لا بدّ من مقارنة حماية المناطق الزراعية على أنها حاجز تمهيدي يشكّل بالنسبة إلى المستقبل احتياطاً عقارياً. وتبقى الأدوات الأساسية التقطيع، والتصنيف، وحصر الكثافة السكانية، والحجم الأدنى لقطع الأراضي. وفي غالب الأحيان لا يتم إتباع المقترحات، أو في احسن الاحوال، لا تؤخذ جدّياً. ولكن هذا لا ينفي أنها امتصت الضغط العقاري مقارنة بأمّاكن أخرى، بما يتيح استغلالاً أفضل للزراعة.

إن السياسة والتخطيط في المدن يمثّلان دوراً أساسياً في طريقة استخدام الأرض، لكن تطبيق هذه السياسات والخطط تتأثر بالواقع السياسي المرتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي. وتؤثر هذه العوامل على استمرارية وجود مساحات زراعية في المدن وضواحيها كما هي حال الساحل اللبناني في ضواحي بيروت وبعض المدن الساحلية. فالأمثلة المختارة من كتاب "التداخل بين الزراعة والمدن في شرق وجنوب البحر المتوسط" هي صورة عن بعض الحالات الذي يمثّل فيها التخطيط المدني دوراً في ابقاء الزراعة في المدن. وهنا، نوّد عرض ٣ حالات مختلفة عن دور التخطيط في المدن ومدى تطبيقه عملياً.

في الاطار رقم ١، يعرض ايريك فردي التخطيط المدني وتطور تطبيقه منذ الستينات حتى اليوم، وتأثير التخطيط على الأراضي الزراعية في المدن وضواحيها، كما هي الحال في مدينتي صيدا وجونية المختلفتين. فالاولى، حافظ التخطيط فيها على بعض المساحات الزراعية، ومنح بعض رخص البناء على مساحة لا تتعدى ٢ من مساحتها، ما سمح بالحفاظ على الزراعة. والثانية، مدينة جونية، حيث تغلب العمران في التخطيط ما حدّد من وجود الزراعة فيها.

وفي الاطار رقم ٢، يعرض حبيب ديس ارتباط الزراعة الحضرية على الساحل اللبناني بظاهرتين: الأولى هي المضاربة العقارية؛ أما الثانية فهي علاقات التجاذب والتنافر بين ديناميكيتين

يلقي هذا المقال الضوء الضوء على بعض المساحات الحضرية التي ما زالت في المدن. وذلك تبعاً لاسباب التخطيط التي تحدد المناطق الصناعية والتي مكّنت استمرار النشاط الزراعي عليها، وعلى سبيل المثال المناطق الواقعة على الساحل اللبناني.

تفتقر الدولة إلى سياسات متعلقة بالزراعة في المدن سواء كانت زراعية، ام غذائية، ام عقارية او اقتصادية. تأسس بحث جماعي واسع النطاق انطلاقاً من هذا المنظار، يجمع هذا الأخير باحثين في اختصاصات عديدة كعلوم المجتمع والهندسة والزراعة والبيئة، مشاركين أساساً في دراسة العلاقة المتغيرة بين الإنتاج الزراعي وعملية التحضر، أو مهتمين ومستعدين لتوسيع فهمهم لهذا التداخل. ويرمي هذا البرنامج إلى تطوير المعارف الضرورية لدعم سياسات أصحاب القرار وجهود غيرهم من الفعاليات، بهدف الحفاظ على ما تبقى من الأراضي الزراعية، وتكييفها، وكشف مجالات الإفادة المشتركة بين الزراعة وغيرها من الأنظمة خلال عملية تحضر المساحات الزراعية. بناءً على هذا البحث الجماعي نتج كتاب "التداخل بين الزراعة والمدن في شرق وجنوب البحر المتوسط" الذي يضم دراسات معروضة في الجزء الثالث منه، حول "التداخل بين الزراعة والتحضر على الساحل اللبناني".

لقد أدّى شبح تحضر معمم إلى مقارنة زراعة الشاطئ، وخصوصاً على مقربة من المدن على أنها مناطق سكنية يُحكم عليها بالزوال على المدين القصير أو المتوسط. وعليه، لم يتجلّ أي اهتمام بالحفاظ عليه. تمت دراسة تقطيع الشاطئ والموافقة عليها في المرحلة نفسها. ولم يتم التفكير في المحافظة على الزراعة ولا لحظ هذا المخطط قيام مناطق زراعية على شاطئ البحر. يبيّن ذلك أن الموضوع يفتقر إلى البصيرة، أو أنه يسلم بقيام شاطئ حضري صرف بحيث يجب أن تخصص الزراعة لمنطقة البقاع أو الجبل مع استبعادها من



المرجع: Saïda et sa région، ١٩٥٨
الرسم ١ : خطة الإدارة التي اقترحها إيكوشار لصيدا

إطار رقم ١

إنّ مخطط المدن ميشال إيكوشار، وهو معد العديد من خطط التحضر مطلع الستينات، هو من طرح الفكر المبدع والرائد حول قضايا الزراعة في ضواحي المدن. أمّا شغله الشاغل فيتعلق بفعالية الأدوات التنظيمية المعنية.

تشكل خطة صيدا نموذجاً لجهة إدارة التداخل بين الزراعة والتحضر. وحيث أن المدينة قديمة ويحوطها سهل زراعي، طرحت مشكلة زحف المدينة على حساب الزراعة. تتم معالجة أوجه التعارض المحتملة بمبادرة تخطيط مدني جريئة تقوم على تقسيم يميز بصورة واضحة بين المدينة القديمة ومنطقة الحدائق التي يتم الحفاظ على وظائفها الزراعية والهضاب التي تعتبر منطقة الامتداد: يتعين أن تقع هذه الامتدادات عند أول ثغور لبنان بغرض الخروج بعيداً عن منطقة زراعة الفاكه الغنية على الساحل (تمثل الخارطة الجغرافية كل هذا الساحل في محيط صيدا مثل الأراضي الصالحة للزراعة التي تتماثل من حيث الخصائص مع البقاع والغوطة المحيطة بدمشق). وعليه، سنعود إلى التقليد القديم الذي يقول بقيام مدينتين المدينة البحرية والمدينة العليا. (Saïda et sa région، ١٩٥٨) (مراجعة الرسم ١).

مراعاة الزراعة في خطط التحضر في لبنان (١٩٦٠-٢٠٠٠) - أيريك فرادي
تحرك هذه الدراسة الرغبة في فهم احتمال تجلّي شؤون الزراعة الحضرية في لبنان في التخطيط المدني وزمانه وكيفيته، بين حقبة الستينات، يوم أدخل لبنان معايير تنظيم طوعي للمساحة، والزمن الحاضر. تُبنى الدراسة منهجياً على عمل توثيقي حول خطط التنظيم المدني ووثائقه.

جعل البحث له هدفين أساسيين: (١) تحديد اهتمام الفعاليات السياسية، والمسؤولين الإداريين، بمراعاة الزراعة الحضرية؛ (٢) وتقييم أثر التعليمات والمعايير الحضرية في بقاء مثل هذه المساحات، أو تعزيزها. الستينات: الإرادة الشهابية وزراعة الشاطئ (مخطط المدن ميشال إيكوشار)

عندما وصل الرئيس شهاب إلى سدة الرئاسة (١٩٥٨-١٩٦٤) ونظراً إلى ما تميّز به عهده من سعي إلى اعتماد سياسات عامة، تم خلق مؤسسات جديدة في نطاق التخطيط، بما يتماشى والعقيدة التطورية والتحضريّة السائدة في تلك الحقبة. وتشكل أفكار الخبراء الأجانب والخطة المقترحة مهلاً للبحث عن احتمال مراعاة الزراعة الحضرية باعتبار أن قواعد إدارة المساحة في لبنان موروثه عن مقترحاتهم.

منطقتين مختلفين، ما يترجم التأثير الذي يمارسه سوقان عقاريان مرتبطان بقطاعين إقتصاديّين مختلفين، محتماً بذلك التوقف عند تفاصيل مبدأ التداخل هذا: فهو في الواقع تفاعل بين ثلاث كيانات مكانية مختلفة: أي التسيج السكني، والتسيج الصناعي، والمساحة الزراعية، علماً بأن هذه المساحة تظهر على أنها تشغل الأراضي المهملّة جرّاء عملية التجاذب والتنافر بين المساحتين الصناعيّة والسكنيّة. وتعكس هذه اللعبة مباشرة، كما رأينا آنفاً، التفوّذ الذي تمارسه على التطور الحضري أربعة أطراف رئيسية: أي المالكين العقاريين، والصناعيين، والدولة، وبعد العام ١٩٨٣، البلديات، التي برزت منذ ذلك تدرجاً على الساحة من أجل تجسيد مصالح السكّان وصغار المالكين العقاريين المحليين خلال إجراءات إنشاء المناطق الصناعيّة أو تعديلها.

وأن معظم هذه المساحات الأخيرة يفصل في واقع الحال الصناعة عن التسيج السكني، فهي خضعت للتصنيف في العام ١٩٩٦ على يد المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات على أنها مناطق إنتقالية (مناطق س T من مخصصة لنشاط القطاع الثالث)، يجمع فيها بناء المساكن أو المصانع. ولا شك في أن الزراعة الحضرية ستستمر على المدين القصير والمتوسط، حتى ولو كانت في طور التراجع.

وتكمن المفارقة في أن الزراعة الحضرية ستستمر بشكل عام أقله على المدى المتوسط. وستدوم هذه الظاهرة بالنسبة إلى المناطق المغلقة طالما أن القطاع الصناعي سيجد في القطاع العقاري مصدراً للقيمة المضافة على المدى الطويل.

ويشير ذلك إلى أنه في مناطق شديدة التنوع تصنّف حالياً على أنها صناعية، تشير الآفاق على المدين القريب والمتوسط إلى مكانة معتبرة لاستمرار الأنشطة الزراعيّة طوال سنوات.

هل تمّ الحفاظ عليها سهواً؟ الزراعة في المناطق الصناعيّة على الساحل اللبناني - حبيب ديس

تبدو عامّة استمرارية الزراعة الحضرية متصلة بظاهرتين: هما المضاربة العقارية وعلاقات التجاذب والتنافر بين ديناميكيتين مكانيتين مختلفتين ومتعارضتين (أي الصناعة/ والسكن). وعلى ضوء التحليل الديناميكي لهذه التطورات في سياقها المحلي، بالمقارنة مع السياق العام المتصل بنمو التسيج الحضري في كبرى مدن الساحل، يمكن التكهّن بالتطور الذي ستشهده في السنوات القادمة الحدود المشتركة بين المد الحضري والزراعة عند محيط التجمعات.

لا تزال أراض كثيرة واقعة داخل المناطق المصنفة صناعية على الساحل اللبناني تستثمر زراعياً، فيما تلحظ في معظم الأحيان كثافة عمرانية شديدة حول تلك المساحات. تقضي المنهجية المعتمدة بمقارنة سيطرة قطع الأرض المبني عليها بتلك التي بقيت مزروعة في مجمل مناطق الساحل الصناعيّة.

وتتضمن المناطق التي يشملها التحليل (من الشمال إلى الجنوب): حلبا، والبداوي، والمينا، والبحصاص، والقلمون، وشكا-أنفه، والهري، وسلعاتا، وعمشيت، وغزير، والزوق، وضيبة، والدورة-نهر الموت، والبوشريّة، وبعبداء، وكفرشيماء، والشويفات، وبشامون، وصيدا، والغازية، وصور.

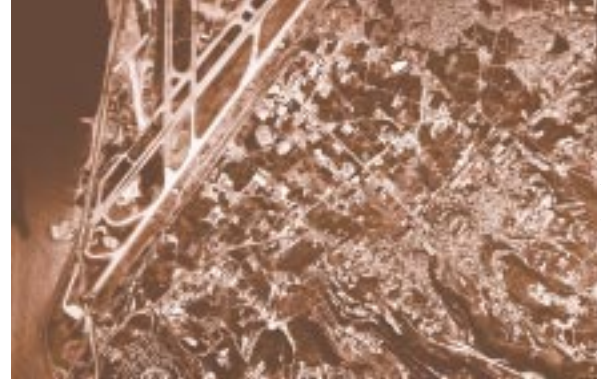
في مجمل المناطق تقريباً، تشكل الأراضي التي تستمر فيها الزراعة، على الأقل جزئياً، منطقة عازلة بين الصناعة والتسيج الحضري الذي يسيطر عليه الطابع السكني. ويبدو أن هذه المساحة تستمر على الرغم من كثافة التسيج الحضري، في ما خلا الدورة والبوشريّة حيث اختفى مع انتقال الأنشطة إلى القطاع الثالث.

في الواقع، تبرز ديناميكيتان مكانيتان ومتفاعلتان مع أنهما تستجيبان إلى

إطار رقم ٢

الزراعة الحضرية في سهل الشويفات بين السياسة المكانية وتسلسل الأحداث المتباين عن الممارسات المساحية - جمال عبد

تناول الدراسة منطقة الشويفات التي تقع في ضواحي بيروت الجنوبية وهي تضم نشاطات زراعية متنوعة وتشكل المدينة التي يحدود وجودها بصورة مستمرة بمخططات سياسية دينية، ويحتل مطار بيروت الدولي قسمها الغربي على طول البحر.



صورة جوية عن منطقة الدراسة (١٩٩٨)

بصفتهم مجموعة، يستمر أصحاب الملك هؤلاء بتفادي الاصطدام بواقع متغير ويحاولون أن يتوجهوا إلى البلدية (ومن خلالها) بخطاب حول ضرورة بقاء الحقول لغايات بيئية. تبين هذه المواقف تمسكهم بهويتهم وخوفهم من فقدانها نتيجة هذا التحول. كما يمكن أن يتجلى هذا الميل لدى الأفراد الذين يؤكدون على مفخرتهم في الاستمرار بتملك أشجار زيتون في السهل رغم عدم جدواها الغير ممثل على المستوى الاقتصادي. ولكن تعزيز عملية التطوير الصناعي في المنطقة عبر التخطيط لم يتخذ طابعاً مادياً؛ فمن جهة تدعم في السهل القطع الكبرى المناسبة للتطوير الصناعي. ومن جهة أخرى أدت المضاربة على الأرض المصنفة صناعية إلى زيادة قيمتها مما يجعلها أقل جاذبية أو جدوى على المستوى الاقتصادي بالنسبة إلى الصناعيين.

المزارعون

هم الفعاليات المحلية. يتمتعون بالأثر الأكثر ضعفاً على عملية تحويل الاستخدام. يتوجب عليهم دوماً مواجهة الإيجار على المدى القصير (سنة إلى ٣ سنوات). يفضلون عادة العمل على مساحات كبيرة نسبياً بحيث يرتفع ربحهم نسبة إلى تكاليف الاستثمار.

الصناعيون

يلتقي الصناعيون مع المستثمرين على نطاق واسع؛ يرقى حضورهم في سهل الشويفات إلى الستينات والسبعينات (وخاصة مصنعي غندور وبيبي الكبيرين). يتحدر معظمهم من مناطق أخرى ويفعل طبيعة مشاريعهم لا يستثمرون على المدى القصير. وبالتالي يلجؤون السوق إما كشارين أو كمستأجرين على فترة طويلة (على الأقل ١٠ سنوات). يفضلون الأراضي التي تتعدى مساحتها ١٠٠٠٠ م.

السلطات العامة (الوطنية والمحلية)

تؤدي الدولة أدواراً عديدة: فهي عنصر منظم يسن القوانين التي تؤثر تأثيراً مباشراً في عملية التحول مثل قوانين التقسيم والتصنيف وغيرها من التأثيرات المباشرة (مثل إنشاء صندوق المهجرين). كما تتولى الدولة مسؤولية التخطيط وشقعة الأراضي وبناء شبكة طرق تلتقي والتنمية الحضرية. لم يتم الانتهاء من مراسيم التخطيط وغالباً ما يستغرق تطبيقها عقوداً طويلة.

إلى جانب هذه الأدوار المتعلقة بدرجة كبيرة بصلاحيات الحكومة الوطنية، تبرز صلاحيات السلطات البلدية. تحتل البلدية موقعاً معقداً. تعدد الأمثلة عن مشاركة فعاليات بلدية فاعلة مباشرة أو غير مباشرة في المراسيم. بما يخدم مصلحتها بفعل العلاقات التي تجمعها بأسر نافذة. تعلم أن البلدية وطاقت عملها يسعى إلى الاتفاق مع أصحاب الملك وأسره كجيران وأصدقاء مما يؤدي إلى تغلب منطق القرية. من الأمثلة الأساسية منحه هذه الأسر إلى ممارسة ضغوط على البلدية للعمل على تفعيل قانون التقسيم للعام ١٩٩٦ والذي يصنف سهل الشويفات على أنه منطقة صناعية بغرض حصر توسع حي السلم الحضري باتجاه الجنوب.

المستثمرون

يستثمرون بكثافة في المشاريع السكنية على أوسع نطاق ممكن. من الواضح أنهم أكثر الجهات تأثيراً في عملية التحول. فهم حاضرون في السوق كتملكين عقارين (بشرون الأراضي بأنفسهم) أو كشركاء مع أصحاب الملك (يقايض هؤلاء قيمة قطعة الأرض مقابل حصة من المشروع العقاري الجديد وأحياناً يكون صاحب الملك مزارعاً). تتميز العلاقة بين المروجين وأصحاب الملك وفعاليات البلدية وفعاليات البناء بشبكة ترابط متراصة. لا يجعل نظام العلاقة هذا المروجين قادرين على أن يكونوا أولى الفعاليات في تنمية قطاع البناء السكني في المنطقة وإنما يتيح لهم أيضاً عرض أسعار في غاية التنافسية. وفي الواقع تعتبر الشقق الجديدة في هذه المنطقة الأكثر منطقية من حيث الكلفة في بيروت الكبرى. وهم يفضلون القرب من أبرز محاور شبكات الطرق وأكبر قطع الأرض. مما يشكل بالنسبة إلى الأخيرة منافسة مع المزارعين المحترفين والصناعيين.

وباختصار، بُني البحث على دراسة حول إعادة رسم المساحة في ضواحي المنطقة الحضرية في منطقة تنتشر فيها النشاطات الزراعية التي تعيد تحديد وجودها بصورة مستمرة. كشف البحث في تغيرات الزراعة الحضرية عن دور المفاوضات حول تصورات هذه المساحة لدى الفعاليات المتنافرة ومختلف القوى الخارجية المحددة تاريخياً والتي تؤثر بصورة مستمرة في تنظيمها وإعادة تنظيمها. أدت دراسة الزراعة الحضرية في الشويفات إلى إطلاق فهم نقدي لأبرز مراحل التحول والوقائع المتعلقة بمفاعيل السياسات المحلية وإعادة الهيكلة الحضرية.

المراجع:

نصر جو وبدياً مارتين، ٢٠٠٥. التداخل بين الزراعة والمدن في شرق وجنوب البحر المتوسط. الجامعة الاميركية في بيروت، ٤٤٨ صفحة.

لم تكن صحراء الشويفات تضم إلى حين افتتاح المطار الدولي سوى حقول زيتون. تعرض الموقع لضغط التنمية المركز المنطلق من وسط بيروت (بناء سكني وصناعي) كما عانى من الانتقال الديمغرافي الكثيف منذ بداية الحرب الأهلية من الشمال وحتى الجنوب. فاختلف الوضع اليوم فوحدها بعض حقول الزيتون القليلة لا زالت صامدة وظهرت زراعة الخضار الحمية والمكشوفة. خضعت منطقة الشويفات إلى العديد من دراسات التخطيط المدني التي ترعى إقامة طرق عامة كبرى في حين أن المساحات الزراعية الكبرى لا زالت تنشط في الزراعة الحضرية في منطقة الشويفات، لا ينفك هذا النشاط يواجه العديد من التهديدات.

مع انتهاء الحرب، عرفت المنطقة فورة بناء بين العامين ١٩٩١ و ١٩٩٤، وسجلت أعلى نسبة لتحويل الأراضي الزراعية إلى أراض مبنية (١٥,٦ هكتار في السنة). أدى النمو الحضري الملفت في هذه المرحلة إلى انتشار المساحات المبنية منذ ضفاف سهل الشويفات وحتى وسطه. تميزت حقبة ما بعد العام ١٩٩٤ بنمو حضري محدود بفعل تشريع التخطيط المدني الجديد للعام ١٩٩٦ الذي يُعرف الشويفات على أنها منطقة صناعية وترافقت مع تباطؤ فورة ما بعد الحرب.

وبعد كل هذه المراحل، استمر إنتاج الزيتون في التراجع وتحوّل إلى زراعة حقول وتحت الحيم لا بل إلى تجمعات مبنية إذ انها سجلت فرص استثمار جديدة مربحة وبدائل عن إنتاج الزيتون.

الفعاليات ونشاطاتها في المكان والزمان

لقد قاربنا الزراعة الحضرية في الشويفات انطلاقاً من تصور مختلف الهيئات حيال "مساحتهم" ومن النزاعات الرامية إلى دمج مثل هذا النشاط في إنتاج المساحة. تمحور البحث حول فعاليات محلية وغير محلية، عامة وخاصة وهي جميعاً في تنافس مكاني وزمني. تتمتع كل مجموعة بمصالحها الخاصة وبرناجها الذي تنظمه بفعل مجموعتها الخاصة من القيم والقناعات. كما هو متوقع، تتولى هذه المجموعات ودرجة متفاوتة مسؤولية التأثير على تغيير استخدام التربة.

المالكين العقاريين

في مجال الدراسة، تقسم الأرض إلى ثلاث فئات أساسية. تملك عائلات الدروز القسم الأكبر وهي عاشت تاريخياً عند تخوم الهضاب الثلاثة التي تشكل الشويفات (الأمرء والعمروسية والقبّة). تتألف فئة فرعية عن هذه المجموعة من أصحاب الملك الذي لا يستطيعون التصرف بممتلكاتهم بفعل التشريعات التي تنص على التخطيط المدني والتي تتضمن أراض في محيط استملاكات مستقبلية مما يجمد وجهة استخدامها. أما القسم الأخير فهو الأوقاف الدرزية (وهي مؤسسات دينية دائمة).

مع أن الأوقاف توظف في الاستثمارات الاقتصادية إلا أنها تعكس أيضاً الانشغالات السياسية الأيديولوجية للعائلات الدرزية. تنعكس ديناميكيات المضاربة على الأرض المبرزة في الرسم ٧ من خلال ميل أصحاب الملك الخاص إلى تقصير مدة عقود الإيجار إلى حدّها الأدنى (سنة للاستخدام الزراعي وعشر سنوات للاستخدام الصناعي) أو البقاء خارج السوق مع الاحتفاظ بالملك على أنه ضمان ضد التضخم إلى حين بروز فرصة تنمية. في الوقت نفسه، يستمر أصحاب الملك بوصف السهل بتاريخه الزراعي من حقول زيتون وزراعة خضار مكشوفة.

بضع عناصر حول الزراعة الحضرية في المغرب

عزيز عراقي

لا تكفي عناصر الزراعة الحضرية القليلة التالية لتبسيط الضوء على وضع المغرب وهي تشكل في أفضل الحالات نظرة أولية إلى المسألة وهي تعالج بصورة خاصة حال تجمّع رباط -سلا. وهي تحلل بصورة تحديداً دور الفعاليات في محيط



مساكن الميسورين بمحاذاة مدينة الرباط

الاجتماعي (الأمني) المشار إليه عن أهمية الزراعة الحضرية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- الزراعة الحضرية والضغط العقاري

في المغرب كما في سائر الدول، تبرز الفعاليات المساهمة في الإدارة الحضرية العلاقة بين الزراعة والعقارات. وفي الواقع إلى جانب المناطق الواقعة في داخل المحيط الحضري، يمتد جزء كبير من مناطق المد الحضري على

الأراضي الزراعية التي تتمتع أحياناً بقدرات عديدة (الرسم ٢) و/أو التي أفادت من استثمار الدولة بمبالغ طائلة في مشاريع الري الخاصة بها. وتعكس في هذا الإطار بنى البيات توزيع المردود العقاري الحضري، إلى جانب دور الفعاليات التي تنتجها ووزنها في آلية اتخاذ القرار. تتغذى عملية التحضر المنتشر بواسطة ثلاثة عوامل على الأقل وهي:

- تطوير نواة تحضر خفيفة في خارج المحيط الحضري تلبى طلبات سكن يقدمها مهاجرون ريفيون و/أو طبقات من المواطنين الحضريين الذين لم ينفذوا إلى الملكية في القطاع النظامي. على مستوى المساحات، يستهلك التحضر الخفي ٤٠٠ إلى ٧٠٠ هكتار في السنة (أبوهاني، ١٩٩٢). يطرح هذا الموضوع مشكلة آليات المراقبة (وخاصة السلطات المحلية) ودرجة التوافق بين العرض على المسكن والطلب عليه وضمن إطار (جغرافي) أوسع، دور الدول وقدرتها على إعداد صورة شاملة عن الأراضي بغرض التخفيف من بعض ضغوط الدفق الديموغرافي على مساحات منتقاة من الأراضي الوطنية.

- إعادة تمركز المؤسسات الصناعية بحثاً عن أراضٍ بأقل كلفة ممكنة وحتى لو لم تستوفي معايير التجهيزات الضرورية.

١- الزراعة الحضرية وأثرها الاقتصادي

إذا نجحت دراسات عدة في الكشف عن تطوّر الزراعة الحضرية في التاريخ المعاصر، إلا أن أثرها الاقتصادي على ما يتبين لم يدرس إلا بصورة عامة في المغرب. لم تسمح أي دراسة حديثة على المستوى الوطني بتقييم نسبة التموين الغذائي الذاتي الذي تشارك فيه ولا أهميته في إنتاج العائدات والوظائف (الرسم ١). جرى تقييم مقتضب في خلال إعداد مخططات توجيهية للتنظيم المدني (SDAU) في المدن حيث ترتدي هذه الزراعة أهمية محددة. هذه هي الحال في ولاية رباط سلا حيث يُقدّر متوسط العائدات السنوية للمستثمر الواحد بحوالي ٤٦٧٤٠٠٠ درهم^(١). يُقدر الإنتاج السنوي لمنطقة العولجا في سلا وهي سهل نهري بين سلا والرباط بحوالي ٢٢ مليون درهم. أما أبرز مناطق الزراعة الحضرية التي لفتت انتباه مخططي المدن فهي مدن فاس ومكناس. بالنسبة إلى مكناس، أحصت مخططات توجيهية للتنظيم المدني ١٩٠ هكتار من المناطق الزراعية من أصل الهكتارات ٧٨٨٠ التي يضمها المحيط الحضري. وقدّر عدد الأشخاص الذي يستخرجون عائدات مباشرة من الزراعة بـ ٣٥٠٠٠ وعدد الأشخاص الذين يستفيدون منها بصورة غير مباشرة بـ ٤٠٠٠. يتم الحديث بصورة أساسية عن الزراعة في البساتين وعن أشجار الفاكهة. في مكناس، بمناسبة إعداد المخططات التوجيهية، حظت بعض الفعاليات "انتقال" المزارعين من المناطق الزراعية لإعداد المنطقة للتحضر. وعليه، كشف النطاق



مزارعون يبيعون منتجاتهم على طول الطريق الذي يفصل بين سهولهم ومنطقة سلا الجديدة الواقعة في خلفية المصور تماماً.

- وأخيراً، بالعودة إلى حالات الدول الغربية، إن انكفاء بعض الطبقات الميسورة (لا بل الوسطى) في محيط المناطق الكبرى بفعل إنشاء مساكن كبرى على مقربة من طرق الاتصالات يُشكل العامل الأخير الذي يُغذي هذا التحضر المنتشر. ولكن من بين هذه القوائم الثلاث التي تسهم في تقطيع المساحة الريفية، يُشكل الأول أكثر العوامل استقطاباً للاهتمام نظراً لحجمه خاصة عندما يعني الأراضي ذات المردود الزراعي الأكبر والتي استفادت في الماضي من استثمار مهم للدولة في المعدات الزراعية المائية.

لعلّ هذه الزاوية لإدارة العقارات هي أكثر ما يحفز الفعاليات المؤسسية في المغرب. ولطالما شغلت أطر وزارة الزراعة وأطر وزارة الداخلية التي تولت من العام ١٩٨٥ وحتى ١٩٩٨ صلاحيات دائرة التحضر. منذ العام ١٩٩٩، ظهر وضع سياسي جديد (حكومة تغيير تعرف بحكومة يرأسها رئيس وزراء الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية) مع استرجاع وزارة التحضر استقلاليتها ومحاولة إقامة حوار مع وزارة الزراعة. تجلّى التعاون في يوم نظّمته الوزارتان بالتعاون بينهما حول "الأراضي الزراعية والتحضر" في شهر أيار/مايو ١٩٩٩ ومن ثم من خلال ورشة عمل حول الموضوع نفسه في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠ بمناسبة انعقاد الحوار الوطني حول تنظيم الأراضي. كانت ورشة العمل مفتوحة أمام المنظمات غير الحكومية والهيئات المحلية والنقابات والجامعات والصحافة... أما لجهة الحكم فيبدو التوصل إلى توافق يتيح

(١) يعادل الدولار الأمريكي = ١١,٦ درهم. أي أنّ متوسط الدخل السنوي يُقدّر بـ ٤٠٣.

جولة أفق فعلية بين مختلف الأطراف المتناحرة بعيد المنال. لا يبدو وزير الداخلية مستعداً للتخلي عن بعض صلاحيته وخاصة تلك المتعلقة بالسيطرة على المستوى المحلي لحركات التحضر. ولا زالت وزارتا التحضر والزراعة مشبعة بثقافات في غاية الاختلاف تتعلق بالنظرة إلى مستقبل البلاد: أي دولة مغرب متحضرة بنسبة ٧٥ عند مشارف العام ٢٠٢٠ للبعض ودولة مغرب ريفية ينبغي الحفاظ عليها وزراعة تسمح بتغطية حاجات السكان إلى أقصاها بالنسبة إلى البعض الآخر.

من دون التوقف أكثر عند هذه المسألة من المهم سرد موقف رئيس شعبة إعادة تأهيل الأراضي الزراعية والمحافظة عليها في ما يخص الزراعة الحضرية. فهو يقول بتدهور الثقة في إمكانيات تطوّر هذه الزراعة. ترد الناحية المؤقتة والانتقالية لهذه المناطق الزراعية في المقام الأول حتى بالنسبة إلى المدن التقليدية. في الواقع لا ضمانة لعدم تحضر هذه الأراضي في المستقبل القريب. "تشكل هذه الأراضي محميات تحضر، ولا ينتظر المزارعون الذين يعيشون فيها سوى فرصة بيعها والاستفادة من مردود العقاري الحضري. وطالما لم يُطبق قانون التحضر ميدانياً، لا يجب الاستثمار في هذه الأراضي. يُستحسن أن تستثمر الوزارة في مناطق ريفية فعلية على مدى ٢٠ عاماً على الأقل". يلتقي هذا الموقف في تفاصيله مع موقف المدير الزراعي لمنطقة رباط سلا في ما يخص سهل سلا.

أمّا لدى المعنيين بالتخطيط الحضري (معدو المخططات التوجيهية للتنظيم المدني، الوكالة الحضرية، مديرية التحضر)، فيسود الخطاب التقني. ففتح الأراضي الزراعية على التحضر لا يعد رهناً سوى للحاجات المستقبلية للمدينة انطلاقاً من التوقعات الديموغرافية والحاجة إلى المعدات. يجد هذا الخطاب حدوداً له في مجموعات الضغط العقارية المحلية التي تتمتع بقدرات كبيرة على ممارسة الضغوط على المستوى المركزي.

في ظرف مماثل، يقل المدافعون عن الزراعة الحضرية. فلا يتيسر لمراقب وزارة الزراعة المكلفة التطوير والتعميم إلا اليسير من الإمكانات ولا تتخذ تدابير محددة حيال مزارعي سهل سلا أو غيرها من المناطق الحضرية في الضواحي المزروعة. لا بل تشغلهم النواحي الصحية ويراقبون على المأكولات المسببة إلى الصحة العامة التي يمكن لهذه الزراعة أن تنتجها.

٣- الزراعة الحضرية والبيئة الحضرية في المغرب، يبدو أن الناحية البيئية للزراعة الحضرية هي التي شغلت السلطات العامة والحركة الجمعوية الوطنية والدولية. وفي الواقع، تقلد مراقب الأمراض المعدية في مكناش نسبة الاستشارات الطبية المرتبطة بمشاكل أمراض المياه به في الشتاء و٣٠ في الصيف. تزداد المشاكل الصحية (مثل الكوليرا والإصابات المعوية...) في فصل الصيف نتيجة استهلاك مواد غذائية زراعية (نبثة) وهي إنتاج زراعي مروحي بمياه مبتدلة ذات تركيز عالٍ من البزاري في زمن الجفاف. كما ترتب عن النفايات الصناعية فرط في تلوث المياه المبتدلة

مما أدى إلى انخفاض في مردود المحاصيل وتكوّن فجوة عند سطح التربة وانخفاض في نوعية اللحوم التي تنتجها الزراعة الحضرية. رغم صدور قرار يمنع منذ العام ١٩٧١ زراعة الخضار وأشجار الفاكهة في الحدائق التي ترويه المياه المبتدلة، تستمر هذه الممارسة. لكي تحافظ هذه الزراعة على جانبها التنافسي، لحظت السلطات العامة تنقية المياه المبتدلة بما لا يُفقد طايعها الخصب ومن دون أن يُضطر المستفيدون إلى سداد بدل نقدي. ولكن المشكلة بقيت على مستوى التمويل. وهذا مسؤوليّة الهيئات المحلية ولكنه مكلف للغاية نظراً للإمكانيات المتوفرة لدى للأسرة الحضرية.

في رباط سلا، أعلن المخططات التوجيهية للتنظيم المدني العجلا منطقة محمية (١٩٩١-١٩٩٢) (الرسم ٣). وهي كناية عن منطقة أو مساحة تحول فيها فيضانات نهر بورقراق والتربة غير المستقرة واضطراب المناخ (غشاء في الوادي) دون تحولها منطقة قابلة للبناء. ويرى فيها معدو المخططات التوجيهية للتنظيم المدني رأس مال سياحي ولكن من دون المساس بما تحويه من تجمعات منتجي مواد البناء (المرتبطة بالكسارات). وتولي جمعية بورقراق أهمية خاصة للحفاظ على هذه المنطقة (ضغط مرتفع على المستوى المركزي). كما أن منظمة ENDA غير الحكومية المغربية عمدت بالشراكة مع وزارة الزراعة من خلال الإدارة الإقليمية للزراعة، إلى اتخاذ تدابير ترمي إلى إدارة المترسبات (في قطع أراضي تجريبية...). بعد أن اعترضت هذه



سهل نهر بورقراق (عند اليمين)، يفصل الرباط (على السهل عند اليسار) عن سلا (لا تطلها العين عند أقصى اليمين)

الشراكة ميدانياً بعض المشاكل الميدانية، عادت العجلة لتتحرك.

في المغرب لم تستهدف أي دراسة صادرة عن وزارة الزراعة والتنمية الريفية أهمية الزراعة الحضرية كمساحة إنتاج غير مبنية في المساحة الحضرية وفي المحيط الحضري. يُشدد المسؤولون عن هذا القطاع على هذا الجانب غير المستدام والدائم للزراعة الحضرية. وفي الواقع، سيكون من المجدي إقامة مرصد على المستوى الوطني يُحدد أنواع المساحات التي تشغلها هذه الزراعة والتي ستلي عمليات إنشاء أراضي مخصصة للزراعة الحضرية وإزالتها.

٤- بعض التوصيات بشأن النقاش الوطني حول تنظيم الأراضي وموضوعه "التحضر والأراضي الزراعية"

تُطرح المشكلة بصورة أساسية لجهة الحكم. أما أبرز توصيات ورشة عمل فقيه بن صلاح (٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠) فيمكن تلخيصها كما يلي (جماعي ٢٠٠٠):

- إن تجاؤز الوثائق بشأن التحضر والمرافق المكلفة شؤون التحضر تفترض مراجعة فلسفة التدخل بحد ذاتها. ينبغي تبسيط عملية إعداد المستندات فتقوم على الشفافية وتعني أبرز الفعاليات الخاصة (من ملاك العقارات ومروجي العقارات).

- في السياق نفسه: مع توسيع المحيط الحضري في العام ١٩٩٢، ما عادت خطط التنظيم تغطي إلا جزءاً من المساحات البلدية. يطرح هذا الظرف مسألة مراجعة إجراءات توسيع المساحات البلدية. ولا بد من مراجعة تعني بصورة أكبر الفعاليات الخاصة وتقييم علاقات جديدة بين مختلف المرافق العامة المعنية.

- تظهر التجاوزات عدم فعالية أجهزة المراقبة: تسريع الإجراءات القضائية وإجراءات التنفيذ على يد السلطة المحلية... يفترض ذلك مراجعة الإجراءات.

- هل يمكن الموافقة على تخصيص أراض غير مفتوحة أمام التحضر عبر رسم خرائط زراعية عندما تبرز فلسفة تدخل جديدة تعني التشاور/التفاوض بين مختلف الفعاليات في العام والخاص؟

- تطرح كل فلسفة تدخل مشكلة سياسة المسكن الاجتماعي. وهي ترجع إلى آليات تنظيم السوق العقارية.

- تطرح المشكلة لجهة تخطيط الأراضي. وذلك يفترض استراتيجياً على المستوى الوطني تغطي المساحة الحضرية والريفية وتحدد أولويات التدخل. كيف يمكن إدارة مشكلة الماء بين المناطق عند أعلى النهر وأسفله والتعويض عن سكان المناطق في أعلى النهر؟ ألا يجب "تنظيم" نواة تحضر صغيرة تضم آليات استقطاب من الطراز الأول (كلية، مستشفى...)?

تطرح هذه العوامل المختلفة أهمية توفر أدوات تخطيط مناطق (SRAT) وما يُستنتج عنها وتطبيقها (الكفاءات، التمويل، الوسائل البشرية في المنطقة كهيئة محلية...).

لا تبدو العلاقة بين أدوات التخطيط المناطقي وتخطيط مختلف النواحي الحضرية في المنطقة مرضية لا بل تقتصر في غالب الأحيان عند مستوى دلالي. يفيد بحث عن الجدوى بتطبيق مستندات انتقالية محددة بين أدوات تخطيط مناطقي والمخططات التوجيهية للتنظيم المدني (SRAT) و (SDAU). في السنوات بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠، وضعت أدوات التخطيط هذا الهدف نصب أعينها. يُعزى التخلي ببساطة إلى النتائج المحصّلة (نقل أهداف أداة إلى أخرى، استحالة التنسيق، التأخير في عملية الإعداد...).

وحالياً، تقوم المسألة على وضع مستندات تحمل مواضيع محددة تغطي المساحات الدونية الإقليمية التأسيسية في المنطقة والتي قد تنبثق عن أدوات التخطيط المناطقي. وبحسب أنماط المعالجة، يمكن الحديث عن محيط حضري ومنطقة تتكوم فيها الرمال ومنطقة يتعين وهبها أو تعزيزها من خلال التحضر الانتقالي...

References:

ABOUHANI A., 1992 "L'impact de la politique d'urbanisation poursuivie au Maroc sur l'espace agricole", Topographie et foncier (Revue de la Direction de la conservation foncière et des travaux topographiques), no 2, juillet.

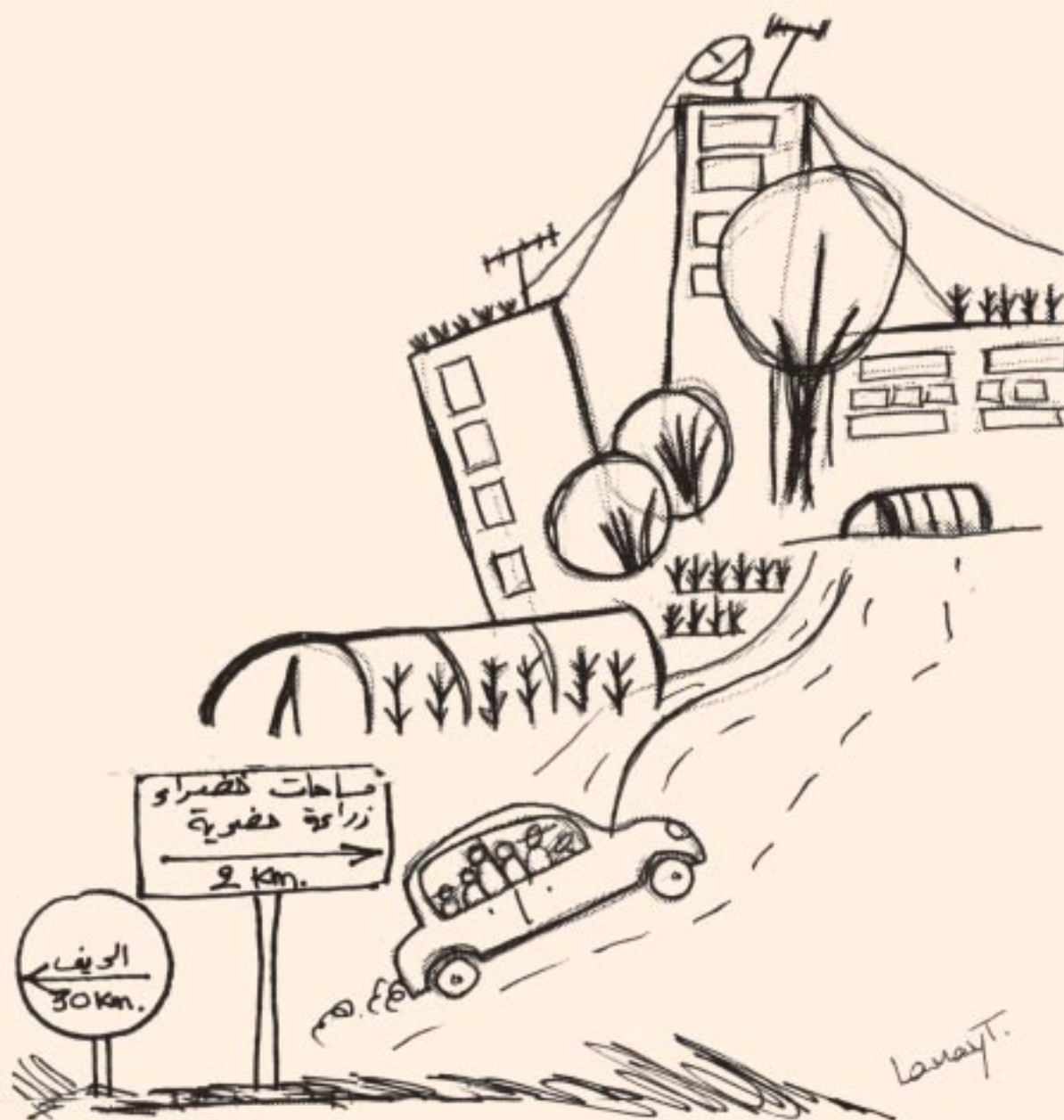
BENALI D., DI GIULIO A., LASRAM M.,

LAVERGNE M., 1996 Urbanisation et agriculture en Méditerranée : conflits et complémentarité, L'Harmattan/CIHEAM, Paris.

COLLECTIF 2000, Débat national sur l'aménagement du territoire, recommandations de l'atelier local de Fquih Ben Salah RUrbanisation et terres agricoles", DAT, Rabat.

El Oukid N., 2001 Gestion des espaces verts publics urbains : cas de la ville de Rabat, mémoire INAU, Rabat

MADPRM, 1999 Actes de la journée de réflexion sur l'urbanisation et la sauvegarde des terres agricoles, mai 1992, Direction des aménagements fonciers.



لمى ياسمين طوق

إدخال الزراعة في

التخطيط المدني في تركيا

واضحة. إن الزراعة، أولاً، هي المعيار المميز الأساسي بين المناطق الريفية والمدنية، لذا يجب أن تستثنى من القوانين، ليبدأ بإدخالها إلى التخطيط المدني.

إدخال الزراعة في المدن إلى تخطيط المدينة

في تركيا، يعتمد إدخال الزراعة في المدن إلى خطط التنمية وتطبيقها على ضمها إلى عملية التفويض العام في سياق "قانون تصنيف استعمال الأراضي وحيازتها". وتبدو قوانين التصنيف التي تستعملها وزارة الأشغال العامة، والتي تمثل دوراً مهماً في عملية التخطيط، مرنة بما فيه الكفاية. ومن المعروف أن المصارف الريفية تستعمل التصنيف نفسه خارج المناطق التجارية المركزية.

يشير تعديل قوانين وزارة الأشغال العامة المقترح القاضي بضم مناطق زراعية في المدن وفي أطرافها إلى المادتين ٨ و ٩. تتناول المادة ٩ المناطق غير المستعملة، وهنا الأحسن نقل مشكلة الغابات منها إلى المادة ٨ التي تفصل الأهداف الإنتاجية. وهذه المادة بدورها تحتاج إلى تعديل صغیر: فمن الأفضل أن يستثنى قطاع المناجم، ويوضع في مادة منفصلة، مع اعتماد الاسم السابق له، وهو "نتاج الموارد والمناجم".

إن إدخال الزراعة في المدن وأطرافها إلى نظام التخطيط المدني الحالي في تركيا مهمة سهلة نسبياً، ولكن من الضروري إصلاح للنظام الذي سيعتمد على إدخال وتفاعل محسّن بين الوحدات الإدارية المركزية والمحلية. أما التنسيق بين وزارة الأشغال العامة والمدير الريفية للأشغال العامة والإدارة الريفية والمصرف الريفية فيجدر به أن يكون أكثر إفادة.

الزراعة في المدن وأطرافها

الدرجة تحت المادة ٨ المنقحة:

- ٨١ - المواشي والخدمات المتعلقة بها.
- ٨١١ - تربية الخراف والمواشي الصغيرة والخدمات المتعلقة بها.
- ٨١٢ - تربية النحل والخدمات المتعلقة بها.
- ٨١٣ - تربية الأرانب التجارية والخدمات المتعلقة بها.
- ٨٢ - الغابات والخدمات المتعلقة بها.
- ٨٣ - صيد الأسماك والخدمات المتعلقة به.
- ٨٤ - المناطق المستعملة لمد الزراعة في المدن وأطرافها بالموارد.
- ٨٤١ - مناطق جمع النفايات المنزلية الصلبة والسائلة وإعادة تدويرها.
- ٨٤٢ - مناطق التسويق.
- ٩ - الممتدة
- ٩ - المناطق غير المستعملة ومصادر المياه.
- ٩١ - مناطق غير المستعملة والتي لم يعمل عليها.

لا تظهر، في تركيا، الزراعة في المدينة في "قانون استعمال الأراضي وحيازتها" الذي يُستعمل في التخطيط المدني. وقد تمّ وضع هذا التصنيف منذ ٢٥ سنة، ولا يزال مبهماً في ما يتعلق ببعض الاستعمالات، ما يترك مجالاً كبيراً للنقاش. من هنا، فهو يفتقر إلى التحديث.



من الضروري إعادة تقييم الاستعمال الزراعي للأراضي في المدينة

تبدو منفتحة تجاه الاهتمام الذي اقترح أن يولى إلى الزراعة في المدن. ولكن الأمر يحتاج إلى إسهام المعنيين في اتخاذ القرارات والتدريب لتفعيل هذا التغيير.

المؤسسات البلدية والزراعة في المدن

في تركيا مقارنة عصرية للتخطيط المدني. بيداً أنها، واجهت، كما واجه عدد كبير من الدول لنامية، مشكلات في هذه العملية. وتمثل المؤسسات والأشخاص المعنيين أدواراً عدة غامضة. فقد تحولت الإدارة العامة إلى بنية هرمية مع وفرة في الفاعلين، ولا سيما في المؤسسات العامة المحلية والمركزية. ويجدر بالمؤسسات المحلية التي تشدد نشاطات "الجدول ١٢" على أهميتها، أن تحدد وظائفها المكتملة. وبما أن عملها يعتمد على الحكومة المركزية، فلا يمكن التوصل إلى التنسيق إلا بتشكيل شبكة بين الوحدات الإدارية المحلية والمركزية كلها.

يمثل الجسم الحاكم المركزي، والفاعلون الريفيون المحليون فيه، دوراً مهماً في تشكيل المدن وتشغيلها. فنجد أن اختيار المناطق الزراعية في المدن لتحويلها إلى ورش بناء يتزايد تلبية للأولويات السكن والسياسة والصناعة الطارئة. إن القوانين والأنظمة القائمة تدفع بالمدن إلى التوسع من غير مراعاة الشروط البيئية. ولا يمكن تطبيق أهمية الحماية البيئية والتدابير الزراعية في المدن - التي تبقى حتى الآن مجرد موضوع نظري - إلا حين تصبح طرق تحقيق هذه الأهداف

يتألف معظم سكان المدينة العصرية من أشخاص قادمين من المناطق الريفية. لذلك على المدينة أن تتمكن من الاستفادة من هؤلاء الأشخاص وخبراتهم، وتأمين أراض كافية لهم. وترتفع قيمة الأرض التي يحددها الإيجار مع انتشار المدن والحقول الزراعية. والأراضي التابعة للدولة تُستعمل، بشكل كبير، للصناعة والسكن. فمن الضروري إعادة تقويم القطاع الزراعي، واستعمال الأراضي لأهداف زراعية في المدينة. وهناك حاجة إلى إدخال الزراعة في وظائف المدينة القائمة، وربط ذلك بمشكلات قائمة، كالفقر، والمجاعة، والتأمين الغذائي، والهوية الاجتماعية. ولكن القوانين القائمة في المدينة كانت نتيجة قرارات مفاجئة، وضغوط من الماضي، لا تسمح بإدخال الزراعة.

من الضروري البحث عن طريقة جديدة لتصنيف الأراضي. وهي تلي متطلبات اليوم، وإمكانات المدن العصرية. لذا، هناك اقتراح جديد لـ"قانون تصنيف استعمال الأراضي وحيازتها"، يرتكز على تصنيف وزارة الأشغال العامة المعروف جيداً، والمستعمل في خطط التنمية في تركيا. إن الإدارات المحلية مثل البلديات (بما في ذلك بلديات العاصمة)، وإدارات الأحياء والسلطات المركزية (بما في ذلك إدارات الأرياف والمدن)،

ماركن أفي

Mercan efe

Dokuz Eylul University

e-mail: mercan.efe@deu.edu.tr

المؤتمر العالمي حول تسريع التميز في البيئة ذات الأبنية (برمينغهام، المملكة المتحدة)

٢-٤ تشرين الأول ٢٠٠٦
هذا المؤتمر عبارة عن سلسلة متكاملة من المؤتمرات العالمية للممارسين، وصانعي السياسات الحكومية، والمحدثين في مجالي العلوم والإدارة، تتناول التجديد الحسي، والتنمية في المدن والبناء. أما هدف هذا المؤتمر الدولي إلى فتشارك المعرفة في مجالات كالقيادة الاستراتيجية، والتحديث، والإنتاج، وسياسة تأمين التجديد والتنمية في المدن، وبرامج البناء، وكل ما يمكن أن يحقق القيمة القصوى للزبائن والمستخدمين وكل المعنيين.
لمزيد من المعلومات:
www.acceleratingexcellence.com

المؤتمر الدولي حول المدن للمستقبل (بنغالور، الهند)

١٢-٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦
إن مشروع أغاستيا، بنغالور، الهند، مبادرة من مؤسسة بنغالور، وهي منظمة لا تتوخى الربح المادي. ينظم أغاستيا هذا المؤتمر بالتعاون مع منظمات أخرى، هندية ودولية، بهدف جمع الأفراد والمنظمات غير الحكومية، وإدارات المدن والقرى، ومؤسسات الأبحاث، والمال، والخبراء، والصناعات، والأطراف الأخرى التي تشارك بفاعلية في أنشطة التنمية والتحول في البيئة المدنية. كما يهدف إلى خلق شبكة يشارك فيها الجميع. وتتضمن الأعمال مؤتمراً إلكترونياً، ومناقشة إلكترونية، وأحداثاً عبر الأقمار الصناعية وبرامج المواطنين. للمزيد من التفاصيل الرجاء الاتصال بمشروع أغاستيا:
الهاتف: ٩١٩٨٨٠١٠٧٤٦٧ أو ٩١٩٨٨٦١٩٤٧٧٦

البريد الإلكتروني: ecocity6@gmail.com
أو project.agastya@gmail.com

ندوة حول البستنة في المناطق المحيطة بالمدن، مؤتمر ومعرض البستنة الدولي ٢٠٠٦ (سول، كوريا)

١٣-١٩ آب/أغسطس
تنظم الجمعية الكورية لعلوم البستنة مؤتمر البستنة ومعرضها الدولي السابع والعشرين. وموضوع هذا المؤتمر للعام ٢٠٠٦ هو "البستنة العالمية: التنوع والتناغم". وستنظم ندوة حول البستنة في المناطق المحيطة بالمدن كجزء من هذا المؤتمر.
لمزيد من المعلومات: www.ihc2006.org

المؤتمر ٢٥ للعلوم البشرية والاجتماعية (تورونتو، كندا)

٢٧ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦
تدعو مباراة الطلاب الخريجين في (CIDA) (CFHSS) جميع خريجي العالم إلى تقديم المقترحات للأبحاث التي ستعرض في مؤتمر العلوم البشرية والاجتماعية للعام ٢٠٠٦ في يورك. ويسعى المنظمون للوصول إلى وجهات نظر جديدة، وأفكار حديثة في موضوع بحث يتناول المسائل المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الدولية، وكذلك موضوع مؤتمر عام ٢٠٠٦ "المدينة". وتستقبل هذه المباراة كل خريجي الدول المتطورة، وتلك التي في طور النمو. وسيتم قبول الطلبات عبر الإنترنت فقط على الموقع التالي:
www.fedcan.ca/congress2006
حتى يوم الجمعة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.
لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع التالي:
www.cida-acdi.gc.ca
أو www.fedcan.ca

المنتدى المدني العالمي ٢٠٠٦ (فانكوفر، كندا)

١٩-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦
تعقد منظمة UN-HABITAT المنتدى المدني الدولي كل سنتين لمناقشة المسائل المدنية، بهدف تطوير مقترحات خلق المدن المستدامة. وستستضيف الحكومة الكندية المنتدى الثالث في فانكوفر، كولومبيا البريطانية، في شهر حزيران/يونيو المقبل ٢٠٠٦. يتوقع حضور أكثر من ٦ آلاف مشارك من أنحاء العالم، بينهم صانعو السياسات، وممارسوها من الفئات الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، والحكومات المحلية، وطنية ودولية، واخترفون في مجالي المدن والأعمال، بمن فيهم خبراء الأموال، والأكاديميون والطلاب. وينظم مركز الأبحاث والتنمية الدولية، يطلب من الحكومة الكندية، عددًا من الجلسات حول الزراعة في المدن، والأمن الغذائي، والحكم الجيد، كجزء من البرنامج الرسمي للمنتدى. وقد دعا المركز الشركاء في برنامج "رواف" للمشاركة في تحضير جلستين. أما الخطط، فتشمل عروضاً تقدمها السلطات المحلية لتجارها في تنمية الزراعة في المدن، وعروض عدد من الشركاء المحليين لبرنامج "رواف"، بالإضافة إلى أستراليا. وسيجري التطرق إلى موضوعين أساسيين في إدارة المياه المدنية: وضع نماذج أنظمة التصريف المدنية والقواسم المشتركة مع أجزاء أخرى من الدورة المائية المدنية، والإنجازات الراهنة والمشاكل في التصميم المدني المراعي للمياه WSUD، وهو المعروف أيضاً باسم تصميم التنمية ذي الوقع الخفيف.

راجعوا أيضاً:
http://www.unesco.org/water/water_events/Detailed/1114.shtml

وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت ESDU

تعمل وحدة البيئة والتنمية المستدامة كمركز تميز علمي للبحوث من أجل التنمية تحت مظلة كلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت.

استطاعت وحدة البيئة والتنمية المستدامة، منذ تأسيسها في العام ٢٠٠١، أن تثبت نفسها كأحد رواد البحث العلمي والابتكار في مجال سبل العيش المستدام في المناطق الجافة، بشكل عام، وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية بشكل خاص.

ترتبط وحدة البيئة والتنمية المستدامة بشبكة من اتفاقيات التعاون والعمل المشترك مع عدد كبير من الهيئات الدولية، منها على سبيل المثال، مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، والصندوق العالمي للتنمية الزراعية، إضافة إلى

عدد كبير من المنظمات غير الحكومية المحلية، الإقليمية والدولية، وقد تجاوز مجموع الهبات والعقود البحثية التي أدارتها الوحدة ٨ مليون د.أ.

تنفذ وحدة البيئة والتنمية المستدامة منذ مطلع العام ٢٠٠٥ مشروع "التدريب الإقليمي وتشارك المعلومات في ميدان الزراعة الحضرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بتمويل من مركز البحوث للتنمية الدولية - كندا، وبالتعاون مع شبكة الموارد حول الزراعة الحضرية والأمن الغذائي التي مولت إصدار الطبعة العربية من مجلة الزراعة الحضرية.

مدير مشروع "التدريب الإقليمي وتشارك المعلومات في ميدان الزراعة الحضرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا":

د.رامي زريق

منسق وحدة البيئة والتنمية المستدامة: د. شادي حمادة

منسق أنشطة الزراعة الحضرية في وحدة البيئة والتنمية المستدامة:

م. زياد موسى



Urban Agriculture Magazine- Arabic edition

مجلة الزراعة الحضرية

العدد الثالث لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، حزيران/يونيو ٢٠٠٦: تعدد أدوار الزراعة في المدن، النفاذ الى الارض، وتخطيط المدن.

لقد صدر العددان الأول والثاني من هذه المجلة باللغة العربية عن " مركز البيئة والتنمية للاقليم العربي واروبا (سيدياري) في مصر.

تعاود وحدة البيئة والتنمية المستدامة في الجامعة الأميركية في بيروت (ESDU) إصدار النسخة العربية من مجلة "الزراعة الحضرية" بدعم من "شبكة مراكز الزراعة الحضرية والأمن الغذائي" (RUAF، "رواف").

تصدر حالياً مجلة "الزراعة الحضرية" بخمس لغات مختلفة (الإنكليزية، الفرنسية، الإسبانية، الصينية والبرتغالية). كما أن المجلة سوف تصدر بمعدل مرتين في السنة.

ستعرض هذه النسخة الثالثة من المجلة في " الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي " الذي سيعقد في كندا في حزيران/يونيو ٢٠٠٦

رئيس التحرير: د. سلوى طعمه طوق

مستشار: د. جو نصر

تدقيق لغوي: ديزيره سقال

التصميم والطباعة: شركة ألوان للتجهيزات

الطباعية ش.م.م. - تليفاكس: ٩٦١/١/٥٥٢٥٠٥

E-mail: colours_printing_services@yahoo.com

(وحدة التنمية البيئية والمستدامة، الجامعة الأميركية في بيروت)، لبنان:

ESDU

P.O.Box. 11-0236

Riad El Solh 1107 2020

Beirut, Lebanon

Visitors' Address: Bliss Street,

AUB, Beirut

Tel: +961.1.374374

Ext: 4458 or 4503

Fax: +961.1.744460

E-mail: shamadeh@aub.edu.lb

Website: www.ecosystems.org

Urban agriculture magazine

P.O.Box 64, 3830 AB Leusden

The Netherlands

Visitors' Address:

Kastanjelan 5, Leusden.

Tel: +31.33.4943086

Fax: +31.33.4940791

e-mail: ruaf@etcnl.nl

website: www.ruaf.org

مجلة الزراعة الحضرية

قد تصف المقالات المشاركة في صنع سياسات هذه المنظمات، وطريقة مساهمة هذه المنظمات في تحسين النفاذ الى الموارد، والمعلومات، والخدمات، والاسواق، وتحليل بناء الشراكات والتحالفات. من المهم أيضاً وصف نقاط القوة ونقاط الضعف في الهيكليات والآليات الإدارية، والاستراتيجيات المستخدمة، وتحليلها.

تشمل عبارة "المنتجين" في هذه المجلة، المزارعين المشاركين، او المجموعات المشاركة، في سلسلة الانتاج الاساسية (كمؤتمين للمواد الاساسية، وكمعينين بإعادة تدوير النفايات)، والاشخاص المشاركين في أنظمة الانتاج المتعددة، وصغار الوسطاء الذين يشاركون في سلسلة التسويق/التجارة في إطار منظمات الانتاج الصغيرة.

٢٠٠٧

– العدد ١٨: نيسان/أبريل: إدارة المياه الحضرية المستدامة، الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام المياه في الزراعة في المدن (الجمع، التخزين، المواد المغذية، العلاج، وما إلى ذلك).

– العدد ١٩: ايلول/سبتمبر: الصحة والأمن الغذائي؛ الزراعة في المدن كاستراتيجية إضافية للتخفيف من وباء الأيدز وفيروس إتش آي في المسبب له.

– تطوير المؤسسات المصغرة، دور المبادرات الخاصة والمشاركة.

– دور الزراعة الحضرية في الحالات الطارئة (يتم استكشاف الأمر حالياً)، نرحب بالمقترحات.

– مؤسسات الزراعة في المدن.

– الشباب والتعليم والزراعة في المدن.

لا شك في أننا نرحب بكل المقترحات والتعليقات المتعلقة بالزراعة الحضرية.

المقالات:

يجب أن تتألف المقالات حول الزراعة الحضرية من ٢٣٠٠ كلمة (٣ صفحات)، ١٦٠٠ كلمة (صفحتان) او ٧٠٠ كلمة (صفحة واحدة) ويفضل أن تكون مرفقة بملخص (٥) على الأقل، وأرقام وصور رقمية، او صور عادية ذات نوعية جيدة. يجب ان تكون المقالات مكتوبة بطريقة تفهمها مجموعة واسعة من الأطراف المعنية في انحاء العالم. كما ندعوكم الى تقديم معلومات حول إصدارات حديثة، ومجلات، وأشربة فيديو، وصور، ورسوم هزلية، ورسائل، وتقييمات تكنولوجية، وورش عمل، ومحاضرات تدريبية، ومؤتمرات، وشبكات، ومواقع الكترونية الى آخره.

المهلة القصوى لتقديم المقالات التي سوف يتم اختيارها للنشر في العدد الرابع المقبل (باللغة العربية) والعدد ١٧ (باللغات الاجنبية) هي الأول من تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٦.

تسهل مجلة الزراعة الحضرية تشارك المعلومات حول آثار الزراعة الحضرية وتعمق النقاش في المسائل الحيوية المتعلقة بتنمية القطاع ونشر الممارسات "الفضلى" أو "الجيدة" في مجال الزراعة الحضرية.

تُنشر مجلة الزراعة الحضرية مرتين في السنة على موقع "رواف" الإلكتروني www.ruaf.org وفي نسخة مطبوعة أيضاً وتترجم النسخة الانكليزية الى الاسبانية والفرنسية، والصينية، والبرتغالية، وقد تُرجم بعض الأعداد الحديثة الى التركية والعربية.

يتم إصدار مجلة الزراعة الحضرية في إطار برنامج "رواف" بعنوان الزراعة الحضرية للمستقبل، بتمويل من الإدارة العامة للتعاون الدولي (هولندا)، ومركز الأبحاث والتنمية الدولي (كندا).

يهدف برنامج "رواف" - الزراعة الحضرية للمستقبل، في الأساس، الى المساهمة في خفض الفقر في المدن، وتحقيق الامن الغذائي وتحسين ادارة البيئة الحضرية وتمكين المزارعين في المدينة والمشاركة في الحكم بتطوير قدرات المعنيين المحليين بقطاع الزراعة في المدن، وتسهيل صياغة سياسات المشاركة وتعدد الأطراف المعنية، والتخطيط العملي في مجال الزراعة الحضرية بما فيه إعادة استخدام النفايات العضوية ومياه الصرف في المدن.

ترحب المجلة بالمبادرات الجديدة على مستويات الأفراد، والاحياء، والمدن، والبلاد، ويتم إيلاء الاهتمام الى النواحي التقنية الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية والسياسية لأنظمة إنتاج الاغذية الحضرية بشكل مستدام، وتسويقها ومعالجتها وتوزيعها. أننا نرحب بأي مقال حول المواضيع التي تهتمنا، ونهتم بنشره، الا ان المجلة تركز على مواضيع محددة (للاطلاع على اعداد سابقة بلغات غير العربية الرجاء زيارة موقع www.ruaf.org)

نرحب بمساهماتكم في نشر آراءكم لمقالات تعالج المواضيع المتعلقة بالزراعة الحضرية في العدد الرابع المقبل. كما سوف يتم نشر عدد من المقالات التي تعالج محور مشترك في الأعداد المستقبلية مجلة الزراعة الحضرية التي تصدر بالتنسيق مع المجلات باللغات الاجنبية والتي تناول المحور الآتي: "تعزيز منظمات المنتجين الحضريين والمؤسسات المصغرة".

تطلب هذه المجلة مقالات حول تجارب منظمات المنتجين في المدن وضواحيها مع التركيز على المنتجين الفقراء، وذوي الدخل المنخفض، والمنتجين على نطاق صغير، والمنظمات القائمة. إن المنظمات غير الرسمية والرسمية مهمة على حد سواء، ويمكن أن تبرز درجات متفاوتة في إضفاء طابع رسمي على المنظمات.

أنواع المنظمات التي يمكن وصفها: – منظمات التمؤن الخاص والمنظمات الموجهة نحو السوق

– منظمات يديرها المنتجون